مناظرة

بين الشيخ رحمة الله والقس بيفندر



الناشر
مكتبة الإيمان
المنصورة - أمام جامعة الأزهر

اهداءات ٢٠٠٣

الدكتور حامد يوسف

الإسكندرية

مُناظرة الهِنْد الكُبرى

في علم مُقارنة الأديان

بين

الشيخ رحمت الله الهندي

وبين القسيس ڤاندر

تقديم وتحقيق وتعليق

الدكتور أحمد حجازى السقا

الناشر
مكتبة الإيمان بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

بجوار جامعة الأزهر . ت : ٠٥٠/٣٥٧٨٨٢

طبعة مصر الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

اختصار أسماء أسفار التوراة والإنجيل

ملاحظة :

ما قبل النقطتين هو رقم الأصحاح [الفصل] وما بعد النقطتين هو رقم الفقرة أو الآية .

تك	:مقطوعة من سفر التكوين	**أم**	:مقطوعة من سفر الأمثال
خر	:مقطوعة من سفر الخروج	**جا**	:مقطوعة من سفر الجامعة
لا	:مقطوعة من سفر اللاويين	**نش**	:مقطوعة من سفر نشيد الإنشاد
عد	:مقطوعة من سفر العدد	**اش**	:مقطوعة من سفر إشَعْياء
تث	:مقطوعة من التثنية	**إر**	:مقطوعة من سفر إرمياء
يش	:مقطوعة من سفر يشوع	**مرا**	:مقطوعة من سفر مراثي إرمياء
قض	:مقطوعة من سفر القضاة	**حز**	:مقطوعة من سفر حزقيال
را	:مقطوعة من سفر راعوث	**دا**	:مقطوعة من سفر دانيآل
١ صم	:مقطوعة من سفر صموئيل الأول	**هو**	:مقطوعة من سفر هُوشَع
٢ صم	:مقطوعة من سفر صموئيل الثاني	**يؤ**	:مقطوعة من سفر يُوئيل
١ مل	:مقطوعة من سفر الملوك الأول	**عا**	:مقطوعة من سفر عامُوس
٢ مل	:مقطوعة من سفر الملوك الثاني	**عو**	:مقطوعة من سفر عُوبيديا
١ أي	:مقطوعة من سفر أخبار الأيام الأول	**يون**	:مقطوعة من سفر يُونان
٢ أي	:مقطوعة من سفر أخبار الأيام الثاني	**مي**	:مقطوعة من سفر مِيخَا
عز	:مقطوعة من سفر عِزْرا	**نا**	:مقطوعة من سفر ناحُوم
نح	:مقطوعة من سفر نَحَمْيا	**حب**	:مقطوعة من سفر حَبَقُّوق
اس	:مقطوعة من سفر أستير	**مز**	:مقطوعة من سفر المزامير [الزبور]
اي	:مقطوعة من سفر أيوب	**حج**	:مقطوعة من سفر حَجَّاي
زك	:مقطوعة من سفر زكريا	**ملا**	:مقطوعة من سفر مَلاَخي
طو	:مقطوعة من سفر طُوبِيّاَ	**يهو**	:مقطوعة من سفر يَهُوديت
صف	:مقطوعة من سفر صَفَنْيَا	**١ تس**	:مقطوعة من رسالة بولس الأولى إلى أهل تسالونيكي
حك	:مقطوعة من سفر الحكمة	**٢ تس**	:مقطوعة من رسالة بولس الثانية إلى أهل تسالونيكي
سير	:مقطوعة من سفر يشوع بن سيراخ	**١ تي**	:مقطوعة من رسالة بولس الأولى إلى تيمُوثاوس
با	:مقطوعة من سفر باروخ	**٢ تي**	:مقطوعة من رسالة بولس الثانية إلى تيموثاوس
١ مك	:مقطوعة من سفر المكابيين الأول	**تي**	:مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل تيطُس

٢ ملك :مقطوعة من سفر المكابيين الثانى

أسفار الإنجيل

مت :مقطوعة من إنجيل متّى
مر :مقطوعة من إنجيل مَرْقس
لو :مقطوعة من إنجيل لوقا
يو :مقطوعة من إنجيل يوحنا
بَرْ :مقطوعة من إنجيل بَرنابا
أع :مقطوعة من سفر أعمال الرسل [الأفركسيس]
رو مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل رومية
١ كو :مقطوعة من رسالة بولس الأُولى إلى أهل كورنثوس
٢ كو :مقطوعة من رسالة بولس الثانية إلى أهل كورنثوس
أف :مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل أفَسُس
كو :مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل كُولُوسّى

فل :مقطوعة من رسالة بولس إلى فليمون
عب :مقطوعة من الرسالة إلى العبرانيين
يع :مقطوعة من رسالة يعقوب
١ بط :مقطوعة من رسالة بطرس الأولى
٢ بط :مقطوعة من رسالة بطرس الثانية
١ يو :مقطوعة من رسالة يوحنا الأُولى
٢ يو :مقطوعة من رسالة يوحنا الثانية
٣ يو :مقطوعة من رسالة يوحنا الثالثة
يه :مقطوعة من رسالة يهوذا
رؤ :مقطوعة من رؤيا يوحنا اللاهوتى
غل :مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل غلاطية
فى :مقطوعة من رسالة بولس إلى أهل فيلبِّى



بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم للكتاب

﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾

والصلاة والسلام على النبى الأمى الكريم ، و على آله وأصحابه أجمعين ، والتابعين لهم بخير وإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

ففى الحادى عشر من رجب سنة ألف ومائتين وسبعين ، حدثت مناظرة دينية بين مسلم ونصرانى . فى « الهند » فى حضرة رؤساء الناس ومندوبى الصحف والجرائد ، والقضاة والمدرسين . وذاع خبرها فى العالم أجمع ، وانتشر صيتها . واهتم بإذاعتها على وجهها الصحيح السلطان عبد العزيز خان أمير المؤمنين – رحمة الله تعالى عليه – ودخل بسببها كثيرون فى الإسلام من الراسخين فى العلم من أهل الكتاب ، وقوى بها إيمان المسلمين .

وتُعرف هذه المناظرة فى العالم بمناظرة الهند الكبرى بين الشيخ رحمت الله الهندى وبين القِسِّيس پاڤاندر . ودارتْ حول موضوعين هما : إثباتُ أن القرآن نَسَخ التوراة . وأن الأناجيل محرفة كتحريف التوراة .

وقد تُرجمت من اللغة الأوردية إلى اللغة العربية ، وإلى لغات أخرى . واهتم بها أمراء المؤمنين فى تركيا اهتماما عظيما . مع اهتمامهم بطبع كتاب « إظهار الحق » على نفقة الدولة . خدمة للإسلام ، وحُبًّا فى المسلمين .

وتُعتبر هذه المناظرة ، مع ذلك الكتاب ، المرجع الأول لكل من يحاور فى الأديان ويجادل فيها . ففيها الأدلة التى يقوى بها المسلم على خصمه ، وقد انتفع بها وبالكتاب كلُّ العلماء المعاصرين ؛ الذين تكلموا فى علم مقارنة الأديان ، وصرحوا بانتفاعهم بها فى كتبهم ومحاوراتهم ، وأوصوا بدوام نشرهما ما دام فى العالم نفر من أهل الكتاب .

ولقد كان مذهبُ النصارى فى ذات الله وصفاته غير واضح لكل المسلمين من قبل ظهور كتابنا « أقانيم النصارى » فقد قال رئيس من رؤساء المسلمين ، وكبير من كبرائهم ؛ وهو قاضى القضاة الشيخ الإمام عبد الجبار بن أحمد – أنعم الله عليه – : « اعلم : أن مذهب النصارى لايكاد يتحصَّل . على ما ذكره « النوبختى » فى كتاب

« الآراء والديانات » وكفى بالمذهب فسادا أن يصعب على العلماء ضبطه »[1]

.وهو واضح للراسخين فى العلم من أهل الكتاب . ونَفَرٌ – اليوم – من المسلمين ، يُعدُّون على أصابع اليد . ولن يظهر بجلاء للأمى والعالم إلا إذا عُرف المحكم والمتشابه فى لغة أهل الكتاب . وقد تسبَّب الجهلُ به واشتغال الناس بأرزاقهم وخوف بعضهم من بعض فى فتور الهمم عن إظهار مؤلفات فى هذا العصر . كلُّ الناس فى حاجة إليها. ولكن مناظرة الهند الكبرى لو قُرئت بإمعان ؛ فإنها ستقود إلى طلب الموضوع كله لدراسته وعندئذ سيتبين للبيب مذهبُ النصارى على جليته .

ومن موضوعاتها التى لا غنى عن دراستها الموضوعاتُ التالية :

١ – نبوءة الابن . وهو فى كتاب أقانيم النصارى .

٢ – نبوءة الروح القدس . وهو فى كتاب حياة القبور بين المسلمين وأهل الكتاب وكتاب أقانيم النصارى .

٣ – المَسيَّا المنتظر والخلاص على يديه من ذُلّ الأجانب . وهو فى كتاب المسيا المنتظر .

٤ – محاولات بطرس وبولس لأخذ نبوءات التوراة عن النبى المنتظر ، ووضعها على عيسى عليه السلام . وهو فى كتاب العناية الإلهية بين المسلمين وأهل الكتاب[2]، وكتاب نور النبى محمد فى التوراة والإنجيل والقرآن .

ومناظرة الهند الكبرى . تستحقُّ الدراسة والتعليق عليها ؛ فإن فيها أمور لافتة للنظر منها :

أدبُ الحوار والجدال . وكيفيته وضبطه ، وقد انتفع الشيخ رحمت الله بما ألفه المسلمون فى هذا الموضوع . ككتاب الكافية فى الجدل . لإمام الحرمين الجوينى – رحمه الله –

ولقد قال القسيس : إن محمداً تحدث عن إنجيل يسوع المسيح . فهل هو يقصد مجموع الأناجيل الأربعة ؟ ولماَّ قال : إن النصارى حرفوا الإنجيل فهل هو يقصد أنهم حرفوا الأناجيل الأربعة ؟ وإذا كان هذا قصده ؛ فهل تحريفُهم تم قبل الإسلام أم تم من بعده ؟

وكلام القسيس هذا . حَيَّر الشيخ . وبعد حيرته ، قال . إنّا وأنتم أيها النصارى . ننظرُ إلى الأناجيل الأربعة . أنتم تدَّعون أنها صحيحة . ونحن ندعى أنها محرفة . فلتكن مناظرتنا على هذا الذى هو موجود الآن . ماذا تقولون فيه ؟

---

(١) شرح الأصول الخمسة/ص ٢٩١

(٢) نشر مكتبة الإيمان بالمنصورة

قال القسيس : هو خال من التحريف . فقرأ عليه الشيخ عبارات منها . دلت على تحريفه . فاعترف القسيس ومساعده : بأن التحريف فى الأناجيل موجودٌ فى سبعة مواضع أو ثمانية .

ثم قال القسيس : إن الاختلافات عندنا أربعون ألف موضع . ولا يلزم النقصان عن هذا القدر فى الكتب المقدسة .

وفى مبحث إثبات تحريف الإنجيل . تمت الغلبة للشيخ على القسيس .

لكن القسيس بافاندر . شرع يتلو كلاما فى بيان حال إحراق أمير المؤمنين عثمان – رضى الله عنه – لبعض نُسخ القرآن[1].

ولما تهيَّأ الشيخ للدفاع عن القرآن ؛ طلب منه/ القسيس ؛ السكوتَ ليستمر الكلام حول التوراة والإنجيل فقط .

واتفق الشيخ والقسيس على أن/ نَسْخ الشرائع جائزٌ عقلا وواقع فِعلا . ولكنه يكون فى الأوامر والنواهى . مثل لا تأكل لحم الجمل . وكل لحم الجمل . فالجمل محرم فى شريعة ومحلل فى شريعة . ولا يكون فى العقائد والأخلاق والقصص .

وقال القسيس : إن الإنجيل نسخ التوراة ولا يمكن نسخ الإنجيل بالقرآن . أى أنه اعترف بقضيتين .

القضية الأولى : أن الإنجيل نسخ التوراة . **والقضية الثانية** : أن الإنجيل لا يُنسخ بالقرآن .

والشيخ كان كل هَمِّه إثبات النسخ فى حد ذاته . وإذا ثبت ؛ فليُبحث عن دلائل نبوة محمد ﷺ فإذا ثبتت . فثبوتُها يكفى فى نسخ شريعة مَن تقدمه . هذا كان كل همِّه .

ولكن الشيخ يعتقدُ أن الإنجيل ناسخ للتوراة . وهو رأى عند بعض المسلمين القدماء ، مثل ابن تيمية الحرانى – رحمة الله عليه – والحق : أن التوراة لم تُنسخ بالإنجيل . وإنما نُسخت بالقرآن الكريم . وعيسى عليه السلام لم ينسخ التوراة ، وإنما الذى ادعى نسخها بالإنجيل هو بطرس وبولس وشيعتهما من بعد المسيح عيسى عليه السلام .

ولذلك قال الشيخ : إن الإنجيل يُنسخ بالقرآن . ولو كنتُ أنا مكانه لقلت : إن التوراة تنسخ بالقرآن . لا الإنجيل ، لكنه – رحمة الله عليه – كان بارعاً جداً فى إثبات النسخ فى حَدِّ ذاته . وسأُساعِدُه بالتعليقات على نَصِّ كلامه .

---

(١) هذا وارد بطريق الآحاد الذى يفيد الظن ، فلا يُعَوَّل عليه .

ورتَّب الشيخُ على معتقده : أن عيسى عليه السلام نسخ إباحة طلاق المرأة المقررة فى شريعة التوراة بالحُرمة . والحالُ : أن نص الإنجيل لا يفيد الحرمة . وذلك لتصريح عيسى عليه السلام بانه غير ناسخ للتوراة ، ولقوله بعد حديثه عن الطلاق : « من استطاع أن يقبل ؛ فليقبل » [متى ١٩ : ١٢] فكلامه عن الطلاق هو كلام نُصْح وإرشاد ، لا كلام تشريع وإلزام .

وذكر القسيس آية من إنجيل متى ، لها نظير فى إنجيل لوقا . وفسرها على أن الإنجيل لا يُنسخ إلى يوم القيامة . ورد عليه الشيخ بأن المراد من الآية : خبر عن حادثة سوف تقع . والقسيس يعرف الحادثة التى هى مدلولُ الخَبَر . والشيخ لايعرفها . ولم يُوضِّح مدلول الخبر للشيخ . وأصر على أن الآية تثبت عدم نسخ الإنجيل . وهذه تكون مغالطة من القسيس . ومن النص عند لوقا هكذا :

« هكذاأنتم أيضا . متى رأيتم هذه الأشياء صائرة ؛ فاعلموا : أن ملكوت الله قريب ، الحق أقول لكم : إنه لا يمضى هذا الجيل ، حتى يكون الكل . السماء والأرض تزولان ، ولكن كلامى لا يزول . فاحترزوا لأنفسكم لئلا تثقُل قلوبكم فى خُمار وسكر وهموم الحياة ؛ فيصادفكم ذلك اليوم بغتة ؛ لأنه كالفخ يأتى على جميع الجالسين على وجه كل الأرض . اسهروا إذاً وتضرعوا فى كل حين لكى تحسبوا أهلا للنجاة من جميع هذا المزمع أن يكون ، وتقفوا قُدَّام ابن الإنسان » [لوقا ٢١ : ٣١ - ٣٦]

النص عند متى : « هكذا أنتم أيضا : متى رأيتم هذا كله ؛ فاعلموا أنه قريب على الأبواب . الحق أقول لكم : لا يمضى هذا الجيل حتى يكون هذا كله . السماء والأرض تزولان ، ولكن كلامى لا يزول » [متى ٢٤ : ٣٣ - ٣٥] .

انظر إلى النصين . وإنك لن تقدر على فهمهما إلاَّ إذا قرأت النص بتمامه ، وربطتَّهُ بحديث النبى المعظم دانيال ، المسطر فى الأصحاح الثانى والسابع والتاسع فى سفره . لن تقدر على الفهم إلاَّ بالأمرين معا .

ولو أننى أنا هنا ذكرتُ النصوص بتمامها ، لقال الناس : إننى أُكرر ما قد كنت كتبتهُ فى كتبٍ من قبل . وإنهم لمخطئون إن لاموا. وذلك لأن كتابا كهذا . لو وصل وحده إلى مسلمى الهند . فهل يقدرون على فهم هذا الأمر منه ؟ وهل إذا أرسله إليهم ناشره ، سيرسل إليهم معه كتبنا المساعدة على الفهم ؟

إن التكرير واجب إذا كان يؤدى إلى فهم الفكرة المراد إبرازها ، وقد رأيتُ علمائنا قد كرروا الكلام بنصه وباختصاره وبالزيادة عليه ، فإن شيخ الإسلام ابن تيمية كُتُبه مكررة . وشيخ الإسلام فخر الدين الرازى كتبه مكررة . والإمام البخارى كرر

الأحاديث النبوية ، واليهود كرروا فى التوراة . فسفر الملوك كسفر الأخبار . والنصارى كرروا فى الأناجيل . فمتى ومرقس ولوقا ، هم مثل إنجيل واحد فى مقابلة إنجيل يوحنا .

ولو أنّا سكتنا ههنا عن الإيضاح ؛ لكنا مقصرين فى البيان الذى أمرنا الله به فى قوله : ﴿ **لتبيننه للناس ولا تكتمونه** ﴾

وسنشير إليه فنقول :

إن « ملكوت الله » هو ملك محمد ونبوته وهو « ابن الإنسان » ذلك لأن النبى دانيآل قد أخبر عن ممالك أربعة تنشأ على الأرض . وبعدها يظهر ملكوت الله . الذى يُعبر عنه أيضاً بملكوت السمٰوات ، وقد نادى يوحنا المعمدان والمسيح عيسى ابن مريم — عليهما السلام — باقتراب زمان هذا الملكوت . وفى نهاية إنجيل متى ومرقس ولوقا . تحدث عيسى عليه السلام عن كيفية تأسيس الملكوت فى فلسطين وزوال مجد الأمة اليهودية ، فقال : إنه من اليوم ستقومُ حروبٌ بين الأمم ، ، وستكون زلازل عظيمة فى أماكن ، ومجاعات وأوبئة . وسيكون اضطهاد للحواريين شديد . وإذا حدث هذا وتمَّ ؛ فإن ابن الإنسان سيكون قد أتى بمجده ، يقول لوقا بعد ذكر ما قدمنا معناه : « وحينئذ يُبصرون ابن الإنسان آتيا فى سحابة بقوة ومجد كثير . ومتى ابتدأت هذه تكون ؛ فانتصبوا ، وارفعوا رُءوسكم ؛ لأن نجاتكم تقترب »

فالخبر الذى قال عنه عيسى عليه السلام إنه لابد أن يتم ماهو ؟ مامعنى كلامه : « السماء والأرض تزولان ولكن كلامى لا يزول » ؟ إنه مجيء محمد رسول الله ﷺ فلماذا يُغالط القسيس ويزعم أنه يدل على عدم نسخ الإنجيل إلى يوم الدين ؟

وهذا المعنى له صلة بما فى إنجيل متى ، وهو قول عيسى عليه السلام : « لا تظنوا أنى جئت لأنقض الناموس ، أو الأنبياء ، ما جئت لأنقض بل لأكمل ؛ فإنى الحق أقول لكم : إلى أن تزول السماء والأرض لا يزول حرف واحد أو نقطة واحدة من الناموس ؛ حتى يكون الكلُّ . فمن نقض إحدى هذه الوصايا الصغرى ، وعلم الناس هكذا ، يُدعى أصغر فى ملكوت السموات . وأما من عمل وعلَّم ؛ فهذا يدعى عظيما فى ملكوت السموات ؛ فإنى أقول لكم : إنكم أن لم يزد برّكم على الكتبة والفرّيسيين ؛ لن تدخلوا ملكوت السموات » [متى ٥ : ١٧ — ٢٠]

وغالط القنتيسُ الشيخ أيضا فى أمر النسخ فى الكتاب الواحد ، أى نسخ آية فى الإنجيل بآية هى فيه ، فإن الشيخ أثبت إمكان النسخ ووقوعه وجوازه فى الشريعة الواحدة ، لا بين الشريعتين فقط . كما هو فهمه .

١ — يقول بولس : إن التوراة منسوخة بالإنجيل . وهذا كذب من بولس ؛ لأن

المسيح ما جاء للنسخ بل للإصلاح ، ولكن على سبيل إلزام الخصم بما يعتقده ، ألزم الشيخُ القسيس .

ب – وبنص فى الإنجيل مأثور عن المسيح وهو أنه قال للحواريين فى بدء إرساليته : « إلى طريق أمم لا تمضوا ، وإلى مدينة للسامريين لا تدخلوا ، بل اذهبوا بالحَرِىّ إلى خراف بيت إسرائيل الضالة . وفيم أنتم ذاهبون ، اكْرِزُوا قائلين : إنه قد اقترب ملكوتُ السموات » [متى ١٠ : ٥ – ٧]

تأمل فى هذا النص . نجد فيه « بالحَرِىّ » فما معناها ؟ وتجد فيه : « قد اقترب ملكوت السموات » الذى سيكرزون به فما معناه ؟

إنه يريد أن يقول : « لا تذهبوا الآن إلى هداية الأمم ، واقصروا الآن بالضرورة دعوتكم فى قرى اليهود العبرانيين ، فلو فُرِض أن واحدا منهم ذهب إلى قرى الأمم أو إلى قرى اليهود السامريين ، فهل يكون مخالفا للنص ؟ كلا . ذلك لأن من وضع أمامك كتب العام الدراسى . وأوصاك أن تهتم بكتاب علم مًّا ، فهو لا يعنى أن تترك غيره ، وإنما يعنى التأكيد على أهمية هذا أوَّلا .

فالمسيح لم يمنعهم من دعوة الأمم . وإنما حثَّهم بالذهاب أوَّلا إلى قرى العبرانيين ، ليدعوهم إلى اقتراب زمان مجىء محمد ﷺ المعبر عنه بملكوت السموات .

قال الشيخ : إن هذا النص منسوخ فى آخر حياة المسيح بقوله هو نفسه : « اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكرِزُوا بالإنجيل للخليقة كلها » [مرقس ١٦ : ١٥] أى أن المسيح نفسه نسخ كلامه ، أى أن الإنجيل فيه نسخ آيات بآيات . كما يقول بعض المسلمين فى القرآن . وهذا النص فى إنجيل متى هو : « فاذهبوا وتلمذوا جميع الأمم ، وعمِّدوهم باسم الآب والابن والروح القدس » [متى ٢٨ : ١٩]

ومن الممكن رده إلى النص الأول.والتوفيق بينهما : يكون بأن الضرورة لما زالتْ بالفراغ من مدن إسرائيل أمرهم بالتوجه إلى الأمم ، ليس بديانة ناسخة لديانة موسى ، بل بخبر هو اقتراب زمان نبى الإسلام ﷺ . فالإنجيل تفسيره : الخبر السار .

وقد غالط القسيسُ الشيخ وقال له : إن المسيح نفسه نسخ الحكم الأول ، وهذه مغالطة . لو سلمنا بها فإن المسيح يكون قد نهى اتباعه عن دعوة اليهود العبرانيين إلى الدخول فى دين الإسلام المعبر عنه بملكوت السموات .

ورد الشيخ بقوله : « لا يكون بُعدٌ مَّ فى نسخ أحكام الإنجيل بالقرآن » وقولُ الشيخ فى حاجة إلى مناقشة ، على هذا النحو :

١ – ماهى الأحكام الفقهية المذكورة فى الأناجيل ، حتى يُقال : إنها ستنسخ

بالقرآن ؟ إن الإنجيل خال من الأحكام الفقهية ، وإنه ليحيل إلى التوراة .

ولو سلمنا بنسخ الإنجيل بالقرآن والإنجيل هو الخبر السار ، وتفسير الخبر هو ظهور محمد عليه السلام ؛ لدل هذا على أن النصرانى لا يدخل فى الإسلام ، لأن نص الإنجيل الذى يُحتم عليه الإيمان بمحمد ؛ يكونُ منسوخا فى حقه ولا يلزمه . ففى إنجيل يوحنا يقول المسيح للنصارى عن محمد ﷺ : « وقلت لكم الآن قبل أن يكون ، حتى متى كان ؛ تؤمنون » [يوحنا ١٤ - ٢٩]

ب - وما المراد بالآب ؟ وما المراد بالابن ؟ وما المراد بالروح القدس ؟ ليراجع كتاب « اقانيم النصارى » فى هذا الموضوع .

وأما بخصوص تحريف البائِيل : وهو الكتاب المقدس ، الذى يحتوى على التوراة والزبور والإنجيل .

فإنه محرف . والدليل على تحريفه : قول الشيخ نفسه فى إظهار الحق ما نصه :

« انه لا سند لكون هذه التوراة المنسوبة إلى موسى - عليه السلام - من تصنيفاته ويدل عليه أمور :

الأمر الأول : إن تواتر هذه التوراة منقطع قبل زمان يُوشِيا بن آمون ، والنسخة التى وُجدت بعد ثمانى عشرة سنة من جلوسه على سرير السلطنة ، لا اعتماد عليها يقينا ، ومع كونها غير معتمدة فقد ضاعت هذه النسخة أيضاً غالباً . قبل حادثة « نُبُوخَذْ ناصرَّ » وفى حادثته انعدمت التوراة وسائر **كتب العهد العتيق عن صفحة العالم رأسا ، ولما كتب عَزْرا هذه الأسفار - على زعمهم - ضاعتْ نُسخُها وأكثر نقولها فى حادثة أنتيوكس »**[1]

---

(١) تواتر توراة موسى ، أى النسخة الخطية التى تركها موسى نفسه ، فى صندوق بجانب تابوت العهد ، منقطع ؛ لأن التابوت قد وصل إلى أيدى الفلسطينيين ، ولما أرجعوه أرجعوه ببقية مما ترك آل موسى وآل هارون . وليس ببعيد أن تكون هذه النسخة قد فُقدت فى هذه الحادثة . وكان فى أيدى اللاويين نُسخ من التوراة ؛ فلذلك لم يتأثروا بضياع نسخة موسى . ويدلك أن عندهم نُسَخ : أن موسى أوصى بكتابتها على اثنى عشر حجرا فى عبر الأردن ، وأن يوشع بن نون كتبها على اثنى عشر حجرا ، وأن اللاويين جعلهم الله متفرقين فى الأرض لتعليم التوراة . وجعلهم أئمة يهدون بأمره . فلابد أن ينسخ ، كل واحدٍ لنفسه كتابا ليُعلم منه ويهدى به . وإن الله قد جعل التوراة هدى ونورا للناس من قبل نزول القرآن يحكُم بما فيها النبيون والربانيون والأحبار . وكان الربانيون والأحبار يدرسونها لطلاب العلم كما قال تعالى : ﴿ **ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون** ﴾ (آل عمران : ٧٩) وكانوا بشهادة القرآن مستحفظين عليها ، وشهداء ﴿ **انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء** ﴾ (المائدة : ٤٤)

ثم قال الشيخ عن توراة موسى عليه السلام مانصه :

« وقع فيها الأغلاط وكلام موسى – عليه السلام – أرفَعُ من أن يكون كذلك ، مثل ما وقعَ فى الآية الخامسة عشرة من الأصحاح السادس والأربعين من سفر التكوين هكذا : « فهؤلاء بنو ليئة الذين ولدتهم بين نهر سورية ، ودينة ابنتها ، فجميع بنيها وبناتها ثلاثة وثلاثون نفساً »[1] فقوله « ثلاثة وثلاثون نفساً » غلط والصحيح أربعة وثلاثون نفسا . واعترف بكونه غلطا مفسرهم المشهور هارسلى . حيث قال : « لو عددتم الأسماء وأخذتم « دينة » صارت أربعة وثلاثين ، ولابد من أخذها . كما يُعلم من تعداد أولاد زِلْفا ، لأن سارا بنت آشير واحدة من ستة عشرة »

ومثل ما وقع فى الآية الثانية من الأصحاح الثالث والعشرين من سفر الاستثناء هكذا : « ومن كان ولد زانية لا يدخل جماعة الرب حتى يمضى عليه عشرة أحقاب »[2] وهذا غلط . وإلاَّ يلزم أن لا يدخل داوود عليه السلام ولا آباؤه إلى فارص ابن يهوذا فى جماعة الرب ؛ لأن فارص ولد زنى كما جاء فى الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين[3]، وداوود عليه السلام البطن العاشر منه ، كما يظهر من نسب المسيح المذكور فى إنجيل متى ولوقا[4]، مع أن داوود رئيس الجماعة ، والولد البكر لله على وفق

= وفى كتاب (التلمود) كما ذكر المؤلف فى الفصل الثالث من الباب الخامس ناقلا عن (آدم كلارك) : أنَّ موسى لم يكتب نسخة واحدة . بل كتب ثلاث عشرة نسخة . وأعطى لكل سبط نسخة . وَمَثَّل ذلك مثل مصحف عثمان بن عفان – رضى الله عنه – وسائر المصاحف المنقولة عنه فى مشارق الأرض ومغاربها .

والنسخة الخطية لموسى لم تكن موجودة زمن يُونسِيًّا ؛ لأنها فُقدت من قبل ولادته . وقد ادعى الكاهن حلقيا أنه وجدها .. الخ . ما بين المؤلف .

(١) النص فى ترجمة ١٩٧٠ هكذا : « هؤلاء بنو ليئة ، الذين ولدتهم ليعقوب فى فدان أرام ، مع دينة ابنته . جميع نفوس بنيه وبناته ثلاث وثلاثون » (تك ٤٦ : ١٥)

(٢) النص فى ترجمة ١٩٧٠ هكذا : « لا يدخل ابن زنى فى جماعة الرب ، حتى الجيل العاشر ، لا يدخل منه أحد فى جماعة الرب » (تث ٢٣ : ٢)

(٣) النص : « ولما كان نحو ثلاثة أشهر ، أخبر يهوذا وقيل له : قد زنت ثامار كنتك وهاهى حبلى أيضا من الزنا .. وفى وقت ولادتها إذا فى بطنها توأمان .. فدعى اسمه فارص » (تك ٣٨ : ٢٤ الخ)

(٤) نص إنجيل متى : « إبراهيم ولد إسحق ، واسحاق ولد يعقوب ، ويعقوب ولد يهوذا وأخوته ، ويهوذا ولد فارص وزارح من ثامار ، وفارص ولد حصرون ، وحصرون ولد أرام ، وأرام ولد عمينا داب ، وعمينا داب ولد نحشون ونحشون ولد سلمون ، وسلمون ولد بوعز من راحاب ، وبوعز ولد عوبيد من راعوث ، وعوبيد ولد يَسَّى ..ويَسَّى ولد داوود الملك » (متى ١ : ٢ – ٦)

الزبور[١]، ومثل ما وقع فى الآية الأربعين من الأصحاح الثانى عشر من سفر الخروج[٢].

ومثل ما وقع فى الأصحاح الأول من سفر العدد . هكذا : «فكان عدد بنى إسرائيل جميعه لبيوت آبائهم وعشائرهم من ابن عشرين سنه وما فوق ذلك ؛ كل الذين كان لهم استطاعة الانطلاق ، إلى الحروب » ٤٦ « ستمائة ألف وثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون رجلا » ٤٧ « واللاويون فى وسط عشائرهم ولم يُعَدُّوا معهم »[٣] يُعلم من هذه الآيات : أن عدد الصالحين لمباشرة الحروب كان أزيد من ستمائة ألف ، وأن اللاويين جميعا ذكورا كانوا أو إناثا وكذلك إناث جميع الأسباط الباقية كلهن ، وكذا ذكورهم الذين لم يبلغوا عشرين سنة ؛ خارجون عن هذا العدد ، فلو ضَمَمنا جميع المتروكين والمتروكات مع المعدودين ، لا يكون الكل أقل من ألفى ألف وخمسمائة ألف (٢,٥٠٠,٠٠٠) وهذا غير صحيح لوجوه :

الوجه الأول : أنَّ عدد بنى اسرائيل من الذكور والإناث حينما دخلوا مصر كان سبعين ؛ كما هو واضح من الآية السابعة والعشرين من الأصحاح الأول من سفر الخروج ، والآية الثانية والعشرين من الأصحاح العاشر من سفر الاستثناء[٤]، وستعرف فى الشاهد الأول من المقصد الثالث من الباب الثانى : أنَّ مدة إقامة بنى إسرائيل فى مصر كانت مائتين وخمس عشرة سنة فقط . وقد جاء فى الأصحاح الأول من سفر الخروج : أنه قبل خروجهم بمقدار ثمانين سنة كان أبناؤهم يُقتلون وكانت بناتهم تُستحيا ، وإذا عرفت الأمور الثلاثة – أعنى عددهم حينما دخلوا مصر ومدة إقامتهم فيها وقتل أبنائهم – أقول : لو قُطع النظر عن القتل وفُرِض أنهم كانوا يضاعفون فى كل خمس وعشرين سنة فلا يبلغ عددهم إلى ستة وثلاثين ألفا فى المدة المذكورة فضلا عن أن يبلغ إلى ألفى ألف

---

(١) يقصد برئيس الجماعة : أى أن داوود رئيس مملكة اليهود العبرانيين . فى الرسالة الى العبرانيين يقول بولس : « وأيضا متى أدخل البكر الى العالم يقول ولتسجد له كل ملائكة الله » (عب ١ : ٦) يشير بذلك الى المزمور ٨٩ : ٢٧ والمزمور ٩٧ : ٩ فى الترجمة السبعينية .

(٢) نص الآية : « وأما اقامة بنى إسرائيل التى أقاموها فى مصر ، فكانت أربع مئة وثلاثين سنة » (خر ١٢ : ٤٠)

(٣) النص متفق فى المعنى مع ترجمة ١٩٧٠ م

(٤) « جميع نفوس بيت يعقوب التى جاءت إلى مصر سبعون » (تك ٤٦ : ٢٧)
« وكانت جميع نفوس الخارجين من صلب يعقوب سبعين نفسا » (خر ١ : ٥)
« سبعين نفسا نزل آباؤك إلى مصر » (تث ١٠ : ٢٢)
هذا ويوجد نص فى سفر أعمال الرسل يبين أن العدد خمسة وسبعون هو : « فأرسل يوسف واستدعى أباه يعقوب وجميع عشيرته خمسة وسبعين نفسا » (أعمال ٧ : ١٤)

وخمسمائة ألف ، ولو لُحظ القتل ، فامتناع العقل أظهر .

الوجه الثانى : يبعدُ كل البعد أنهم يكثرون من سبعين إلى هذه الكثرة ، ولا تكثر القبط مع راحتهم ، وغنائهم ؛ مثل كثرتهم ، وكيف يكثرون عن القبط وسلطانُ مصر يظلمهم بأشنع ظلم ؟ وكونهم مجتمعين فى موضع واحد ، ولا يصدر عنهم البغاوة ولا المهاجرة من دياره ؛ يدل على أنهم ما كثروا كثيرا . وإلا لدفعوا عن أنفسهم ظلم فرعون ، أو هاجروا . وكيف لا يكون ذلك ، والحال أن البهائم تقوم بحماية أولادها ؟

الوجه الثالث : إنه يُعلم من الأصحاح الثانى عشر من سفر الخروج أن بنى إسرائيل كان معهم المواشى العظيمة من الغنم والبقر ، ومع ذلك جاء فى هذا السفر : أنهم عبروا البحر فى ليلة واحدة . وأنهم كانوا يرتحلون كل يوم . وكان يكفى لارتحالهم الأمر اللسانى الذى يصدر عن موسى .

الوجه الرابع : أنه لابد أن يكون موضع نزولهم وسيعا بحيث يسع كثرتهم وكثرة مواشيهم ، وحوالى طور سيناء ، وكذلك حوالى اثنى عشر عينا فى « ايلّيم » ليسا كذلك فكيف وسع هذان الموضعان كثرتهم وكثرة مواشيهم ؟ .

الوجه الخامس : وقع فى الآية الثانية والعشرين من الأصحاح السابع من سفر **الاستثناء هكذا** : « **فهو يهلك هذه الأمم من قدامك قليلا قليلا ، وقسمة قسمة ، إنك** لا تستطيع أن تبيدهم بمرة واحدة لئلا يكثر عليك دواب البر »[1] وقد ثبت أن طول فلسطين كان بقدر مائتى **ميل وعرضه بقدر تسعين ميلاً** – كما صرح به صاحب مرشد الطالبين فى الفصل العاشر من كتابه فى الصفحة ٥١ من النسخة المطبوعة سنة ١٨٤٠ فى مدينة « فالته »– فلو كان عدد بنى إسرائيل قريبا من ألفى ألف وخمسمائة ألف ، وكانوا متسلطين على فلسطين مرة واحدة بعد إهلاك أهلها ، لما كان يكثر عليهم دواب البر ؛ لأن الأقل من هذا القدر يكفى لعمارة المملكة التى تكون بهذا القدر المذكور .

وقد أنكر « ابن خلدون » أيضا هذا العدد فى مقدمة تاريخه . وقال : « الذى بين موسى **واسرائيل إنما هو ثلاثة آباء على ما ذكره المحققون ويبعد أن ينشعب النسل فى أربعة أجيال** إلى مثل ذلك العدد »

فالحق : أن كثرة بنى إسرائيل كانت بالقدر الذى يمكن أن يكون عادة فى مدة مائتين وخمس عشرة سنة ، ولذلك كان سلطان مصر قادرا عليهم أن يظلمهم بأى وجه شاء ، وكان

---

(١) ترجمتها فى ترجمة ١٩٧٠ . « ولكن الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك قليلا قليلا . لا تستطيع أن تفنيهم سريعا ، لئلا تكثر عليك وحوش البرية » (تث ٧ : ٢٢)

الأمر اللسانى الصادر عن موسى عليه السلام كافيا لارتحالهم كل يوم ، وكان يكفى حوالى طور سيناء وحوالى ايليم لنزولهم مع دوابهم ، وما كان يكفى عددهم لعمارة فلسطين لو قدر لهم دخولها مرة واحدة » ا . هـ .

وعن تحريف الأناجيل يقول الشيخ مانصه :

ا – الآية السابعة عشرة من الأصحاح الأول من انجيل متى هكذا ترجمة عربية سنة ١٨٦٠ : « فجميع الأجيال من إبراهيم إلى داوود أربعة عشر جيلا ومن داوود إلى سبى بابل أربعة عشر جيلا ومن سبى بابل إلى المسيح أربعة عشر جيلا » ويُعلم منها : أن بيان نسب المسيح يشتمل على ثلاثة أقسام ، وكل قسم منها يشتمل على أربعة عشر جيلا ، وهو غلط صريح ؛ لأن القسم الأول يتم على داوود. وإذا كان داوود عليه السلام داخلا فى هذا القسم كان خارجا من القسم الثالث ، ويبتدىء القسم الثالث من شألتئيل لا محالة. ويتم على المسيح ، وفى هذا القسم لا يُوجد إلا ثلاثة عشر جيلا ؛ واعتُرض عليه سلفا وخلفا . وكان « بورفرى » اعترض عليه فى القرن الثالث من القرون المسيحية ، ولعلماء المسيحية اعتذارات باردة غير قابلة للالتفات .

ب – الآية الحادية عشرة من الأصحاح الأول من إنجيل متى هكذا ترجمة عربية سنة ١٨٤٤ : « ويوشِيًّا ولد يَكُنْيَا وإخوته عند سبى بابل »[1] ويعلم منه أن ولادة يكنيا وإخوته من يوشيا فى جلاء بابل ، فيكون يوشيا حيا فى هذا الجلاء . وهو غلط بأربعة أوجه .

الأول : أن يوشيا مات قبل هذا الجلاء باثنى عشر عاما : لأنه جلس بعد موته يهو آحاز ابنه على سرير السلطنة ثلاثة أشهر ، ثم جلس يهوياقيم ابنه الآخر إحدى عشرة سنة ثم جلس يهوياكين ابن يهوياقيم ثلاثة أشهر . فأسره نبوخذ ناصر ، وأجلاه مع بنى اسرائيل الآخرين إلى بابل .

والثانى : أن يكنيا ابن ابن يوشيا لا ابنه ، كما عرفت .

والثالث : أن يهوياكين كان فى الجلاء ابن ثمان عشرة سنة فما معنى ولادته فى جلاء بابل ؟

---

(١) يكنيا يسمى أيضا : يهوياكين (٢ مل ٢٤ : ٨) ويسمى أيضا : كنياهو (ارمياء ٢٢ : ٢٤ – ٢٨) ويمكن مراجعة سلسلة النسب فى سفر أخبار الأيام الأول ، والثانى ، والملوك الثانى ، وصموئيل الثانى ، وإرمياء .

(٢) يشير المؤلف إلى ما فى الأصحاح الأول من متى « ويهوذا ولد فارص وفارص ولد حصرون وحصرون ولد أرام ، وأرام ولد عَمِّينا داب ، وعمينا داب ولد نحشون ، ونحشون ولد سَلمون وسلمون ولد بُوعَز وبوعز ولد عوبيد وعوبيد ولد يَسَّى ، ويسى ولد داوود الملك »

(٤٨) القسم الأول	القسم الثانى	القسم الثالث
١– إبراهيم	سليمان	شألتئيل

الرابع : أن يهوياكين ما كان له أخوة . نَعَمْ . كان لأبيه ثلاثة إخوة ونظرا إلى هذه المشكلات التي مَرَّ ذكرُها في هذا الغلط والغلط السابق عليه قال « آدم كلارك » المفسر في تفسيره هكذا : « إن كامت يقول تُقرأ الآية الحادية عشر هكذا : « ويوشيا ولد يهوياقيم واخوته ، ويهوياقيم ولد يهوياكين عند جلاء بابل » فأمر بالتحريف وزيادة يهوياقيم لرفع الاعتراضات .، وعلى هذا التحريف أيضا لا يرتفع الاعتراض الثالث المذكور في هذا الغلط . وظني أن بعض القسيسين المسيحيين من أهل الدين والديانة أسقط لفظ يهوياقيم قصدًا ، لئلا يرد عليه أن المسيح إذا كان من أولاد يهوياقيم ؛ لا يكون قابلاً لأن يجلس على كرسي داود فلا يكون هو المسيح الموعود به.لكنه ما درى أن إسقاطه يستلزم أغلاطا شتى ، ولعله درى وظن أن لزوم الأغلاط على متى ، أهون من هذه القباحة .

جـ : الزمان من يهوذا إلى سلمون قريب من ثلثمائة سنة ، ومن سلمون إلى داوود أربعمائة سنة ، وكتب متى في الزمان الأول سبعة أجيال ، وفي الزمان الثاني خمسة أجيال . وهذا غلط بداهة ؛ لأن أعمار الذين كانوا في الزمان الأول كانت أطول من أعمار الذين كانوا في الزمان الثاني .

د – الأجيال في القسم الثاني من الأقسام الثلاثة التي ذكرها متى ثمانية عشر ، لا أربعة عشر كما يظهر من الأصحاح الثالث من السفر الأول من أخبار الأيام . ولذلك قال نيوتن متأسفاً ومتحسراً : إنه كان تسليم اتحاد الواحد والثلاثة ضرورياً في الملة المسيحية ، والآن

٢ اسحاق	رحبعام	زربابل
٣ يعقوب	أبيا	أبيهود
٤ يهودا	اسا	الياقيم
٥ فارص	يهوشافاط	عازوُر
٦ حصرون	يورام	صادوق
٧ ارام	عزيا	أخيم
٨ عمينا داب	يوثام	اليود
٩ نحشون	أحاز	اليعازر
١٠ سلمون	حزقيا	متان
١١ بوعز	منسى	يعقوب
١٢ عوبيد	امون	يوسف رجل مريم
١٣ يسى	يوشيا	—
١٤ داوود	يكنيا (يوياكين)	—

ويقول المؤلف أن أربعة أسماء ساقطة من القسم الثاني : يقصد أن : بعد يورام ١ – أخزيا ٢ – يواش ٣ – امصيا ، ولاحظ أن ابن أمصيا : عزريا ، لا عزيا ، كما عند متى ٤ – وابن يوشيا : يهوياقيم ، ويهوياقيم انجب يكنيا (١ أخ ٣)

تسليم اتحاد ثمانية عشر وأربعة عشر أيضا ضروري لأنه لا احتمال لوقوع الغلط في الكتب المقدسة .

هـ – و – في الآية الثامنة من الأصحاح الأول من انجيل متى هكذا : « يُورام ولد عُزّيا » وهذا غلط بوجهين .

الأول : إنه يُعلم منه أن عزيا بن يورام.وليس كذلك . لأنه ابن أخزيا بن يوآش ابن أمَصيًا بن يورام ، فثلاثة أجيال ساقطة ههنا وهؤلاء الثلاثة كانوا من السلاطين المشهورين ، وأحوالهم مذكورة في الأصحاح الثامن والثاني عشر والرابع عشر من سفر الملوك الثاني والأصحاح الثاني والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين من السفر الثاني من أخبار الأيام ، ولا يُعلم وجه وجيه لإسقاط هذه الأجيال سوى الغلط ؛ لأن المؤرخ إذا عين زمانا وقال : إن الأجيال الكذائية مضت في مدة هذا الزمان وترك قصدا أو سهوا بعض الأجيال ، فلاشك أنه يُسَفَّه ويغلط .

والثاني : أن اسمه عزيا . وقد ورد : عزريا ، في الأصحاح الثالث من السفر الأول من أخبار الأيام والأصحاح الرابع عشر والخامس عشر من سفر الملوك الثاني .

ز – في الآية الثانية عشرة من الأصحاح الأول من إنجيل متى : أن زَرُبابل ابن شألتئيل ، وهو غلط أيضا ؛ لأنه ابن فدايا وابن الأخ لشألتئيل ، كما جاء في الأصحاح الثالث من السفر الأول من أخبار الأيام .

حـ – في الآية الثالثة عشرة من الأصحاح الأول من إنجيل متى أن أبيهود ابن زربابل وهو غلط أيضا ، لأن زربابل كان له خمسة بنين ، كما في الآية التاسعة عشرة من الأصحاح الثالث من السفر الأول من أخبار الأيام ، وليس فيهم أحد مُسمى بهذا الاسم » . ا . هـ



البواعث على مناظرة القس بافاندر
وعلى تأليف كتاب إظهار الحق

قبل المناظرة وتأليفِ إظهار الحق ؛ كان الاسلامُ فى الهند يتعرضُ لمحن شديدة من الهنود أنفسهم ، ومن أهل الملة النصرانية .

(ا) **أما عن أهل الهند** : فقد كان الامبراطور « جلال الدين محمد أكبر » يقول : إن بعثة محمد ﷺ قد مضى عليها ألف سنة . وبذلك انتهى عصرها ، والدين الإسلامى لا يصلُح لهذا الزمن الرّاقى .

وخلفه ابنه « سليم » وأظهر احتراما للشعائر الإسلامية ، ولكنه فى نفس الوقت ، أظهر احتراما لشعائر الدين الهندوسى . وفى عهده ظهر المصلح الإسلامى الكبير الشيخ أحمد السر هندى وخالف الامبراطور علنا ووبّخه على آثامه .

وجاء بعده « شاهجهان » فأعاد للإسلام مجده ، ومن مظاهر احترامه للإسلام : أنه سَكَّ عملة دينار[1]، وكتب فى وجه : « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، ضرب دار الخلافة شاهجهان آباد سنة ١٠٦٤هـ » وفى الوجه الآخر : « تنوَّر الإيمان بصدق أبى بكر رضى الله عنه ، وتقوى الإسلام بعدل عمر رضى الله عنه ، وانتصر الإسلام بحياء عثمان ابن عفان ، وتحلَّت الولاية بعلم علىّ رضى الله عنه »

وخلفه ابنه « عالمجير » فكان خير تَخلُف لخير سَلَف .

والخلاصة كما يقول الأستاذ « إمداد صابرى » : « كل سعى للامبراطور جلال الدين محمد أكبر ضد الإسلام ضاع سُدى بمساعى الشيخ « أحمد السرهندى » على يد شاهجهان ، وابنه عالمجير »[2]

(ب) **وأما عن أهل الملة النصرانية : فقد كان من مخططات البرتغال وبريطانيا** . العظمى : أن يعتنق الناسُ فى جنوب قارة آسيا ، خاصة شبه القارة الهندية : الديانة النصرانية.وتحالف البرتغاليون وشركة الهند الشرقية على ذلك ، وعلى ضرب الإسلام بعنف. وحقق البرتغاليون مخططاتهم باستيطان عدد من الأُسر النصرانية الشامية فى ساحل « مالابار » فى القرن الرابع عشر الميلادى . وكانوا إذا استعمروا بلدا من البلاد ، أو مقاطعة من المقاطعات يأسرون الحُكّام ، ويوفدونهم وأبناءهم إلى « لشبونة » عاصمة البرتغال ، حيث يتم تنصيرهم . ومن الذين تنصروا : حاكم مقاطعة « برجول » واسمه :

---

(١) يوجد هذا الدينار فى متحف لندن .

(٢) آثار رحمت الله - إمداد صابرى

« فرمان خان » وابنته « اجبارا » فى جزيرة « جو » و « لسكودى جاما »[1]

والقساوسة البرتغاليون ، لم يقتصروا على نشر دينهم فحسب ، بل تدخلوا فى شئون غيرهم تدخلا سافراً ، فكانوا يمنعون غير النصارى من أداء الفرائض ، ويهدمون مساجد المسلمين ، وإذا أبى مسلم أن يعتنق النصرانية فكروا فى قتله[2].

وحقق الإنجليز **مخططاتهم بالتقرب إلى بلاط « أكبر » و « سليم » وقصور الأمراء** وحصلوا بهذا التقرب على تسهيلات عديدة . استولوا بها على مديريات تقع فى نواحى « هوجلى » وأغروا الناس على قبول النصرانية بالمال ، ومن كان يتنصر يُرسلوه إلى « لندن »[3]

و لم يكن الإغراء بالمال وحده ، بل وبالنساء فقد قدموا بناتهم إلى الامبراطور والحكام والأمراء . ومن النساء اللاتى قدمنهن إلى الامبراطور « جلال الدين محمد أكبر » الحسناء « مريم زمانى » وإلى « نصير الدين ، حيدر شاه » **الحسناء « مخدره عاليه »** .

وبعدما لحق الامبراطور « عالمجير » بربه الأعلى ضَعُفَ مُسلمى الهند ، وانحط نظامهم الأخلاقى والاقتصادى فى جميع المجالات . ولما ضعفوا استولى **الانجليز على « مِدْراس » سنة ١٧٤٨** م ومكّنوا للقساوسة من نشر دينهم، **فأنشأوا المدارس التبشيرية . وفى سنة ١٧٥٧ م** حدثت اضطرابات فى « كلكتّا » بسبب تدريس الإنجيل اجباريا فى المدارس العامة بجانب تدريسه فى المدارس التبشيرية . وفتحوا « كلية بشب كلكتا » سنة ١٨١٩ م وكان كل طالب يحلف بالله إنه يشتغل بعد التخرج **بأعمال الحركة التبشيرية ، ويشترك فى برامجها**[4].

وكان الهندوسى إذا تنصَّر يُحرم من الميراث طبقا لكتابه « شاستو » **وهذا كان يعوق** حركة التنصير ، فأصدر الحاكم « لورد ريدنج » قانوناً سنة ١٨٥٠ م بأن الهندوسى إذا تنصر لا يُحرم من الميراث .

وبالإضافة إلى المدارس التبشرية ، كانوا ينشرون المجلات والجرائد والكتيبات التى تشكك فى دين الإسلام . ويكتبون أن الإسلام انتشر بالسيف ، وأن معانى القران غير متطابقة مع معانى التوراة والإنجيل ، ولهذا لا يُعدُّ القرآن كتابا إلهيا .. الخ .

وهذه المجلات والجرائد والكتيبات كانت تصل إلى المسلمين فى البيوت ، وفى النوادى ، وفى المساجد ، ويقف القساوسة خطباءَ فى الشوارع العامة وأماكن الاجتماعات

(١) تاريخ الهند – ذكاء الله .
(٢) تاريخ بيجابور – المجلد السادس .
(٣) الرسائل الملكية – بادشاه ناصر .
(٤) أسباب الثورة فى الهند

ليشرحوا للناس ما لم يفهموه .

وقد أثَّر هذا في المسلمين . فقد تنصَّرت بعضُ الأُسر ، وأظهرت بعض الأسر استعدادها للتنصر ومن الذين تنصروا : « عماد الدين الباني بتي » مع أولاده ، وأبوه وأخوه « خير الدين » ومنهم « صفدر على » ومنهم « رجب »

وفي هذا الوقت العصيب ، ظهر الشيخ محمد آل حسن الموهاني المحامي ، فناظر القسيس « بَفَنْدر » في يوليو سنة ١٨٤٤ م مناظرة تحريرية ، وانتهت في فبراير سنة ١٨٥٤ م وألف كتابه « الاستفسار » في الرد على كتاب « ميزان الحق » لبفندر وطبعه سنة ١٢٥٩ هـ وظهر الشيخ هادى على ، فألف كتابه « كشف الأستار » في الرد على كتاب « مفتاح الأسرار » لبفندر وظهر الشيخ محمد رحمت الله بن خليل العثماني الهندي ، والشيخ محمد قاسم النانوتوى . مؤسس جامعة دار العلوم في ديوبند بالهند ، والشيخ محمد على المنغيرى[1]، والشيخ شرف الحق[2]، والشيخ أبو المنصور[3]، والشيخ ثناء الله الأمر تسرى والدكتور محمد وزير خان ، وغيرهم من الأفاضل - طيَّب الله ثراهم ، وجعل الجنة مأواهم -

ولقد ردَّ الشيخ رحمت الله ، ومساعدوه على الحركة التبشيرية . ردوا بمثل ما يفعل المبشرون ، ردوا على الكتب بالكتب ، وعلى الجرائد بالجرائد ، وأسسوا « جماعة التبليغ للدين الاسلامي » وقد نجحت ردود الشيخ رحمت الله ومساعدوه . بدليل قول « جارسان » و « تاس » :

« إننا نفهم سبب قبول الهندوسي للإسلام ، وهو أنه ليس صاحب دين سماوى ، ولكننا نعجب من اعتناق النصارى للإسلام . فقد قرأنا في الجريدة الأُوردوية « جشمه علم » وهي تذكر أحوال النصارى الذين قبلوا الإسلام في أوروبا : إنهم اجتمعوا في مسجد المدرسة ، واظهروا إسلامهم ، وأعلنوه ثم اشتركوا مع المسلمين في الصلاة ولا يقفُ عجبنا عند هذا الحد . فأعجب منه أن رجلا من « سويسرا » اعتنق الإسلام ، ولبس الملابس الشرقية ، وشرع في تبليغ الدين الإسلامي في مدينة « نبديل كهندان » وإنه يتنقل من مكان إلى مكان للوعظ والإرشاد في الأماكن العامة ، ويشرحُ معاني القرآن

---

(١) ألف : تكميل الأديان - مرآة اليقين - الرسالة المحمدية - دافع التلبيسات - تصديق المسيح .

(٢) ناظر في (دلهي) القسيس (ليفراي) وناظر في (بغازى فور) .

(٣) ألف كتاب (التشويش على القسيس) وكتب كثيرة .

باللغة الأوردوية »[1]

ولم يُقْصر الشيخ رحمت الله نشاطه على تألف الكُتب ، بل سافر إلى مدينة « أغره » ليقابل القسيس بفندر – رئيس البعثة التبشيرية – ويناقشه ، ولما التقيا تناظرا علنا أمام الناس . وقد اعترف بفندر أمام الناس بوجود التحريف فى الإنجيل[2].

ولقد رفع المسلمون رؤوسهم إلى أعلى بانتصار الإسلام على النصرانية فى هذه المناظرة[3].

ولما خزى النصارى فكروا فى الإعداد العسكرى المسلح للاستيلاء على الهند استيلاء كليا . وتم لهم الاستيلاء الكلى سنة ١٨٥٧ م .

ومن الكتب التى أُلفت فى هذا الوقت العصيب من المسلمين والنصارى ، ما يلى :

١ – صولة الضيغم على أعداء ابن مريم : الشيخ عباس على ، سنة ١٢٥٨ هـ .
٢ – الاستفسار : الشيخ محمد آل حسن الموهانى المحامى سنة ١٨٤٢ م .
٣ – المراسلة : بين الشيخ عبد البارى ، والقسيس عماد الدين .
٤ – حجة الاسلام : مناظرة بشاهجهان بور .
٥ – مناظرة بدلهى : بين الشيخ شرف الحق والقسيس ليفراى .
٦ – مناظرة بغازى فور : بين الشيخ شرف الحق والقسيس روفيس .
٧ – طريق الحياة : القسيس بفندر ١٨١٧ م .
٨ – إظهار الدين النصرانى : القسيس بفندر ١٨٦٢ م .
٩ – نياز نامه : القسيس صفدر على .
١٠ – التواريخ المحمدية : القسيس عماد الدين ١٨٧١ م .
١١ – حل الإشكال : القسيس بفندر .
١٢ – التعليقات : القسيس عماد الدين ١٨٧٧ م .
١٣ – التعليم المحمدى : القسيس عماد الدين ١٨٨٠ م .
١٤ – من أنا ؟ : القسيس عماد الدين ١٨٧٤ م .
١٥ – آثار القيامة : القسيس عماد الدين ١٨٧٥ م .

---

(١) ص ٨١٠ خطب (جارسان) و (تاس) فى ٢٠ ديسمبر ١٨٦٥ م.
(٢) شبكة الانجيل – فرنكيور كالجال .
(٣) هذه المناظرة هى مناظرة الهند الكبرى . وكانت مطبوعة فى « مصر » على هامش الطبعات القديمة لإظهار الحق .

١٦ — تحريف القرآن : القسيس رام جندر .
١٧ — إبطال الدين المحمدى : مدراس تركيت سوسايتى ١٨٥٤ م .
١٨ — تصديق الكتاب : القسيس تى جى اسكات .
١٩ — شريف النسبتين : القسيس منشى ، رجب على ١٨٦٧ م .
٢٠ — البراهين الإلهية : القسيس يونس ، رجب على ١٨٦٤ م .
٢١ — التشويش على القسيس : الشيخ أبو المنصور .
٢٢ — الاستبشار : الشيخ محمد آل حسن الموهانى المحامى .
٢٣ — تكميل الأديان : الشيخ محمد على المونغيرى .
٢٤ — مرآة اليقين : الشيخ محمد على المونغيرى .
٢٥ — الرسالة المحمدية : الشيخ محمد على المونغيرى .
٢٦ — دافع التلبيسات : الشيخ محمد على المونغيرى .
٢٧ — تصديق المسيح : الشيخ محمد على المونغيرى .
٢٨ — مفتاح الأبرار : الشيخ أبو المنصور .
٢٩ — لحن داوود : الشيخ أبو المنصور .
٣٠ — عقوبة الضالين : الشيخ أبو المنصور .
٣١ — تصديق الإسلام : الشيخ غلام النبى الأمرتسرى .
٣٢ — أعلام الأحبار : الشيخ عبد البارى .
٣٣ — البشارة المحمدية : الخواجه عبد العزيز اللكنوى .
٣٤ — تحقيق الجهاد : الشيخ جراغ على .
٣٥ — البحث الشريف فى النسخ والتحريف مناظرة أكبر آباد سنة ١٨٥٤ م .
٣٦ — المباحثة الدينية جـ ١ : مناظرة أكبر آباد سنة ١٨٥٤ م .
٣٧ — المباحثة الدينية جـ ٢ : مناظرة أكبر آباد سنة ١٨٥٤ م[١].
٣٨ — إظهار الحق : الشيخ رحمت الله العثمانى الكيرانوى .

وقد اعترف بذلك المبشر المستر « م . هورى » فقد لخَّص هذا المبشر تاريخ التبشير فى الهند فقال : « انه ابتدأ منذ مائة سنة ، عندما نال « جيروم كزافيه » اليسوعى إذنا بالتبشير فى « لاهور » ففتح باب الجدال فى مسائل التوحيد ، والتثليث ، وألوهية المسيح ، وصحة الكتب المقدسة ، فتسبب عن ذلك قيام « أحمد بن زين العابدين » وتأليفه كتاب « الأنوار الإلهية فى دحض خطأ المسيحية »

---

(١) انظر بقية أسماء الكتب والمؤلفين فى كتاب آثار رحمت الله لامداد صابرى وفى كتاب : اظهار الحق .

إلاّ إن المبشر البروتستانتى الذى يتكلم فى تاريخ التبشير فى الهند لم تَرُق له الأعمال التى قام بها المبشرون الكاثوليك ، وقال : إن دفاعهم عن عقيدة عبادة العذراء ، والآثار والصور ، وعن الأماكن المقدسة ، كان من شأنه إظهار النصرانية بغير مظهرها الحقيقى .

ثم جاء المبشر « هنرى مارتين » فوضع أساساً قوياً للتبشير بالإنجيل ، فترجمه إلى الفارسية والأوردوية .

ثم جاء بعده « بَفَنْدر » فترجم كتابه « ميزان الحق » من الفارسية إلى الأوردوية وزاد عليه ترجمة كتاب « طريق الحياة » و« مفتاح الأسرار » وبهذا آثار « بفندر » مجادلات شديدة ، مع علماء الإسلام فى « دلهى » و« أكرا » و« لكنو » وزلزل بذلك إيمان كثير من المسلمين . وإن يكنْ الذين تنصروا منهم قليلاً عددهم . وأعان المبشرين فى هذه المجادلات : المسلمون المتنصرون مثل السيد المولوى صفدر على ، والمولوى عماد الدين ، والسيد عبد الله أثيم ، والمنشى محمد حنيف ، والدكتور برخدار خان .. إلخ »[1]



(١) الغارة على العالم الإسلامى . تأليف : أ . ل . شاتليه . ص ٣٤ – نشر السلفية بمصر سنة ١٣٨٣ هـ .

الشيخ رحمت الله الهندى

١٢٣٣ - ١٣٠٨ هـ (١٨١٨ - ١٨١٩ م)

رحمت الله ، بن خليل الله ، بن الحكيم (الطبيب) نجيب الله ، ابن الحكيم . حبيب ، بن الحكيم عبد الرحيم ، بن قطب الدين ، بن الحكيم فضيل ، بن الحكيم ديوان عبد الرحيم ، أخو : الحكيم محمد أحسن الملقب : نواب مقرب خان[1]، بن الحكيم عبد الكريم ، المعروف بحكيم بينا ، الملقب بشيخ الزمان ، بن الحكيم حسن ، ابن عبد الصمد ، ابن أبو على ، بن محمد يوسف ، بن عبد القادر ، ابن كبير الأولياء الشيخ جلال الدين ، ابن محمود بن يعقوب بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن تقى بن أبى بكر بن على نقى ، ابن عثمان ابن عبدالله بن شهاب الدين بن الشيخ عبد الرحمن الجاذرونى بن عبد العزيز السرخسى ، بن خالد ابن الوليد ، بن عبد العزيز ، بن عبد الرحمن الكبير المدنى بن عبدالله الثانى بن عبدالعزيز الكبير ابن عبدالله الكبير بن عمر ، بن أمير المؤمنين ذى النورين ، عثمان بن عفان رضى الله عنه .

ولد الشيخ رحمت الله فى غرة جمادى الأولى من سنة ألف ومائتين وثلاث وثلاثين من الهجرة الموافق التاسع من شهر مارس من سنة ألف وثمانمائة وثمان عشرة من الميلاد ، بحى « دربار كلان » فى مدينة « كيرانة » التابعة لمحافظة « مظفر ناجار » فى الهند .

ومن أجداد الشيخ العظام : الشيخ عبد الرحمن الجاذرونى ، وكان قاضيا شرعيا فى جيش السلطان محمود الغزنوى ، هذا الجيش الذى فتح الهند ، ونشر فيها الإسلام سنة ٤٢١ هـ .

وبعد فتح « سومنات » اختار الشيخ عبد الرحمن مدينة « بانى بت » موطنا له وفيها نمت أسرته الطيبة المباركة .

ومن أجداد الشيخ العظام : الطبيب عبد الكريم ، وكان قد عالج الامبراطور « جلال الدين محمد أكبر » وشفاه الله على يديه فمنحه لقب « شيخ الزمان » وكان يساعدُه فى علاج الامبراطور ولدُه محمد أحسن ، فمنحه الامبراطور سليم لقب « نواب مقرب خان » وأعطاه مقاطعة « كيرانه » سنة ٩١٥ هـ هدية له ، ثم عينه جهاتكيز حاكما على ولاية « دكن » و « كجرات » ثم عينه شاهجهان حاكما على ولاية « بيهار » .

ولما مُنحت مقاطعة كيرانة للطبيب محمد أحسن ؛ انتقلت معظم الأسرة العثمانية إلى

---

(١) نواب مقرب : أى عضو مجلس برلمان الهند .

« كيرانة » لتعيش عيشة راضية .

وفى « كيرانة » وسط هذه الأسرة الواسعة الثراء والجاه ؛ تعلم الشيخ رحمت الله ، العلوم الابتدائية على يد الشيخ محمد حيات[1]. والمفتى سعد الله ، وتعلم أيضا من معلم الملوك : الشيخ عبدالرحمن الجشتى ، وتعلم اللغة الفارسية من الشيخ إمام بخش الصَّهبانى ، وتعلم الطب على يد الشيخ فيض محمد ، وتعلم علوم الرياضة على يد الأستاذ لوكارثم .

وبعد ما تعلم كثيرا شرع يؤلف الكتب فى ردِّ النصرانية . فألف كتابه : « إزالة الأوهام » باللغة الفارسية ، ثم اتصل بالقسيس بفندر ليناظره مشافهة أمام الناس . ورضى القسيس بالمناظرة ، واجتمعا فى ١١ من رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٠ ابرايل ١٨٥٤ م واعترف القسيس بالتحريف فى الإنجيل أمام الناس .

وبعد هذه المناظرة بثلاث سنوات ؛ قام أهلُ الهند بثورة كبرى ضد الانجليز فى سنة ١٨٥٧ م فضرب الانجليزُ حصونَ الهنود ، وأماكن تجمعاتهم بالمدافع . وبعدَ إخماد الثورة اتَّهم الانجليزُ الشيخ رحمت الله بأنه قد هاجم مع بعض الهنود موقع الجيش الانجليزى فى منطقة « شاملى » وأجهزوا على مَنْ فيه . وبحثوا عنه ليقتلوه ؛ فتزيا الشيخ بزى فلاَّح ، وغير اسمه إلى « مصلح الدين » وسافر إلى « دلهى » ماشيا على قدميه ومن دلهى سافر إلى مدينة « سورت » التى تسمى حاليا « بمباى » ومنها أبحر فى مركب شراعى إلى « مخا » إحدى موانىء اليمن ، ثم واصل سفره برا إلى الحجاز فوصل مكة عام ١٢٧٤ هـ = ١٨٥٨ م .

ولما وصل الشيخ رحمت الله إلى مكة ، شَرَحَ للشيخ أحمد ابن زينى دحلان شيخ علماء المسجد الحرام ما جرى له مع القسيس بفندر ، وما جرى لمسلمى الهند على يد الانجليز ، فطلب منه أن يدرس فى المسجد الحرام ، وأن يؤلف كتابا فى المسائل التى يكثر فيها الجدل بين المسلمين والنصارى .

هذا ما كان من أمر الشيخ رحمت الله ، وأما ما كان من أمر القسيس بفندر فإنه بعد سنة ١٨٥٧ م غادر الهند إلى انجلترا ، وألمانيا ، وسويسرا ، والقسطنطينية ، وفى لقاء بينه وبين السلطان عبد العزيز خان أمير المؤمنين – يرحمه الله – فى القسطنطينية : عرَّفه بأنه هزم الشيخ رحمت الله فى الهند ، فطلب السلطان من شريف مكة عبدالله باشا أن يستفسر من علماء المسلمين القادمين من الهند إلى مكة فى موسم الحج عن حال هذه

(١) الغارة على العالم الاسلامى ، تأليف : ا . ل . شاتليه ، ص ٣٤ ، نشر السلفية بمصر سنة ١٣٨٣ هـ .

(٢) آثار الصناديد ص ١٤ – ٤٣ ج ٢ سيد أحمد خار .

المناظرة ؛ فكتب تقريرا عن ما سمع وبين فيه أن الشيخ صاحب المناظرة يُقيم فى مكة . فأرسل إليه السلطان بإرساله إليه كضيف ملكى فسافر الشيخ رحمت الله إلى القسطنطينية كضيف ملكى تلبية لدعوة السلطان سنة ١٢٨٠ هجرية الموافقة ١٨٦٤ ميلادية .

واستقبله السلطان استقبالا حسنا ، وطلب منه تأليف كتاب يشرح فيه القضايا الخمس التى كانت موضوعات المناظرة بينه وبين بفندر . فألف « إظهار الحق » وقدمه إلى السلطان عبد العزيز خان –رحمه الله– فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٧٠ هـ وطبعه السلطان عبد العزيز فى استنبول سنة ١٢٨١ ـــ – ١٨٦٥ م

ولما رجع إلى مكة أُسّس مدرسة نظامية تربوية وسماها « المدرسة الصَّوْلَتية » نسبة إلى امرأة كريمة تسمى « صَوْلَت النساء بيغم » تبرعت للمدرسة بقدر كبير من المال . وما تزال هذه المدرسة قائمة إلى اليوم[1].

وفى سنة ١٢٩٩ هـ سافر الشيخ إلى القسطنطينية مرة ثانية لمقابلة السلطان عبد الحميد خان.

وسافر إليها للمرة الثالثة والأخيرة سنة ١٣٠٤ هـ ثم رجع إلى مكة . وفى يوم الجمعة الثانى والعشرين من شهر رمضان سنة ألف وثلثمائة وثمانية من الهجرة . الموافق أول مايو من سنة ألف وثمانمائة وإحدى وتسعين من الميلاد فاضت روحه إلى بارئها ، ودُفن فى جنة المعلى بجوار قبر السيدة خديجة رضى الله عنها فى مكة المكرمة . رحمه الله تعالى برحمته الواسعة ، وأسكنه فسيح جناته . آمين .

مؤلفاتــه :

١ – إظهار الحق (مطبوع) .
٢ – إزالة الأوهام (مطبوع) ولما ترجمه الشيخ نور محمد إلى الأوردية من الفارسية سمى الترجمة « دافع الأسقام »
٣ – إزالة الشكوك (مطبوع)
٤ – البحث الشريف فى إثبات النسخ والتحريف (مطبوع)
٥ – الإعجاز العيسوى (مطبوع) وله اسم آخر « مصقلة التحريف »
٦ – البروق اللامعة (مخطوط)
٧ – معدل اعوجاج الميزان (يقال : إنه مطبوع . وقد عُلم من مقالة كتبها القسيس

---

(١) انظر كتاب : المدرسة الصولتية – نشر دار الأنصار بمصر .

« صفدر على » فى مجلة نور أفشان – العدد ٣٠ جزء ١٢ الصادرة بتاريخ ١٨٨٤/٧/٢٤ م بأن مخطوطا بهذا الكتاب لديه)

٨ – تقليب المطاعن (مخطوط) وهو رد على كتاب « تحقيق الدين الحق » لمؤلفه القسيس « لاسندز كارولور »

٩ – معيار التحقيق (مخطوط) وهو رد على كتاب « تحقيق الإيمان » لمؤلفه القسيس « صفدر على »

١٠ – أصح الأحاديث فى إبطال التثليث (مطبوع) .

١١ – التنبيهات فى إثبات الاحتياج إلى البعثة والحشر (مطبوع)

١٢ – رسالة فى الحشر .

١٣ – رسالة فى ترك رفع اليدين فى الصلاة .

١٤ – ترجمة التحفة الأثنى عشرية (مطبوع)

١٥ – آداب المريدين (مطبوع) .

١٦ – المحبوب إلى القلوب (مخطوط) .

١٧ – رسالة عن وقت صلاة العصر (مخطوط)

تم كلامنا عند هذا الحد

والآن إلى مبحث كتبناه عن العهد العتيق والعهد الجديد .

مبحث عن

الكتاب المقدّس

الكتاب المقدس الذى بيد النصارى اليوم وهو بأيديهم من القرن الرابع بعد الميلاد . يشتمل على التوراة . وتسمى العهد العتيق ، ويشتمل على الانجيل ويسمى العهد الجديد . ومجموع العهدين يُطلق عليه بلغة اليونان بَايْبُل Bible . واليهود يقدسون التوراة ، ولا يقدسون كتب الأناجيل .

العهد العتيق

والتوراة تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : توراة موسى – عليه السلام – وتتكون من خمسة أسفار . هـــى : ١ – التكوين . ٢ – والخروج . ٣ – واللاويين . ٤ – والعدد . ٥ – والتثنية .

والقسم الثانى : أسفار الأنبياء .

وأسفار الأنبياء فى التوراة العبرانية تسعة وثلاثون سفرا ، وفى التوراة اليونانية ستة وأربعون سفرا ، ونصارى البروتستانت يقدسون العبرانية ، ونصارى الكاثوليك والأرثوذكس يقدسون اليونانية . المترجمة فى عهد بطليموس فيلاد لفيوس ٢٨٥ – ٢٤٧ ق . م واليهود السامريون يتمسكون بالأسفار الخمسة لموسى عليه السلام ويرفضون أسفار الأنبياء .

وأسفار الأنبياء هى :

يَشُوع – القضاة – راعُوث – صموئيل الأول – صموئيل الثانى – الملوك الأول – الملوك الثانى – أخبار الأيام الأول – أخبار الأيام الثانى – عَزْرا – **نَحَمْيَا** – **أستير** – أيوب – المزامير [الزبور لداود عليه السلام] – الأمثال – الجامعة – نشيد الإنشاد – **إشَعياء** – إرمياء – مراثى إرمياء – حزقيال – دانِيآل – **هُوشَع** – **يُوئيل** – **عُوبيديا** – يونان – عاموس – مِيخا – ناحُوم – حَبَقوق – صَفَنْيا – حَجِّى – زكريا – **ملاخِى** .

والأسفار الزائدة فى التوراة اليونانية هى :

طوبيا – يهوديت – تتمة أستير – الحكمة – يشوع بن سيراخ – باروخ – تتمة

دانيال - المكابيين الأول - المكابيين الثانى .

وقد استلمت الكنيسة المسيحية من اليهود أسفار العهد القديم التى قرر اليهود فى مجمع يمنية عام تسعين ميلادية قانونيتها . ويطلقون على الأسفار غير المقدسة اسم « أسفار الأبوكريفا » .

واعلم : أن الكتب المقدسة التى هى مع أهل الكتاب اليوم ، هى التى كانت موجودة معهم بنصها فى عهد النبى محمد ﷺ ويدل على ذلك :

أولاً : يقول الأنبا أثناسيوس :

« واقدم النسخ الكاملة للعهدين . هى :

١ - النسخة الفاتيكانية : وقد كتبت فى مصر فى أوائل القرن الرابع . وهى محفوظة فى متحف الفاتيكان وتحوى العهد القديم كاملا بما فيه الأسفار الناقصة من النسخة التى تطبعها الهيئات البروتستانتية والعهد الجديد . ما عدا رسالتى بولس إلى تيموثاوس ، والرسالة إلى تيطس ، وسفر الرؤيا »

٢ - النسخة السينائية : وترجع إلى أواخر القرن الرابع ، وهى **محفوظة بالمتحف** البريطانى وتحوى العهد القديم ، كما فى النسخة الفاتيكانية ، والعهد الجديد كاملاً ، ثم كتاب الراعى لهرماس .

٣ - النسخة الاسكندرية : وترجع إلى أواخر القرن الخامس ، وقد كُتبت أيضا فى مصر ، ونقلت إلى القسطنطينية ، وأهداها البطريرك كيرلس لوكار بطريرك **القسطنطينية** إلى الملك جيمس الأول (١٦٠٣ - ١٦٢٥) .

وبجانب هذه النسخة توجد نسخة ، تسمى الأفرايمية . محفوظة فى متحف باريس »[(١)].

ثانياً : وفى لفائف البحر الميت وخرائب قمْران :

١ - فى الكهف الرابع وجدوا أسفارا من العهد القديم ليس بينها سفر أستير ، وكتابات أبو كريفية[(٢)] بعضها كان معروفا من قبل ، وبعضها الآخر مجهولا .

٢ - أقدم مخطوطة فى الكهف الأول كانت لسفر إشعياء . وقدر تاريخها بمائة عام

(١) ص ٣ دراسات فى الكتاب المقدس - إنجيل متى للأنبا أثناسيوس .

(٢) كتب مخفية ، غير مقدسة .

قبل الميلاد . مع أن إشعياء كان قبل الميلاد بخمسمائة عام .

٣ – كل لفائف قمران سواء كانت أصول مخطوطات أو نسخا منقولة عن الأصول ترجع إلى فترة تاريخية بدأت فى نحو سنة ٢٥٠ ق . م وانتهت بهجران موقعهم فى وادى قمران فى ٦٨ م .

٤ – وجدوا مخطوطة تسمى سفر لامك . وهو سفر أبو كريفى مفقود ، ولكن ثبت أنه ترجمة آرامية لبعض أصحاحات من سفر التكوين فى صياغة لغوية أخرى ، مع إضافات من التفسيرات اليهودية لحياة آباء اليهود . وهذا يدل على أن توراة موسى الموجودة الآن . فيها شك .

٥ – وجد فى الكهف الثانى حوالى مائتى قصاصة . البعض منها أجزاء من التوراة والمزامير وإرمياء وراعوث لكن القسم الأكبر منها يحتوى على نصوص غير كتابية . هى فى معظمها رؤوية أو مسيَّانية فى طبيعتها .

٦ – واستخرجت من الكهف الثالث عدة مئات من قصاصات المخطوطات من أسفار كتابية وأسفار غير كتابية مختلطة معا .

٧ – وجدوا لفافتين من النحاس مكتوب فيهما : أن مئتى طن من الذهب والفضة فى مخابىء فى أرض فلسطين تحت الأرض عددها ستون مخبأ .

٨ – فى الكهف الرابع وجدوا قصاصات كل أسفار العهد القديم فيما عدا سفر أستير ، مع بعض الأسفار الأبوكريفية مثل سفر أخنوخ ووثيقة دمشق وعهد لاوى وغيرها . كما وجدوا بينها جزءاً من سفر العدد تدل لغته العبرية على أنه وسط بين ما ترجمت عنه السبعينية والسامرية . وهناك جزءان من صموئيل أحدهما قريب من النص الذى ترجمت عنه السبعينية ، والآخر يفوق السبعينية والماسُّورية .

٩ – وجد فى الكهف الخامس مؤلف أرامى عن الأخرويات بعنوان وصف أورشليم الجديدة وقد وجدت منه أجزاء فى كهوف أخرى .

١٠ – وجد فى الكهف السادس مؤلفات أبوكريفية وعدد من المؤلفات الأرامية .

١١ – جاء فى قصاصتين أن المزمور السابع والثلاثين يدل على إرسال السماء لمعلم البر[1] ليقوم باحتلال المدينة المقدسة أورشليم والهيكل . وأن الكاهن الشرير جاء ليقتل « معلم البر » ويذبح المستقيمين .

١٢ – وكانت الطائفة تعتبر نفسها إسرائيل الحقيقى ، تنتظر إقامة الحكم السماوى

(١) المزمور السابع والثلاثين فيه أن الأرض يرثها عباد الله الصالحون – وهم المسلمون –

على الأرض . وكان انتظار ظهور المَسيَّا يتردد كثيراً فى فكر الجماعة ، لأن أعضاء الجماعة كان يطلب منهم أن يعيشوا حسب التوراة حتى يأتى النبى وشخصان مسياويان يسميان « مسيحى هرون وإسرائيل » . وفى وثيقة معنونة باسم « المؤلف الصدوقى » – عن جماعة دينية تعرف باسم « متعاهدى دمشق » ، شديدة الشبه بجماعة قمران ، وكثيراً ما خلط بينهما العلماء – يُذكر « مسياهرون وإسرائيل » ، وهكذا يحدد انتظارهم لشخص واحد . ونجد ملخص مفاهيمهم للمسيا فى وثيقة جاءت من الكهف الرابع تحتوى على سلسلة من الآيات الكتابية ، فتبدأ بالوعد لموسى بقيام نبى مثله (تث ١٨ : ١٨) وتذكر أقوال بلعام (عد ٢٤ : ١٥ – ١٩) وتختم ببركة موسى (تث ٣٣ : ٨ وما بعدها) ، ثم اقتباس من كتاب زائف ما زال مجهولاً .

ويصور لنا « قانون الجماعة » المسيا مشتركا فى وليمة فى العصر الجديد ، وكان الحاضرون يجلسون بحسب مقامهم وقام الكاهن الرئيسى ببركة الخبز والخمر ، ثم قام المسيا – الذى كان يشغل مركزاً ثانويا – ببركة الطعام أيضا . وواضح أن الوليمة رؤوية ، ولو أنه قد أجريت فى نفس الوقت بعض الأسرار المقدسة . وكان توقعهم للأحداث التى ستسفر عن الملكوت السماوى ، هى الموضوع الرئيسى للمواعظ . وكانت الجماعة تعتقد أن الملكوت سيظهر بعد هزيمة « الكتيم » من الأقطار المختلفة ، وخروج إسرائيل منتصرة ، وسيكون لها نظام ثيوقراطى وذبائح وكهنوت أشبه بما جاء فى حزقيال .

١٣ – جماعة قمران انتظمت تحت قيادة المعلم البار ما بين عام ١٧٥ ق . م إلى ٧٠ ميلادية .

وقد عثر على الكثير من النقود فى الخربة ، ولكن لم يعثر على نقود اطلاقا فى كهوف قمران ، مما يدل على أن كل المعاملات المالية كانت تجرى داخل حدود المستوطنة فقط . وقد ساعدت هذه النقود على تحديد تاريخ كل مستوى من تلك المستويات، وهي تدل على أن الفترة الأولى بدأت فى عهد يوحنا هيركانس (١٣٥ – ١٠٤ ق . م) ، واستمرت بلا انقطاع حتى عهد ما تيتاس (٤٠ – ٣٧ ق .م) آخر الأسمونيين . ولم تكتشف إلا قطعة واحدة من النقود من عصر هيرودوس الكبير (٣٧ – ٤ ق . م) . بينما وجد الكثير من القطع من عصر ابنه هيرودس أرخيلاوس (٤ ق . م – ٦ م) . كما وجدت نقود أخرى تمثل عصور الولاة الرومانيين على اليهودية ، وكذلك ثلاث وعشرون قطعة من عهد هيرودس أغريباس الأول (٣٧ – ٤٤ م) ، وترجع بعض النقود إلى ما بعد سقوط أورشليم فى ٧٠ م بينما عثروا فى المستوى الثالث على نحو اثنتى عشرة قطعة من النقود ترجع إلى زمن الثورة اليهودية الثانية .

١٤ – وبالرغم من استناد جماعة قمران وكذلك يسوع ، إلى الإعلان الإلهى فى العهد القديم ، فإن وجه الشبه الوحيد بين تعاليم جماعة قمران وتعليم يسوع ينحصر فى الأصحاح الخامس من إنجيل متى ، كما أن أصداء أسلوب قمران فى العهد الجديد تقتصر على بعض العبارات مثل « أبناء النور » ، « الحياة الأبدية » ، « نور الحياة » ، « أعمال الله » ، « ليكونوا واحداً » .

التعليق :

تبين من كلام النصارى الذى ذكرته :

١ – أن الكتب المقدسة مشكوك فيها .

٢ – وأن المسيا المنتظر ليس هو عيسى عليه السلام .

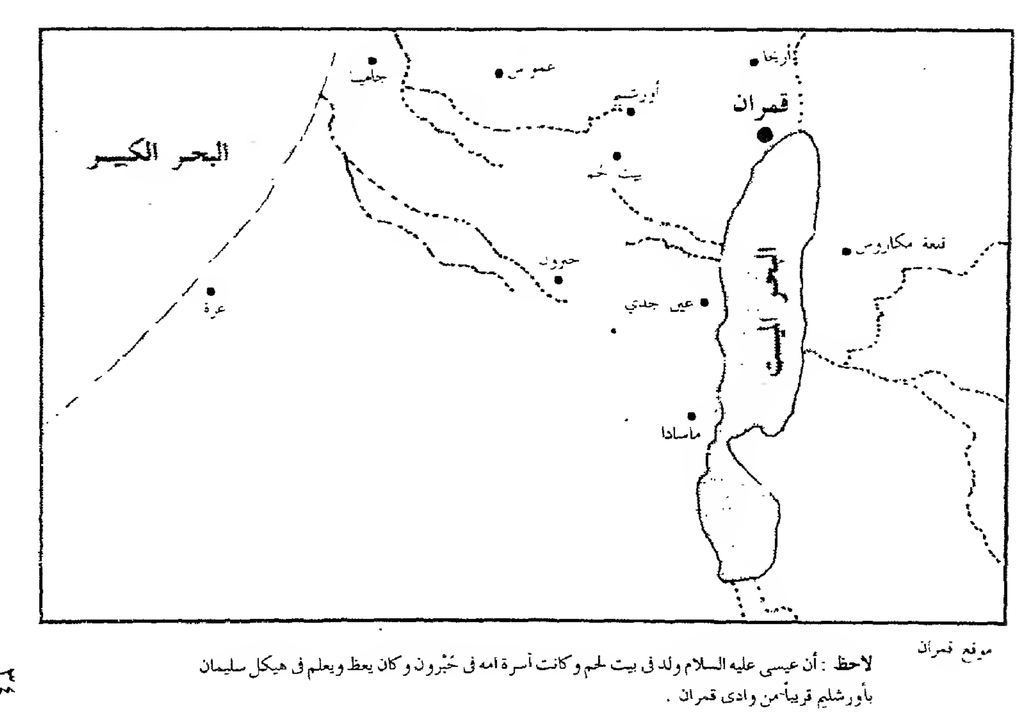
٣ – وأن المزمور السابع والثلاثين نبوءة عن بركة إسماعيل عليه السلام.وهو المشار إليه فى القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ **ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر:أن الأرض يرثها عبادى الصالحون** ﴾ وفى هذا المزمور : « الرب عارف أيام الكملة ، وميراثهم إلى الأبد يكون »

الاكتشافات الأولى لمخطوطات قمران

لا نعلم على وجه اليقين متى اكتشفت أولى هذه اللفائف ، ولكن الأرجح أن ذلك حدث فى ١٩٤٧ م فقد جال أحد البدو يبحث عن شاته الضالة فدخل إلى أحد الكهوف فى المنحدرات العالية فى وادى قمران على بعد نحو ميل إلى الغرب من الطرف الشمالى الغربى للبحر الميت . وعلى بعد يزيد قليلاً عن ثمانية أميال إلى الجنوب من أريحا . تعثرت أقدام البدوى فى عدة جرار يبلغ ارتفاع الجرة منهاأكثر من قدمين ، ونحو عشر بوصات فى العرض وجد بها رقوقا من الجلد ملفوفة فى نسيج من كتان ، فأخذها من الكهف سراً وذهب بها لأحد محال التحف الأثرية فى بيت لحم ، فاشترى البعض منها ، ووصل الباقى إلى يد رئيس دير السريان الأرثوذكسى فى أورشليم[1].

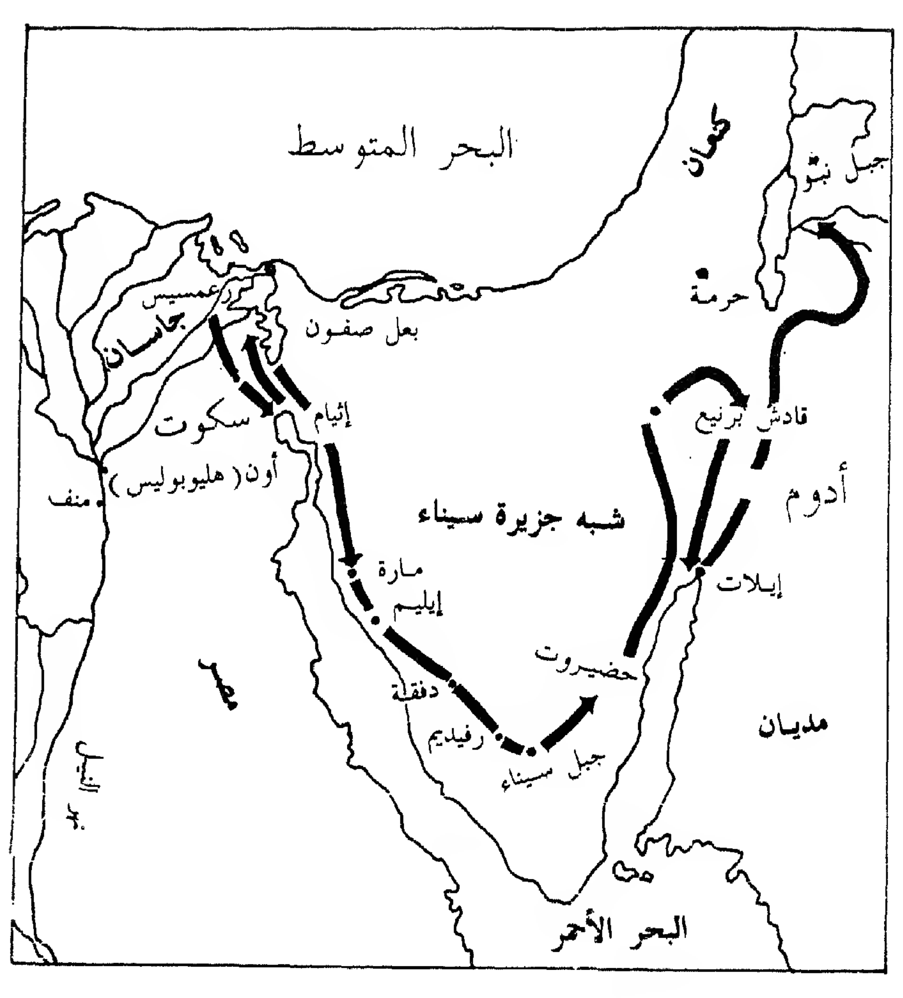
---

(١) راجع دائرة المعارف الكتابية – دار الثقافة المسيحية بالقاهرة .



موقع قمران

لاحظ : أن عيسى عليه السلام ولد فى بيت لحم وكانت أسرة امه فى حَبْرون وكان يعظ ويعلم فى هيكل سليمان بأورشليم قريباً من وادى قمران .



طريق الخروج ورحلات البرية لشعب اسرائيل



تقسيم أرض كنعان بين الأسباط

كُتَّاب الأناجيل نقلوا من التوراة وهم ناعسون

ولأن التوراة مقدسة عند اليهود والنصارى : نقل منها كُتّاب الأناجيل وهم يكتبونها . ليدللوا بها على صحة الأفكار التي يريدون بها إلزام النصارى . وتبين بعد المراجعة أنهم نقلوا وهم ناعسون . ومثال ذلك :

١ – فى التوراة : « جميع نفوس بيت يعقوب التى جاءت إلى مصر سبعون » [تك ٤٦ : ٢٧] .

وفى الإنجيل : « فأرسل يوسف واستدعى أباه يعقوب وجميع **عشيرته خمسةً وسبعين** نفسا » [أع ٧ : ١٤] فكاتب **الإنجيل أزاد خمسة** عن كاتب التوراة .

٢ – يقول متى : « حينئذ تم ما قيل بإرمياء النبى » [مت ٢٧ : ٩] والقائل هو زكريا فى سفره ، **وليس إرمياء** .

٣ – يقول متى : « لكى يتم ما قيل بالأنبياء : إنه سيُدعى ناصريا » [مت ٢ : ٢٣] وليس فى أسفار الأنبياء هذا النص .

العهد الجديد

ويُطلق النصارى على كتب الأناجيل : العهد الجديد . وهى قسمان :

القسم الأول : الأناجيل الأربعة . وهى :

١ – متى . ٢ - مَرْقُس . ٣ – لوقا . ٤ – يوحنَّا .

والقسم الثانى : ويشتمل على سفر أعمال الرسل ويسمى الأفركسيس وعلى رسائل الحواريين وهى رسائل بولس إلى أهل رومية – كورنثُوس – غلاطية – أفسُس – فيلبِّى – كُولوسِّى – تسالونيكى .

ورسالة بولس إلى تيموثاوس – رسالتان – ورسالته إلى تيطس – فليمون – العبرانيين .

رسالة يعقوب – ورسالة بطرس – رسالتان – ورسائل يوحنا – ثلاث رسائل – ورسالة يهوذا .

ورؤياً يوحنا اللاهوتى : ويُسمَّى بِسفر المشاهدات .

احتجاج عيسى عليه السلام بالتوراة وأسفار الأنبياء

ويتبين من الأناجيل الأربعة المقدسة عند النصارى : **أن عيسى** عليه السلام لم ينسخ شريعة التوراة[1]، وكان يستشهد بها على صحة ما يقول عن نبى الإسلام محمد ﷺ . ومثال ذلك :

١ – تحدث النبى المعظم دانيآل عن ملكوت السموات . **فقال عيسى** عليه السلام : « اقترب ملكوت السموات » .

٢ – تحدث داود فى سفر الزبور عن المبارك الآتى باسم الله . **فقال عيسى عليه** السلام : إنه سيأتى من بعدى .

٣ – تحدث إشعياء عن مكة المكرمة . **فقال عيسى عليه السلام : « إنه مكتوب فى** الأنبياء : ويكون الجميع متعلمين من الله » إشارة إلى نص إشعياء عن مكة .

وهكذا كما بينا فى كتاب « البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل » وكتاب « اقتباسات كتَّاب الأناجيل من التوراة . » .

والغرض من هذا الذى ذكرناه :

أنه إذا تصدَّى أى مسلم لمناظرة نصرانى ؛ فإنه لا يُقْدم عليها إلاَّ إذا كان دارسا للتوراة دراسة جيدة ، وعالما بجميع الآيات التى اقتبسها كُتَّاب الأناجيل من التوراة .

وقد ناظر بهذه الطريقة عيسى عليه السلام . **فقد سأله حَبْر** من أحبار اليهود عن الله تعالى . فأجابه . واستدل على إجابته بنص التوراة . المذكور فى الأصحاح السادس من سفر التثنية . وهو : « اسمع يا إسرائيل ، الرب إلهنا رب واحد . فتحب الرب إلهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل قوتك .. الخ » .

---

(١) « كان اليهود فى كل مكان ، وإلى كل مكان يحملون معهم دينهم ، وكتبهم المقدسة . كما قيل : « لأن موسى منذ أجيال قديمة له فى كل مدينة مَنْ يكرز به إذ يُقرأ فى المجامع كل سبت » وفى كل مكان تراهم قد اعتصموا برجائهم القومى ، الموعود به ، فى المَسِيَّا . المنتظر مجيئه ، وقد كان هذا المجىء منتهى آمالهم ، التى انطوت عليها نفوسهم . ولهذا فقط قامت اليهودية فى العالم . إذ يقول التلمود العبرى : « تنبأ الأنبياء فقط عن المسيا ، ولأجله فقط خلق العالم » ولسنا ننكر : إنهم لم يعرفوا الميعاد ، الذى سيجىء فيه المسيا المنتظر . واعتنقوا أفكاراً ضيقة غير روحية عنه ، كمنقذ ورافع لواء شعب اليهود . فلم يترقبوا نوراً يضىء على الأمم ، ولكنهم توقعوا مجدا لشعب إسرائيل ، وحسب . ومع هذا كله . فقد كان لوجود شعب كهذا ، يغرس فى الأوساط الوثنية هذه العقائد فضل لا ينكر ، فى إعداد طريق الملك السماوى » [ص ١٣ حياة يسوع للدكتور بترس سميث – تعريب حبيب سعيد – مطبعة النيل المسيحية بمصر]

ففى إنجيل مَرْقُس : « فجاء واحد من الكتبة ، وسمعهم يتحاورون ، فلما رأى أنه أجابهم حسنا . سأله : أية وصية هى أول الكل ؟ فأجابه يسوع : إن أول كل الوصايا هى : اسمع يا إسرائيل ، الرب الهنا رب واحد ، **وتحب الرب إلهك** من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل فكرك ومن كل قدرتك ، هذه هى الوصية الأولى . وثانية مثلها : هى تحب قريبك كنفسك ، ليس وصية أخرى أعظم من هاتين ، فقال له الكاتب : جيدا يا معلم ، بالحق قلت ، لأنه الله واحد وليس آخر سواه » [مرقس ١٢ : ٢٨ — ٣٢] .

نُسخ التوراة الثلاث

والتوراة ثلاث نُسخ .

١ — السامرية . ٢ — والعبرانية . ٣ — واليونانية .

أما السامرية فهى الأسفار الخمسة لموسى عليه السلام . **وهى مع عشرة أسباط** من مجموع بنى إسرائيل .

والعبرانية مع سبطين اثنين وبعض اللاويين . وهم يتمسكون بالأسفار الخمسة . ويزيدون عليهم أسفار الأنبياء من يشوع فتى موسى إلى مَلاَخِى الذى كان فى سبى بابل .

واليونانية مع اليهود الذين كانوا فى بلاد اليونان والاسكندرية ومصر . وكانوا لا يحسنون النطق باللغة العبرانية ، فترجمها سبعون حبرا ، وزادوا عليها أسفار الأنبياء ، وزادوا على أسفار الأنبياء سبعة أسفار وأصحاحات .

وتوراة موسى فى النسخ الثلاث متشابهة ومختلفة. والاختلاف هو : فى زيادة آيات قليلة أو نقص آيات . وأيضا فى اختلاف كلمات .

وهذه أمثله لبيان الفروق :

١ — الوصايا العشر فى السامرية فيها وصية عن تقديس جبل جِرزِّيم فى نابُلس . **ووصية التقديس** هذه غير موجودة فى العبرانية والسبعينية .

٢ — فى قصة موسى عليه السلام : أن امرأته ولدت له ولدا ثانيا ، وليس من إشارة إلى الولد الثانى فى السامرية والعبرانية .

٣ — مزمور ٤٠ — ٦ « فتحت أذنى » فى العبرانية . وفى اليونانية « قد هيأت لى جسدا » وبولس نقلها من اليونانية فى عبرانيين ١٠ : ٥ كما يقول بعض المفسرين .

٤ — مزمور ١٠٥ : ٢٨ « هم ماعصوا قوله » فى العبرانية . وفى اليونانية « هم

عصوا قوله » فبين التوراتين اختلاف بالنفي والإثبات .

وأنقل ههنا من « إظهار الحق » النص التالي :

« **الشاهد الأول** : الآية الثانية عشرة من الأصحاح الخامس عشر من سفر الخليقة هكذا : « وقيل له : اعلم عالما أنَّ نسلك سيكون ساكنا في غير أرضهم ويستعبدونهم ويضيقون عليهم أربعمائة سنة » وهذه العبارة « يستعبدونهم ويضيقون عليهم » وكذلك الآية الرابعة عشرة من هذا الأصحاح وهي هكذا : « ولكن الشعب الذي يستعبدهم أنا أدينه ، ومن بعد هذا يخرجون بمال » تدلان على أن المراد بالأرض أرض مصر ؛ لأن الذين استعبدوا بني إسرائيل وضيقوا عليهم ، فدانهم الله وأخرج بني إسرائيل من أرضهم بمال جزيل ، هم أهل « مصر » لا غيرهم ، لأن هذه الأمور لا توجد في غيرهم ، والآية الأربعون من الأصحاح الثاني عشر من سفر الخروج هكذا : « فكان جميع ما سكن بنو إسرائيل في أرض مصر أربعمائة وثلاثين سنة » فبين الآيتين اختلاف ، ومع الاختلاف والتحريف أقول : إن بيان المدة في كلتيهما غلط يقينا لا ريب فيه لأمور .

الأول : إن موسى عليه السلام ابن بنت لاوى ، وابن ابن ابن لاوى أيضاً ؛ لأنه ابن يُوكابد بنت لاوى . من جانب الأم ، وابن عمران ابن قهات بن لاوى من جانب الأب ؛ لأن عمران كان متزوجا من عمته كما في الأصحاح السادس من سفر الخروج ، والأصحاح السادس والعشرين من سفر العَدَد ، وقهات جد موسى — عليه السلام — قد وُلد قبل مجيء بني إسرائيل إلى مصر ، كما في الآية الحادية عشرة من الأصحاح السادس والأربعين من سفر الخليقة ، فلا يمكن أن تكون مدة إقامة بني إسرائيل بمصر أكثر من مائتين وخمس عشرة سنة .

والثاني : إن مؤرخيهم ومفسريهم متفقون على أن مدة سكنى بني إسرائيل كانت مائتين وخمس عشرة سنة . فمن تصنيفات علماء البروتستنت كتاب باللغة العربية مسمى بـ « مرشد الطالبين إلى الكتاب المقدس الثمين » وكتب على عنوانه « طُبع في مطبعة مجمع كنيسة الانكليز الأسقفية في مدينة فالته سنة ١٨٤٠ مسيحية » وضبطت تواريخ حوادث العالم من بدء التكوين إلى ميلاد المسيح في الفصل السابع عشر من الجزء الثاني في هذا الكتاب ، وكُتبت السنون في جانبي كل حادثة :

١ — في جانب اليمين ، السنون التي من بدء التكوين إلى الحادثة .

٢ — وفي جانب اليسار السنون التي من هذه الحادثة إلى ميلاد المسيح وفي الصفحة ٣٤٦ « ٢٢٩٨ إقامة إخوة يوسف وأبيه في مصر ١٧٠٦ » وفي الصفحة ٤٣٧ « ٢٥١٣ عبور الإسرائيليين بحر القلزم وغرق فرعون ١٤٩١ » انتهت عبارته .

فإذا أسقطنا الأقل من الأكثر يبقى مائتان وخمس عشرة سنة . وصورة العمل هكذا :
٢٥١٣ – ٢٢٩٨ – ٢١٥ .
١٧٠٦ – ١٤٩١ – ٢١٥ .

هذا هو مختار المؤرخين وستقفُ على قول المفسرين ، وعلى عبارة « آدم كلارك » التى ننقل ترجمتها عن قريب .

الثالث : إنه وقع فى الأصحاح الثالث من رسالة بُولُس إلى أهل غلاطية هكذا : ١٦ « فإن المواعيد كان قد وُعد بها إبراهيم وذريته ، حيث لم يقل وذريته نظرا إلى الكثرة بل قيل : ولذريتك نظرا إلى الوحدة . التى هى المسيح » ١٧ « فأقول : إن العهد الذى أثبت الله مِن قبلُ للمسيح لا يستطيع الناموس الذى ورد بعده بأربعمائة وثلاثين سنة أن ينكثه حتى ينقضى الميعاد » .

وكلامه وإن كان لا يخلو عن الخطأ كما ستعرف . يخالف عبارة الخروج مخالفة صريحة ؛ لأن كاتب سفر الخروج اعتبر المدة بالقدر المذكور من زمان العهد الذى كان من إبراهيم عليه السلام ، وكان زمان العهد متقدما كثيرا على دخول بنى إسرائيل فى مصر إلى نزول التوراة التى هى متأخرة عن خروجهم من مصر ، فما اعتبر مدة سكن بنى إسرائيل فى مصر بالقدر المسطور .

ولما كان البيان المذكور غلطا يقينا صُححت الآية الأربعون من الأصحاح الثانى عشر من سفر الخروج فى النسخة السامرية واليونانية هكذا : « فكان جميع ما سكن بنو إسرائيل وآباؤهم وأجدادهم فى أرض كنعان وأرض مصر أربعمائة وثلاثين سنة» فزيد فى هاتين النسختين هذه الألفاظ : «آباؤهم وأجدادهم وأرض كنعان » قال « آدم كلارك » فى الصفحة ٣٦٩ من المجلد الأول من تفسيره فى ذيل شرح الآية المذكورة هكذا : « اتفق الكل على أن مضمون هذه الآية فى غاية الإشكال » .

« أقول : ليس مضمونها فى غاية الإشكال ، بل غلط يقينا كما ستعرفه أيضا . ثم نقل ذلك المفسر عبارة النسخة السامرية فقال : « وعبارة اسكندريانوس موافقة لعبارة السامرية ، وكثير من الأفاضل على أن السامرية فى حق الأسفار الخمسة لموسى عليه السلام أصحُّ ، وهذا الأمر مسلم وهو : أن اسكندريانوس فى نسخ الترجمة اليونانية أصحها . وهى أقدم من كل نسخها الموجودة ، ولا شك لأحد فى وثاقة بولس ، فانفصل الأمر كله بشهادة هؤلاء الثلاثة .

والتواريخ شاهدة على أن الحق فى جانب هؤلاء الثلاثة ، لأن إبراهيم عليه السلام لما دخل كنعان كان من دخوله إلى ولادة إسحاق خمس وعشرون سنة ، وأن إسحاق كان

ابن ستين سنة حين ولد يعقوب عليه السلام ، وأن يعقوب لما دخل مصر كان ابن مائة وثلاثين سنة . فالمجموع : مائتان وخمس عشرة سنة ، وأن مدة إقامة بنى إسرائيل فى مصر مائتان وخمس عشرة سنة . فالكل أربعمائة وثلاثون سنة » .

وجامعو تفسير « هنرى وإسكات » بعدما سلَّموا أن مدة إقامة بنى إسرائيل فى مصر مائتان وخمس عشرة سنة ، نقلوا عبارة السامرية فقالوا : « لا شبهة فى أن هذه العبارة صادقة وتُزيل كل مشكل وقع فى المتن » فظهر أن مفسريهم لا توجيه عندهم لعبارة الخروج التى فى النسخة العبرانية سوى الاعتراف بأنها غلط ، وإنما قلت : إن كلام بولس أيضا لا يخلو عن الخطأ : لأنه اعتبر المدة من العهد ، وهذا العهد كان قبل ميلاد إسحاق عليه السلام بسنة ، كما فى الأصحاح السابع عشر من سفر التكوين ، والآية الحادية والعشرون من الأصحاح المذكور هكذا : « فأما ميثاق فأُقيمه لإسحاق الذى تلده لك سارة فى هذا الحين فى السنة الأخرى » ونزول التوراة فى الشهر الثالث من خروج بنى إسرائيل كما فى الأصحاح التاسع عشر من سفر الخروج ، فلو أخذت بالحساب الذى صرح به « آدم كلارك » تكون المدة بقدر أربعمائة وسبع سنين ، وهذا الحساب مصرح به فى تواريخ فرقة البروتستنت أيضاً . لا أربعمائة وثلاثين سنة ، كما ادَّعى بولس .

ففى الصفحة ٣٤٥ من « مرشد الطالبين » هكذا : « سنة ٢١٠٧ ميثاق الله مع أبرام وتبديل اسمه بإبراهيم سنة ١٨٩٧ وتعيين الختان ونجاة لوط وهلاك سادوم وعمورة ، وأدمة وصبوييم بالنار من أجل فاحشتهم وشرورهم » .

ثم فى الصفحة ٣٤٧ هكذا : « ٢٥١٤ منح الشريعة على جبل سيناء ١٤٩٠ » فإذا طرحنا الأقل من الأكثر يبقى أربعمائة وسبع سنين هكذا :

٢٥١٤ − ٢١٠٧ = ٤٠٧ .

١٨٩٧ − ١٤٩٠ = ٤٠٧ .

تنبيه : ما قلت : أن يوكابد كانت عمة عمران هو الصحيح ، وكما يشهد عليه التراجم غير العديدة من الانكليزية والعربية والفارسية والهندية ، لكن العجب : أن الآية العشرين من الأصحاح السادس من سفر الخروج فى الترجمة العربية المطبوعة سنة ١٦٢٥ هكذا : « فتزوج عمران يوكابد ابنة عمه » فحرف فيها لفظ « العمة » بابنة العم ، وهذه الترجمة طبعت بغاية الاجتهاد فى التصحيح فى عهد البابا أريانوس الثامن ، وكان كثيرون من القسيسين والرهبان والعلماء المتمكنين من اللغة العبرانية والعربية واليونانية وغيرهم باذلين جهدهم فى تصحيحها ، كما يظهر هذا من المقدمة التى كتبوها فى أول تلك الترجمة ؛ فلذلك نجزمُ أن هذا التحريف صدر عنهم قصدا ؛ لئلا يقع العيب فى نسب

موسى عليه السلام ؛ لأن نكاح العمة حرام فى التوراة ، كما فى الآية الثانية عشرة من الأصحاح الثامن عشر من سفر اللاويين ، وفى الآية التاسعة عشرة من الأصحاح العشرين من السفر المذكور ، وفى الترجمة العربية المطبوعة سنة ١٨٤٨ هذا التحريف موجود أيضا[1].

الشاهد الثانى : الآية الثامنة من الأصحاح الرابع من سفر التكوين هكذا : « وكلم قايين هـابيل أخاه . وحدث إذ كانا فى الحقل أن قايين قام على هابيل أخيه وقتله » وفى النسخة السامرية واليونانية والتراجم القديمة هكذا : « وقال قايين لهابيل أخيه : تعال نخرج إلى الحقل ولما صارا فى الحقل » إلى آخرها . فهذه العبارة « تعالى نخرج إلى الحقل » سقطت من العبرانية : قال هورن فى الحاشية فى الصفحة ١٩٣ من المجلد الثانى من تفسيره : « تُوجد هذه العبارة فى النسخة السامرية واليونانية والآرامية ، وكذا فى النسخة اللاتينية التى طبعت فى « بالى كلات والتن » وحكم « كنى كات » بإدخالها فى النسخة العبرانية ولا شبهة فى أنها عبارةٌ حسنة » انتهى .

ثم قال فى الصفحة ٣٣٨ من المجلد المذكور : « قد تكون عبارة الترجمة اليونانية صحيحة . ولم توجد فى نسخ العبرانية المروجة الآن ونسخ العبرانية مكتوبة كانت أو مطبوعة ناقصة فى الآية المذكورة نقصانا بينا ، ومترجم الترجمة الانكليزية التى هى مختومة لما لم يفهم ههنا حق الفهم ترجم هكذا : « تكلم قايين مع هابيل أخيه » وجبر هذا النقصان فى الترجمة اليونانية ، وتوافق هذه الترجمة النسخة السامرية والترجمة اللاتينية والارامية وترجمة ايكوئيلا والتفسيران اللذان باللغة الجالدية والفقرة التى نقلها فيلون اليهودى » وقال « آدم كلارك » فى الصفحة ٦٣ من المجلّد الأول :من تفسيره مثل ما قال هورن ، وأدخلت هذه العبارة فى الترجمة العربية المطبوعة سنة ١٨٣١ وسنة ١٨٤٨ .

الشاهد الثالث : فى الآية السابعة عشرة من الأصحاح السابع من سفر التكوين فى النسخة العبرانية هكذا « وكان الطوفان أربعين يوماً على الأُرض » وهذه الجملة فى كثير من النسخ اللاتينية وفى الترجمة اليونانية هكذا : « وكان الطوفان أربعين يوما وليلة على الأرض » قال هورن فى المجلد الأول من تفسيره : « فليزد لفظ « ليلة » فى المتن العبرى » .

---

(١) كل مّا ذكره فى هذا الشاهد صحيح ، وقد أوردته مع زيادات فى كتابنا نقد التوراة – الأسفار الخمسة وفى ترجمة ١٩٧٠ « وأخذ عمران يكابد عمته زوجة له فولدت له هارون وموسى »(خروج ٦ : ٢٠) لم يحرف فيها لفظ العمة بابنة العم . وكذلك فى ترجمة ١٨٧٠ لم يحدث تحريف .

الشاهد الرابع : فى الآية الثانية والعشرين من الأصحاح الخامس والثلاثين من سفر التكوين فى النسخة العبرانية هكذا : « وحدث إذ كان إسرائيل ساكنا فى تلك الأرض أن رأوبين ذهب ، واضطجع مع بِلهة سُرِّية أبيه ، وسمع إسرائيل » قال جامعو تفسير « هنرى واسكات » :

« اليهود يسلمون أن شيئا سقط من هذه الآية . والترجمة اليونانية تتمها هكذا : « وكان قبيحا فى نظره » فاليهود ههنا أيضا معترفون بالسقوط ، فسقوط الجملة من النسخة العبرانية ليس بمستبعد عن أهل الكتاب ، فضلا عن سقوط حرف أو حرفين .

الشاهد الخامس : قال « هارسلى » المفسر فى الصفحة ٨٢ من المجلد الأول من تفسيره ذيل الآية الخامسة من الأصحاح الرابع والأربعين من سفر التكوين[1]: تزاد فى أول هذه الآية من الترجمة اليونانية هذه الجملة « لم سرقتم صواعى » ؟ فهذه على اعترافه ساقطة من العبرانية .

الشاهد السادس : فى الآية الخامسة والعشرين من الأصحاح الخمسين فى التكوين هكذا : « فتصعدون عظامى من هنا » وفى النسخة السامرية والترجمة اليونانية واللاتينية وبعض التراجم القديمة هكذا : « فتصعدون عظامى من هنا معكم » فلفظ « **معكم** » سقط من العبرانية قال « هورن » : « أدخل مستر « بت » زائداً هذا اللفظ المتروك فى ترجمته الجديدة للبَيْبُل وأصاب » انتهى .

الشاهد السابع : الآية الثانية والعشرون من الأصحاح الثانى من سفر الخروج هكذا : « فولدت ابنا فدعا اسمه جرشوم . لأنه قال : كنت نزيلا فى أرض غريبة » وتوجد فى الترجمة اليونانية واللاتينية وبعض التراجم القديمة فى آخر الآية المذكورة هذه العبارة : « وولدت أيضا غلاما ثانيا ودعا اسمه العازر ، فقال من أجل أن إله أبى أعاننى وخلَّصنى من سيف فرعون » قال « آدم كلارك » فى الصفحة ٣١٠ من المجلد الأول من تفسيره بعدما نقل العبارة المسطورة من التراجم « أدخل (هيوبى كينت) هذه العبارة ويدعى أن موضعها هذا ، ولا توجد هذه العبارة فى نسخة من النسخ العبرانية مكتوبة كانت أو مطبوعة ، مع أنها وجدت فى التراجم المعتبرة » انتهى فعندهم هذه العبارة ساقطة من النسخة العبرانية[2].

الشاهد الثامن : فى الآية العشرين من الأصحاح السادس من سفر الخروج هكذا « فولدت

---

(١) نص الآية : « أليس هذا هو الذى يشرب سيدى فيه . وهو يتفاءل به أسأتم فيها صنعتم » ا . هـ .

(٢) لاحظ أن ترجمة البروتستانت بمصر سنة ١٩٧٠ مأخوذة عن العبرانية .

له هارون وموسى » وفى النسخة السامرية والترجمة اليونانية هكذا : « فولدت له هارون وموسى ومريم إختهما » فلفظ « مريم أختهما » سقط من العبرانية ، قال « آدم كلارك » بعد نقل عبارة النسخة السامرية واليونانية : « ظن البعض من أجلّة المحققين : أن هذا اللفظ كان فى المتن العبرى » .

الشاهد التاسع : الآية السادسة من الأصحاح العاشر من سفر العدد هكذا : « وإذا ضربتم هتافا ثانية ترتحل المحلات النازلة إلى الجنوب . هتافا يضربون لرحلاتهم » وتوجد فى آخر هذه الآية فى الترجمة اليونانية هكذا : « وإذا نفخوا مرة ثالثة يرفع الخيام الغربية للارتحال ، وإذا نفخوا مرة رابعة يرفع الخيام الشمالية للارتحال » قال « آدم كلارك » فى الصفحة ٦٦٣ من المجلد الأول من تفسيره : « لم يذكر الغربية والشمالية ههنا ، لكنه يُعلم أنهم كانوا يرتحلون بالنفخ أيضا ، ولذلك يُعلم أن المتن العبرانى ههنا ناقص ، تُتمه اليونانية هكذا : « وإذا نفخوا مرة ثالثة يرفع الخيام الغربية للارتحال ، وإذا نفخوا مرة رابعة يرفع الخيام الشمالية للارتحال » .

الشاهد العاشر[1] : وقع بعد الآية الثالثة من الزبور الرابع عشر فى الترجمة اللاتينية وترجمة « اتهيوبك » والترجمة العربية ، ونسخة « واتيكانوس » من الترجمة اليونانية هذه العبارة : « فحلقومهم قبر مفتوح ، وهم يغدرون بألسنتهم وسم الثعابين تحت شفاههم وأفواههم مملوءة من اللعن والمرارة ، وأقدامهم مسرعة لسفك الدم والتهلكة ، والشقاء فى طرقهم ، ولم يعرفوا طريق السلامة ، وخوف الله ليس بموجود أمام أعينهم »[2] انتهت .

ولا توجد هذه العبارة فى النسخة العبرانية بل توجد فى رسالة بولس إلى أهل رومية فى الأصحاح الثالث . فلا يخلو إما أسقطها اليهود من العبرانية وهذا هو التحريف بالنقصان ، وإما زادها المسيحيون فى تراجمهم لإصلاح كلام قديسهم بولس ، وهذا هو التحريف بالزيادة فأحد التحريفين لازم قطعا ، قال « آدم كلارك » فى ذيل شرح الآية المذكورة من الزبور : « وقع بعد هذه الآية فى نسخة « واتيكانوس » من ترجمة « اتهيوبك » والترجمة العربية ست آيات توجد فى الأصحاح الثالث من رسالة بولس إلى أهل رومية من الآية الثالثة عشرة إلى الثامنة عشرة » انتهى .

---

(١) فى الأصل الثالث عشر .

(٢) هذا من لعن داود عليه السلام للذين كفروا من بنى اسرائيل — كما قال الله تعالى فى القرآن الكريم — وقد نقله بولس عن داود — ولعنهم عيسى ابن مريم أيضا فى الأصحاح الثالث والعشرين من متى .

العيب فى الأناجيل الأربعة

وأنقل ههنا أيضا أمثلة من إظهار الحق :

١ - فى الآية الثالثة والعشرين من الأصحاح الثانى من إنجيل متى هكذا : « وأتى وسكن فى مدينة يقال لها ناصرة لكى يتم ما قيل بالأنبياء إنه سيدعى ناصريا » وقوله : « لكى يتم ما قيل بالأنبياء أنه سيدعى ناصريا » من أغلاط هذا الإنجيل إذا لا يوجد هذا فى سفر من الأسفار المشهورة المنسوبة إلى الأنبياء ، لكن أقول ههنا كما قال علماء الكاثوليك : « إن هذا كان فى أسفار الأنبياء ، لكن اليهود ضيعوا هذه الأسفار قصدا لعناد الدين المسيحى » ثم أقول : أى تحريف بالنقصان يكون أزيد من أن تضيع فرقة الأسفار الإلهامية قصدا للأغراض النفسانية ، ولعناد مِلّة أخرى ؟ .

وقد ألف « ممفرد » الكاثوليكى كتابا سماه بـ « سؤالات السؤال » وطبع هذا الكتاب فى بلدة لندن سنة ١٨٤٣ من الميلاد ، فقال فى السؤال الثانى : « الأسفار التى كان فيها هذا - يعنى ما نقله متى - انمحت.لأن أسفار الأنبياء الموجودة الآن لا يوجد فى أحد منها : أن يسوع يدعى ناصريا قال « كريزاستم » فى تفسيره التاسع على متى : « أنمحى كثير من أسفار الأنبياء ؛ لأن اليهود ضيعوا أسفارا لا لأجل غفلتهم ، بل لأجل عدم ديانتهم ومزقوا بعضا وأحرقوا بعضها » .

وهذا هو الأغلب جدا : أنهم مزقوا الأسفار وحرقوها ؛ لأنهم لما رأوا أن الحواريين يتمسكون بهذه الأسفار فى إثبات مسائل الملة المسيحية فعلوا هذا الأمر . ويُعلم هذا : من إعدامهم اسفاراً نقل عنها متى ، انظروا إلى « جستن » يقول فى المناظرة لـ « طريفون » : « اليهود أخرجوا أسفارا كثيرة من العهد العتيق ليظهر أن العهد الجديد ليس له موافقة تامة بالعهد العتيق » ويعلم من هذا : أن الأسفار الكثيرة انمحت » اهـ . انتهى كلام « ممفرد »

ويظهر منه أمران :

الأول : أن اليهود مزقوا بعض الأسفار ، وأحرقوا البعض لعدم ديانتهم .

الثانى : أن التحريف كان سهلا فى سالف الزمان ، ألا ترى كيف انمحت هذه الأسفار بإعدامهم عن صفحة العالم ، وإذا عرفت ديانة أهل الكتاب بالنسبة إلى الأسفار الإلهية ، وعرفت سهولة وقوع التحريف فى الزمان السالف . فأى استبعاد عقلى أو نقلى لو قلنا إنهم فعلوا مثله بالأسفار أو بالعبارات التى كانت نافعة للمسلمين ؟[1].

(١) يقصد النبوءات التى تدل على نبى الاسلام محمد ﷺ .

٢ – الآية الحادية عشرة من الأصحاح الأول من إنجيل متى هكذا : « ويوشِيًّا ولد يَكُنيا وإخوته عند سبى بابل » يظهر منها أن يكنيا وإخوته أبناء صُلبية ليوشيا ، وأن يكنيا كان له إخوة ، وأن ولادتهم أيام سبى اليهود إلى بابل ، وهذه الثلاثة كلها ليست بصحيحة .

أما الأول : فلأن يكنيا بن يَهُوياقيم بن يوشيا . فهوَ ابن الابن لا الابن .

وأما الثانى : فلأنه ما كان له إخوة ، نَعَمْ كان لأبيه يهوياقيم ثلاثة إخوة .

أما الثالث : فلأن يكنيا فى أيام سبى اليهود إلى بابل كان ابن ثمانى عشرة سنة ، لا أنه ولد فى أيام السبى إلى بابل ، قال « آدم كلارك » : « فلتقرأ الآية الحادية عشرة هكذا : « ولد يوشيا يهوياقيم وإخوته ، وولد يهوياقيم يكنيا فى سبى اليهود إلى بابل » أقول : محصل قول « كامت » الذى هو مختار « آدم كلارك » أيضا : أنه لا بد أن يُزاد لفظ يهوياقيم ههنا ، والظاهر أن هذا اللفظ سقط من المتن عندهما ، وهذا هو التحريف بالنقصان ، ومع هذا لا يرتفع الاعتراض الثالث .

وأورد ههنا هذه المغالطة . وهى أنه يظهر فى بعض الأحيان من تقرير علماء البروتستانت تغليطا للعوام ، ولمن كان غير واقف على كتبهم : أن دعوى التحريف مختصة بأهل الإسلام ، ولم يسبقهم أحد ، ويحتاطون فى التحرير عن هذه المغالطة ، ولذلك لاتُرى فى رسائلهم .

أقول : يدعى المخالف والموافق سلفا وخلفا دعوى صحيحة أن عادة أهل الكتاب التحريف ، ووقع منهم فى الكتب السماوية ، لكن قبل إيراد الشواهد لهذا الأمر أُبين معنى لفظتين مستعملتين فى كتب إسنادهم ، هما لفظ « **أراته** » ولفظ «**ويريوس ريدنك** » قال « هورن » فى الصفحة ٣٢٥ من المجلد الثانى من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢م من الميلاد : « الفرق الحسن بين « أراته » يعنى غلط الكاتب وبين « ويريوس ريدنك » يعنى اختلاف العبارة ما قال « ميكايلس » :

إنه اذا وجد الاختلاف بين عبارتين فأكثر . فلا تكون الصادقة إلا واحدة وما عدا العبارة الواحدة إمَّا أن يكون تحريفا قصديا أو سهو الكاتب . لكن تمييز الصحيحة عن غيرها عسير غالبا ، فإن بقى شك ؛ يُطلق على الكل اختلاف العبارة ، وإذا عُلم صراحة أن الكاتب كتب ههنا كذبا فيقال : إنه غلط الكاتب » .

فعلى المذهب المختار عند المحققين يُوجد فرق بين اللفظين المذكورين ، واختلاف العبارة المصطلح فيما بينهم هو التحريف المصطلح عليه عندنا . ومن أقَرّ باختلاف العبارة بالمعنى

المذكورة يلزمْ عليه الاعتراف بالتحريف ، ووجد مثل هذه الاختلافات فى الإنجيل ثلاثين ألفاً على ما حقق «ميل» ومائة ألف وخمسين ألفا على ما حقق «كريسباخ» و لم يعلم عدده على تحقيق «شولز» الذى هو آخر المحققين وفى المجلد التاسع عشر من دائرة المعارف الإنسانية البريطانية فى بيان لفظ «اسكربجر» أن « وتيس تين » جمع مثل هذه الاختلافات أزيد من ألف ألف .

والفرقة التى تنكر النبوة والإلهام وهذه الكتب السماوية التى عند أهل الكتاب ، وكثرت جدا فى ديار أوروبا ويسميها علماء البروتستانت بالملحدين لو نقلتُ أقوالهم فى التحريف فقط ، لطال الكلام فأكتفى على نقل قولين فمن شاء أزيد فليرجع إلى كتبهم التى هى منتشرة فى أكناف العالم .

١ – قال «باركر» منهم : « قالت ملة البروتستانت : إن المعجزات الأزلية والأبدية حفظت العهد العتيق والجديد عن أن تصل إليهما صدمة خفيفة لكن هذه المسألة لا تقدر أن تقوم فى مقابلة عسكر اختلاف العبارة التى هى ثلاثون ألفا » .

فانظروا كيف أورد الدليل الإلزامى استهزاء لكنه اكتفى على تحقيق « ميل » وإلاَّ لقال التى هى ثلاثون ألفا ، بل مائه ألف وخمسون ألفا ، بل ألف ألف . كما علمت .

٢ – وقال صاحب «اكسيهو مو منهم » فى الباب الخامس من التتمة من كتابه المطبوع سنة ١٨١٣ من الميلاد فى بلدة لندن هكذا : « هذه فهرست الكتب التى ذكرها المشايخ من قدماء المسيحيين أنها نُسبت إلى المسيح عليه السلام أو الحواريين أو المريدين الآخرين

المنسوبة إلى عيسى عليه السلام عدد ٧

« رسالة إلى ابكرس[1] ملك آديسه » . « رسالته إلى بطرس وبولُس » . « سفر الأمثال والوعظ » . « زبوره الذى كان يعلم الحواريين والمريدين منه خفية » . « سفر الشعبذات والسحر » . « سفر مسقط رأس المسيح ومريم وظئرها » . « رسالته التى سقطت من السماء فى المائة السادسة »

المنسوبة إلى مريم عليها السلام عدد ٨

« رسالتها إلى أكناشس » . « رسالتها إلى سى سيليان » « سفر مسقط رأس مريم » .

(١) أشار إلى هذه الرسالة الدكتور فردريك . وفارار فى كتابه (حياة المسيح)

« سفر مريم وظئرها » . « تاريخ مريم وحديثها » . « سفر معجزات المسيح » . « سفر السؤالات الصغار والكبار لمريم » . « سفر نسل مريم والخاتم السليماني » .

المنسوبة إلى بُطرس الحوارى عدد ١١

« إنجيل بطرس » . « أعمال بطرس » « مشاهدات بطرس » . « مشاهدات بطرس الثانية » . « رسالته إلى كليمنس » . « مباحثة بطرس واى بين » . « تعليم بطرس » . « وعظ بطرس » . « آداب وصلاة بطرس » . « سفر مسافرة بطرس » . « سفر قياس بطرس » .

المنسوبة إلى يوحنا عدد ٩

« أعمال يوحنا » . « الإنجيل الثانى ليوحنا » . « سفر مسافرة يوحنا » . « حديث يوحنا » . « رسالته إلى حيدروبك » . « سفر وفاة مريم » . « تذكرة المسيح ونزوله من الصليب » . « المشاهدات الثانية ليوحنا » . « آداب صلاة يوحنا » .

المنسوب إلى أندرياه الحوارى عدد ٢

« إنجيل اندرياه » . « أعمال اندرياه » .

المنسوب إلى متى الحوارى عدد ٢

« انجيل الطفولية » . « آداب صلاة متى » .

المنسوب إلى فيليب الحوارى عدد ٨

« انجيل فيليب » . « أعمال فيليب » .

المنسوب إلى برتولماوس الحوارى عدد ١

« إنجيل بوتولماوس » .

المنسوب إلى توما الحوارى عدد ٥

« انجيل توما » « أعمال توما » . « إنجيل طفولية المسيح »[1] « مشاهدات توما » . « سفر مسافرة توما » .

المنسوب إلى يعقوب الحوارى عدد ٣

« انجيل يعقوب » . « آداب وصلاة يعقوب » . « سفر وفاة مريم » .

(١) مطبوع باللغة العربية ومنه نسخ فى القاهرة وإيطاليا .

المنسوب إلى متياس الحوارى الذى دخل فى الحواريين بعد عروج المسيح عدد ٣

« إنجيل متياس » . « حديث متياس » . « أعمال متياس » .

المنسوب إلى مرقس عدد ٣

« إنجيل المصريين » . « آداب صلاة مرقس » . « سفر بى شن برهاز »[١]

المنسوب إلى بَرْنابا

« إنجيل بَرْنابا » . « رسالة برنابا »[٢].

المنسوب إلى تهيودوشن عدد ١

« انجيل تهيودوشن » .

المنسوب إلى بولس عدد ١٠

« أعمال بولس » . « أعمال تهكله » . « رسالته إلى اللادوقيين » . « رسالته الثالثة الى أهل تسالونيكى » . « رسالته الثالثة إلى أهل كورنثوس » . « رسالة أهل كورنثوس إليه جوابها من جانبه » . « رسالته إلى سنيكا وجوابها من سنيكا إليه » . « مشاهدات بولس » . « المشاهدات الثانية لبولس » . « وزن بولس » . « أنا بى كشن بولس » . « إنجيل بولس » . « وعظ بولس » . « سفر رقية الحية » . « برى سبت بطرس وبولس » اهـ .

ثم قال صاحب اكسيهومو : « لما ظهر طغيان الأناجيل والمشاهدات والرسائل التى أكثرُها مُسَلَّم الثبوت عند أكثر المسيحيين إلى هذا الحين أيضا . فكيف يُعرف أن الأسفار الإلهامية هى الأسفار التى تُسَلمها فرقة البروتستانت ؟ وإذا لاحظنا أن هذه الأسفار المسلمة أيضا قبل إيجاد صنعة الطبع كانت قابلة للإلحاق والتبديل يقع الإشكال » .

---

(١) فى النسخة الخطية بدل (برهاز) كلمة (برنيار .) .

(٢) إنجيل برنابا ترجمة من الانكليزية إلى العربية الدكتور خليل سعادة ، وطبع كثيرا فى مصر وبرنابا له رسالة مذكورة فى كتاب اسمه (الآباء الرسوليين) عربه مطران حلب ولبرنابا سفر أعمال أشار إليه الأنبا يؤانس فى (تاريخ الكنيسة فى عصر الرسل)

كلام النصارى فى العهد القديم والعهد الجديد

هذا وقد ظهرت فى لبنان عن دار المشرق سنة ١٩٨٩م ترجمة عربية حديثة للكتاب المقدس كله مع الأسفار المحذوفة من ترجمة البروتستانت . وفى أولها كتب المترجمون كلاماً عن التوراة والإنجيل . أنقله ههنا بنصّه . ليكون المسلمون على علم بما عندهم علماً تامًّا غير منقوص .

وهذا هو نص الكلام :

قانون العهد القديم :

ليس العهدُ القديم كلَّ الأدب الذى صدر عن الشعب العِبرانى ، بل هو نتيجة اختيار مؤلّفات تُعدُّ كتباً يُعوَّل عليها . وتسمّى لهذا السبب : « قانونية » .

ما هى الأسفار القانونية الثانية ؟

تجمع ، تحت اسم « القانونيّة الثانية » عدّة أسفار مختلفة التواريخ والفنون كان انتماؤها إلى « قانون » (أى القائمة الرسمية) الأسفار المقدسة موضوع جدال على مرّ العصور ، وهى يهوديت وطوبياً والمكابيّون الأول والثانى والحكمة ويشوع بن سيراخ وباروك ومقاطع من استير ودانيال خاصّة بالترجمة اليونانية لهذين السفرين . هذه الأسفار جزء من القانون المحدّد رسمياً فى الكنيسة الكاثوليكية منذ المجمع التريدنتينى .

والكنائس الشرقية (الأرثوذكسية وغير الخلقيدونية) لم تتّخذ قراراً صريحاً فى شأن هذه الأسفار . أمّا المصلحون البروتستانت الذين ظهروا فى القرن السادس عشر ، فلم يعدّوها قانونية ، بل جعلوها مُلحقاً للكتاب المقدس ، وفى رأيهم أنها لا يمكن أن تصلح لبناء الإيمان ، مع أنها مفيدة لتغذية تقْوى المسيحيين . وفى المذهب البروتستانتى ، تُكوِّن هذه الأسفار فئة من الكتب التى تسمى « أبو كريفة » أى منحولة ، وتدخل أيضاً فى هذه الفئة « صلاة مَنَسَّى » و « كتاب عَزْرا الثالث » (وهو تكييف يونانى لِعزرا ونَحَمْيا ، و « كتاب عَزُرا الرابع » (وهى رؤيا من أصل يهودى) .

وفى الكثلكة يُطلق على هذه الأسفار ، منذ سيكستوس السينى فى القرن السادس عشر ، اسم « القانونية الثانية » لأنها ضُمّت الى القانون فى وقت لاحق ، خِلافاً للأسفار « القانونية الأولى » التى ضمّت إليه أولاً .

ولا هذه التسمية ولا تلك تفيان بالمعنى المقصود لأنهما لا تأتياننا بأية معلومات دقيقة

عن مجموعة الكتب هذه التى تخلو من أية وحدة داخلية .

لذلك نرى الترجمة اللاتينية الشائعة والصادرة بعد المجمع التريدنتينى قد وَزَّعت هذه لأسفار بين أقسام العهد القديم الثلاثة المرتّبة بحسب الترجمة اليونانية ، لا بحسب النص العبرى ، وعدَّت الكتب المنحولة الثلاثة الأخيرة ملحقات وضعتها فى آخر المجموعة . وبما أننا أمام نقطة تختلف فيها آراء الكنائس ، فمن المفيد أن نوضّح معطيات هذه النقطة ، ولا سبيل إلى ذلك إلاَّ أن نبحث ، من الوجهة التاريخية ، فى تكوين قانون الكتب المقدسة ، فى الدين اليهودى أولاً ، ثم فى الكنيسة .

تكوين قانون الكتب المقدسة فى الدين اليهودى :

فى الدين اليهودى القديم ، اتخذ قرار رسمى فى شأن التوراة (أو الشريعة) منذ الزمن الذى ثبّتها عَزْرا وأصدرها ، فى السنة ٣٩٨ قبل الميلاد على الأرجح (راجع الأثنى) . ومنذ ذلك الحين ، اعترفت السلطات الفارسية بأن « أسفار موسى » تؤلّف دستوراً يحكم جميع يهود الإمبراطورية . وكان اليهود ينسبون إليها قيمة قياسيّة لتكون « قاعدة » لإيمانهم وحياتهم العملية . فكانت هذه الأسفار « قانونية » أى تنظّم الوجود .

وفى وقت لاحق ، حُدِّدت مجموعة ثانية ، وهى مجموعة « الأنبياء » الأوّلين (يشوع والقضاة والملوك) والآخرين (إشَعيا وإرميا وحِزْقيال والأنبياء الصغار الاثنى عشر) ولم يكن للمجموعة الثانية سلطة منظّمة تعادل سلطة المجموعة الأولى ، لكنها كانت أساساً لشرحها وامتداداً لفحواها .

ومع تثبيت مجموعة المزامير ، وهى ضرورية للصلاة الطقسية ، نشأت فئة ثالثة من الكتب المعترف بها رسمياً والمستعملة فى عبادة الهيكل وفى الاجتماعيات المجمعية وهى فئة « المؤلّفات » ولكن ، فى هذه المرة ، فلم تُختم اللائحة على الفور ، بأمر السلطة أو بقبول مشترك فى الاستعمال الواحد فقد اعترف المسؤولون بسلطة تختلف جداً باختلاف الأحوال بالنسبة إلى الاستعمال العملى . فبقيت لائحتها مفتوحة . ولكن إلى متى بقيت مفتوحة ؟ وما هى المبادى التى كانت تنظم استعمالها ؟ وهل ضُمَّ هذا « المؤلّف » وذاك إلى تلك اللائحة ؟ وهل كان الاستعمال واحداً فى جميع الأماكن وجميع الأوساط ؟ تتضمّن هذه الأسئلة كثيراً من النقاط الغامضة .

وبعد فتوحات الاسكندر (الذى توفى فى السنة ٣٢٣) وقع حدث جديد فى تاريخ الكتب المقدسة . فهناك مستعمرة يهودية كانت قد استوطنت اسكندرية مصر ، فى زمن أخضعت اليهودية نفسها لسلطة اللاجيّين (البطالسة) . وهؤلاء أيضاً ، على غرار الملوك السلوقيين فى سورية ، ثبّتوا الامتيازات الدينية التى منحتهم ايّاها الامبراطورية الفارسية . وبما أن اليهود يكوّنون « أمّة » تحميها الدولة وتحميها بعينها اليهودية ، استطاعوا أن يحافظوا

على عبادتهم الخاصة وشؤونهم الثقافية . فكانت لهم أماكنهم الخاصة للصلاة فى الأحياء والقرى التى استقرّوا فيها . لكن يهود مصر كانوا قد اعتمدوا اللغة اليونانية تدريجياً فى حياتهم العادية . فلم تلبث شريعتهم أن نُقلت إلى اليونانية ، محافظةً من جهة أولى على التقليد الأصيل داخلَ الدين اليهودى ، بفضل قراءة الشريعة عَلَناً فى اجتماعات المجمع ، وتحديداً من جهة أخرى ، فى نظر السلطات ، لأسس الوضع الشرعى الذى يُحاكم اليهود بموجبه فى الحالات المتنازع عليها .

وورد فى مؤلَّف يسمّى « رسالة ارستية » أن هذه الترجمة تمَّت فى الاسكندرية على عهد بطليمس الثانى وبأمره (٢٨٥ — ٢٤٦) عن يد اثنين وسبعين شيخاً كبيراً ، وأنهم كانوا كلّهم متّفقين اتّفاقاً عجائبياً ، ومن هنا اسم « الترجمة السبعينية » الذى أُطلق على ترجمة الشريعة هذه ، والذى تناول فى وقت لاحق كلَّ ترجمة العهد القديم باللغة اليونانية القديمة .

وبالرغم من كون هذه الأسطورة المرويّة خالية من القيمة التاريخية ؛ يمكننا أن نأخذ بالتاريخ الذى تشير إليه ، لأنها من جهة أخرى تدلّ على أن اليهود الناطقين باليونانية كانوا ينسبون إلى ترجمة شريعتهم هذه ما ينسبونه إلى نصّها العبرى من قيمة تنظيمية . وكانوا لا يتردّدون فى أن ينسبوا إلى المترجمين إلهاماً إلهيًّا حقيقياً ، كما يشهد على الأمر بوضوح فيلون الإسكندرى فى مطلع القرن الأول من عصرنا .

وبعد ترجمة الشريعة ، تُرجمت أيضاً مؤلفات تفيد صون الإيمان والحياة اليهودية ، كالأنبياء والمزامير أولاً ، ثم سائر المؤلفات ؛ على قدر شهرتها وسلطتها (راجع مقدمة ابن سيراخ : ٦ — ٩ و ٢١ —٢٥) . وأضيفت إلى هذه الترجمات توسّعات جعلت منها تفسيراً حقيقياً للنصوص مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتغيير الإطار الثقافى الذى سبَّبه الانتقال من اللغة العبرية واللغة الآرامية إلى اللغة اليونانية .

ولكن يصعب علينا أن نعرف ما هى حدود قائمة الأسفار المُعترف بها والمستعملة فى مختلف الأماكن التى كان اليهود يقيمون فيها ، بين القرن الأخير من العصر القديم والإصلاح اليهودى الذى خلف خراب أورشليم (السنة ٧٠ من عصرنا) ! ففى داخل الديانة اليهودية الفلسطينية ، وعلى الأرجح داخلَ جماعات الشتات الشرق التى كانت على صلة وثيقة بها ، لا يبعدُ أن تكون تلك القائمة قد بقيت « مفتوحة » فقد عُثر فى مِسَدَّة — وهى آخر ملجأ للمقاومة اليهودية فى وجه الرومان (السنة ٧٣) — على سِفر لابن سيراخ ، لعل وجوده يُثبت استعماله فى إطار المجمع . لكن الأحزاب الدينية لم يكن لها جميعاً ممارسات واحدة . فسفر دانيال مثلاً ، وهو « مؤلَّف » متأخّر ، كان

الفريسيون يعترفون بسلطته ، أما الصدّوقيون فكانوا بدون شك لا يعترفون بها . وعلى خلاف ذلك كانت جماعة قمران تستعمل سفر طوبيّا وابن سيراخ وعلى الأرجح باروك أيضاً ، ولعلّها كانت تُعوِّل كذلك على بعض المؤلّفات الصادرة تحت أسماء مستعارة كسِفر أخنوخ وسفر اليوبيلات . وعلى المؤلّفات الرسمية التى كانت تنظّم حياة الطائفة (قواعد الجماعة والحرب المقدّسة ومجموعة الأناشيد وسفر أورشليم الجديدة الخ) . ولا بدَّ أن نشير هنا إلى أن أهمّ المؤلفات الصادر تحت أسماء مستعارة قد نُقلت إلى اليونانية ، بحيث لم تكن سلطتها ربّما تقف على حدود جماعة قمران . ولا نعرف **بالضبط ما هو الاستعمال** الذى كان جارياً فى مجامع اليهودية والجليل فى زمن يسوع ؟ .

و لم تُحدَّد القائمة الرسمية التى أُوضحت هذا الاستعمال إلاَّ بين فترة العام ٨٠ و ١٠٠ ، عن يد معلّمين يهود خاضعين لِمذهب الفريسيين ومقيمين فى « جَمنيا » لكنّهم اضطّروا إلى إنقاذ بعض الأسفار المتنازع عليها (استير وحزقيال ونشيد الأناشيد) ورفضوا الأسفار التى كانت فى نظرهم ملحقة بزمن الأنبياء ، بينا كانت جميع الأسفار القانونية الثانية فى هذا الوضع ، وكذلك الأسفار الموضوعة مباشرة فى اليونانية . فالترجمة اليونانية لم يكن لها فى نظرهم سوى سلطة محدودة ، بقدر ما كانت ترعى بأمانة حرفية النصوص الأصلية .

غير أن الجماعة اليهودية فى الأسكندرية لم تكتفِ بأن تنقل إلى اليونانية الأسفار القانونية الأولى وأهمّ المؤلفات الصادرة تحت أسماء مستعارة ، فهناك كتب أصلية صَدَرت فى الاسكندرية ، ولا سيّما « حكمة سليمان » وسفر المكابيين الثانى ، وعلى الأرجح جزء من سفر باروك (با ٤/٥ – ٩/٥) .

بأيّة سلطة كانت تتمتع هذه المؤلّفات ؟ ليس من السهل أن نُجيب عن هذا السؤال . على كل حال ، لا نجد أيَّ أثرٍ لِنزاع قام بين الجماعات الناطقة باليونانية والمعلّمين الفلسطينيين فى ما يتعلّق بالقانون المحدَّد فى « جَمنيا » ولكن لعلَّ السلطة المنسوبة إلى الأسفار المقدّسة كانت تتضمَّن تدرُّجاً واسعاً . فبعد قرار « جَمنيا » لم تزل بعض الكتب الخارجة عن القائمة الرسمية يُستشهَد بها كُتُباً مقدّسة من حين إلى حين ، حتى فى الديانة اليهودية الحاخاميّة . وهذا الأمر يسرى مثلاً على سفر ابن سيراخ ، و لم يكن لها سلطة الأسفار « القانونية » لكنها كانت مفيدة لبنيان المؤمنين .

تكوين قانون الكتب المقدّسة فى الكنيسة :

لمَّا كانت الكنيسة المسيحية قد نشأت فى **الإطار المجمعى اليهودى** ، قبل أن يكون

لها نظام خاص منفصل تماماً ، فقد حصلت من الدين اليهودى على مجموعة كتبها المقدّسة وتقيّدت عفواً بالعادة الجارية فى الجماعات اليهودية ضمن الأراضى التى استوطنتها : فلسطين مصر وسورية وآسية الصغرى واليونان وروما الخ ، بينما كانت حدود هذه العادة ، كما رأينا ، على جانب من عدم الوضوح حتى أواخر القرن الأول . ولا يكفى ما فى العهد الجديد من شواهد أو تلميحات لتحديد الكتب التى كانت « مقبولة » فى تلك الأيام . وجُلّ ما يُعرف ، فيما يتعلق بالأسفار القانونية الثانية أن اليهود كانوا يستعملون ، ولا شك ، الترجمة اليونانية القديمة (التى تدعى السبعينية) « لدانيال » ، وأنهم ، على الأرجح ، كانوا يعرفون « حكمة سليمان » ولعلّهم كانوا يعرفون « ابن سيراخ » فكان لقرار المعلمين اليهود فى « جَمنيا » انعكاس أكيد على الكنائس التى كانت على صلة وثيقة بالجماعات اليهودية وعلى الكتّاب الذين كانوا فى جدال معها ، إذ أن هذه الكنائس كانت فى وضع يحملها على اللجوء إلى الأسفار القانونية الأولى وحدها ، لأنها تُعدّ حجّة لدى تلك الجماعات وأولئك الكتّاب .. وفى أماكن أخرى ، ما زال بعضهم ، بحكم التقليد المعمول به ، يستعملون مؤلّفات خارجة عن القائمة اليهودية الرسمية . ويُعَدُّ أوريجينس، فى القسم الأول من القرن الثالث ،من شهود هذا الأستعمال الموسَّع . ومِمَّا يجعل شهادته على جانب كبير من الأهمية أنه عمل بنشاط على تحديد النصّ المُحقّق للكتاب المقدّس وأنه اتّخذ موقفاً معيّناً فى مسألة القانون ، فقد دافع عن حقوق « الكتاب المقدس المسيحى » الذى بحث عنه فى الترجمة اليونانية للعهد القديم للرد على الذين كانوا يميلون إلى تبنى « الكتاب المقدّس اليهودى » المحدَّد فى « جَمنيا » وهكذا حُدِّد تدريجياً قانون مسيحى كان يحتوى على مؤلّفات « غير متنازع عليها » كما كان يحتوى ، على مؤلفات « متنازع عليها » تتمتّع بكثير أو بقليل من السلطة .

وفى كنائس سورية ، نُقلت بعض الأسفار المقدسة مباشرة إلى السريانية (على يد مترجمين يهود أو مسيحيين) عن الكتاب المقدّس العبرى دون المرور باليونانية ، وبذلك كانت القائمة المستعملة ونص الأسفار موافقَين لاستعمال المجمع الرسمى . وعلى عكس ذلك سلكت الكنائس الشرقية الناطقة باليونانية طرقاً متنوعة لم ينظمها تنظيماً نهائياً أى قرار شرعى على مرّ العصور . نرى حتى فى أيامنا أن السلطة التى تتمتّع بها الأسفار القانونية الثانية ليست واحدة فى نظر جميع اللاهوتيين الشرقيين ، وإنْ كان الكتاب المقدّس اليونانى يحتوى عليها جميعاً . ألا يحتوى أيضاً على كتب « منحولة » (بحسب الاصطلاح الكاثوليكى) ، أمثال « عَزْرا » أو « صلاة مَنَسَّى » أو على كتبْ مماثلة نظير « سفر المكابيين الثالث ؟ .

أمّا فى الغرب ، فكان لروما ولإفريقيا الشمالية ، منذ مطلع القرن الرابع ، قائمة مشتركة تشمل الأسفار القانونية الثانية ، كما يشهد على ذلك مجمع قرطجنة الإفريقى ورسالة من اينوقنتيوس الأول . ولكنّ إيرونيمس ، وهو صاحب الترجمة الجديدة التى لن تلبث أن تفرض نفسها على الغرب اللاتينى ، قد اكتفى ، فى ذلك الوقت نفسه ، بترجمة بعض الأسفار القانونية الثانية ترجمة سريعة (طوبيا ويهوديت) وبإضافة ملاحق أستير ودانيآل فى ذيل ترجمته للكتاب المقدس العبرى ، وأهمل ترجمة سائر تلك الأسفار .

ولعلّ فى احتكاكه الطويل بالدين اليهودى الفلسطينى وفى تمسّكه « بحقيقة الأسفار العبرية » ما يبرر هذا الموقف المتحفّظ على الأقلّ . على كل حال ، فسلطته كمترجم للكتاب المقدس قد حملت بعض لا هوتيى العصور الوسطى على تبنّى فكرته . فكان لها مدافعون حتى فى زمن المجمع التريدنتينى . وهذه الفكرة هى التى تبنّاها المصلحون البروتستانت يؤيّدهم ما فى التقليد اليونانى من تردّد . غير أن الأسفار القانونية الثانية (المسمّاة منحولة فى ذلك الحين) بقيت كملاحق فى النشرات البروتستانتية ، ولم تُحذف تماماً من الترجمات التى توزّعها جمعيات الكتاب المقدّس إلاّ فى القرن التاسع عشر . وفى الوقت الحاضر لا يقف اللاهوتيون البروتستانت حيالها موقفاً موحَّداً . ومن جهة أخرى ، ما اكتُشف فى قمران وفى غيرها من الآماكن قد حمل البعض على إعادة النظر فى هذه المسألة .

نحن أمام وجهات نظر مختلفة فى مختلف الكنائس (الأرثوذكسية والشرقية غير الخلقيدونية والكاثوليكية والبروتستانتية) فهى تنسب إلى الأسفار القانونية الثانية ، بحسب مواقفها ، إمّا سلطة تساوى سلطة سائر الكتب المقدسة ، وإمّا سلطة مقلّلة ، وإمّا لا وجود لأية سلطة قياسية . وهذه المواقف العمليّة ترتبط بمواقف نظرية تتعلّق بإلهامها . فهل هى شهود يُعتمد عليها تماماً بأنها كلمة الله ؟ أم هناك درجات فى الإلهام نفسه ؟ أم أن الجدال القائم حول بعض الأسفار يُظهرها كأنها تشهد على كلمة الله بشكل ثانوى ، بقدر ما هى صدًى للكتب المقدسة بحصر المعنى ، بحيث إننا نستطيع أن نلجأ إليها لتغذية إيماننا ، لا لبناء العقائد ؟ لكل كنيسة أن تجيب عن هذه الأسئلة بحسب معتقدها .

نصّ العهد القديم وتناقله

١ — الأسفار القانونية الأولى :

(أ) **النص المسوّرى** : إنّ الأسفار التى اعترف الشعب اليهودى ، فى أواخر القرن

الأول بعد المسيح ، بأنها كتب مقدّسة (أسفار قانونية أولى) وَصَلَت إلينا فى لغتها الأصلية (الآرامية فى معظم **سفر دانيال وبعض مقاطع سفر عزرا** ، والعبرية فى سائر الأسفار) .
تُطلق عبارة « النصّ المسُّورى » على صيغة النصّ الرسمية التى قُرِّرت نهائياً فى الدين اليهودى حوالى القرن العاشر بعد المسيح ، حين ازدهر فى طبريَّة أشهر المسُّوريّين وكانوا ينتمون إلى عائلة ابن أُشير . وأقدمُ مخطوط « مسّورى » بين أيدينا نُسخ فيما بين ٨٢٠ — ٨٥٠ بعد المسيح ، وهو لا يحتوى إلاّ على التوراة . **وأقدم مخطوط كامل** ، وهو مخطوط حلب ، قد نُسخ فى السنوات الأولى من القرن العاشر بعد المسيح أمَّا نُسخ الكتاب المقدس العبرى الحالية ، فهى منقولة عن النشرة التى صدرت فى البندقية فى السنة ١٥٢٤ عن يد يعقوب بن حاييم .

كثيراً ما وقع التباس فى النصوص الكتابية ؛ **لأن الكتابة** ، العبرية غالباً ما تُهمَل فيها الحركات ، وفى القرن السابع اهتدى الباحثون إلى وسيلة واضحة لكتابة الحركات ، وللإشارة إلى علامات الفصل فى الجُمَل ، عن طريق النقاط والخطوط وهكذا دُوِّن خطّياً تقليد حتّى **للقراءة والتفسير كان** قد انتشر فى الدين اليهودى خلال الألف الأول من عصرنا ، ويشهد له « الترجوم » أى التفسيرات الآرامية التابعة للكتاب المقدس العبرى .

(ب) **النصّ المسّورى الأول وصيغ النصوص غير المسّورية** : إن النصّ غير المُحرَّك الذى كان أساساً لنشاط المسّوريين (= النصّ المسّورى الأول) كان قد حلّ فى الدين اليهودى محلّ سائر صيغ **النصوص المنافسة** كلّها فى أواخر القرن الأول بعد المسيح ، فابتداء من ١٩٤٧ ، عُثر عند شاطىء البحر الميّت ، فى مغاور تُحيط بأطلال خربة قمران ، على ملفّات أسفارٍ مقدّسة شبه كاملة وعلى أُلـوف من الأجزاء التى تُركت فى القرن الأول من عصرنا . فتبيَّن من ذلك أن اليهود كانوا يتناقلون ، على عهد يسوع ، صيغ نصوص مُعظمها أسفار ، غالباً ما تختلف عن النصّ المسّورى الأول . فقبل العثور على مخطوطات قمران وبريّة يهوذا ، كنّا مطّلعين على بعض الصيغ غير المسّورية لنصّ العهد القديم ، كصيغة التوراة التى حافظت عليها جماعة « السامريين » أو كالصيغة التى **كانت أساساً للترجمة** اليونانية السبعينية القديمة . ومع أن هاتين الصيغتين محفوظتان فى مخطوطات **أحدث من مخطوطات** بّريّة يهوذا ، فإن عهدهما يرقى إلى القرون الثلاثة الأخيرة قبل المسيح .

فى صيغ هذا النصّ الذى سبق النصّ المسّورى نجد أحياناً نصاً **أوضح من النصّ** المسّورى نفسه . ومن هنا نشأت رغبة عدد كبير من المفسّرين ، لا سيّما بين الأعوام

١٨٥٠ و ١٩٥٠ ، فى **الاستعانة بها لتنقيح** النص المسّورى الذى غالباً ما يُعدّ مشوّهًا .

(ج) **تشويه النصوص** : لا شكَّ أن هنالك عددًا من النصوص المشوّهة التى تفصل النصّ المسّورى الأول عن النص الأصلى . فمن المحتمل أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى كلمة تشبهها وترد بعد بضعة أسطر ، مهملةً كلّ ما يفصل بينهما . ومن المحتمل أيضاً أن تكون هناك أحرف كُتبت كتابة رديئة فلا يُحسن الناسخ قراءتها فيخلط بينها وبين غيرها . وقد يُدخِل الناسخ فى النص الذى ينقله ، لكن فى مكان خاطىء ، تعليقاً هامشياً يحتوى على قراءة مختلفة أو على شرح ما . و الجدير بالذكر : أن بعضَ النسّاخ الأتقياء أقدموا ، بإدخال تصحيحات لاهوتية ، على تحسين بعض التعابير التى كانت تبدو لهم معرَّضة لتفسير عقائدى خطِر . وأخيراً ، من الممكن أن نكتشف ونصحّح بعض النصوص المشوّهة ، باللجوء إلى صيغ النصوص غير المسّورية ، فى حال كونها أمِنَت من التشوّه .

(د) **نقد النصوص** : أية صيغة من النص نختار ؟ أو بعبارة أخرى كيف الوصول إلى نصّ عبرى يكون أقرب نصّ ممكن إلى الأصل ؟ لم يتردّد بعض النُقّاد فى « تصحيح » النص المسّورى ، كلما لم يعجبهم ، لاعتبار أدبى أو لاعتبار لاهوتى . وتقّيد البعض الآخر ، كردّ فعل ، بالنص المسّورى ، إلاَّ إذا كان تشويهه وضاحاً ، فحاولوا عندئذٍ أن يجدوا — بالرجوع إلى التراجم القديمة — قراءة فُضْلى . هذه الطرق غير علمية ، ولا سيّما الأولى منها ، فهى ذاتية إلى حد الخطر .

أما اليوم ، فهناك اطّلاع أفضل على التفسير « الترجومى » وعلى آداب الشرق الأدنى القديمة ، يساعدنا على شرح بعض الفقرات التى بقيت غامضة إلى أيّامنا . لكنّ الحلّ العلمى الحقيقى يفرض علينا أن نعامل الكتاب المقدّس كما نعامل **جميع مؤلّفات الحضارة القديمة ، أى أن نضع « شجرة النسب » لجميع ما نملكه من الشهود ، بعد أن نكون** قد درسنا **بدقة فائقة مجمل القراءات المختلفة** : النصّ المسّورى ومختلف نصوص قمران والتوراة السامريّة والترجمات اليونانية السبعينية (مع مراجعاتها الثلاث المتعاقبة) وغير السبعينية وترجمات الترجوم الآرمنية الخ . وبهذه المقارنات كلّها نستطيع أن نستعيد النموذج الأصلى الكامن فى أساس جميع الشهود . وهذا النموذج الأصلى يرقى عادة إلى حوالى القرن الرابع قبل المسيح .

ويمكننا أن نثبت ، فى بعض الحالات المميَّزة (بعض مقاطع من **سفرى الأخبار**) أن النموذج الأصلى الذى حصلنا عليه هو النص الأصلى نفسه . فى جميع الحالات تقريباً ، تفصِل بين النموذج الأصلى والنص الأصلى حقبة من الزمن أكثر أو أقلّ طولاً ، فلا بدّ ،

للانتقال من النموذج الأصلي إلى النص الأصلي ، من اللجوء إلى بعض التكهّنات ، لكن وفقاً لمبادىء نقديّة معروفة .

لسوء الحظ ، لم تُنشَر نصوص قمران كلّها إلى اليوم ، وهذا العمل النقدي يقتضي من الكفاءات ومن الأبحاث ما يستغرق عشرات السنين .

٢ – الأسفار القانونية الثانية :

نظراً إلى كون اليهود الناطقين بالعبرية لم يُدرجوها في لائحة كتبهم المقدسة الرسمية ، ونظرا إلى أن الدين اليهودي كفّ عن تداولها في القرن الميلادي الأول ؛ فقد وصلتنا هذه الأسفار في تقاليد نصوص أقلّ وحدةً بوجه عام وغالباً ما فقدت جذورها السامية .



العهد الجديد

يظهر العهد الجديد بمظهر مجموعة مؤلفة من سبعة وعشرين سفراً مختلفة الحجم وُضعت كلُّها باليونانية . ولم تجر العادة أن يُطلق على هذه المجموعة عبارة العهد الجديد إلا فى أواخر القرن الثانى . فقد نالت الكتابات التى تؤلّفه رويداً رويداً منزلة رفيعة حتى أصبح لها من الشأن فى استعمالها ما لنصوص العهد القديم التى عدّها المسيحيون زمناً طويلاً كتابهم المقدّس الأوحد وسمّوها « الشريعة والأنبياء » وفقاً للاصطلاح اليهودى فى تلك الأيام . وإذا انتهى الأمر إلى أن يُطلق على جملة تلك الكتابات عبارة « العهد الجديد » فذلك يعود فى جوهره إلى أن اللاهوتيين المسيحيين الأولين رأوا ما ذهب إليه بولس (٢ قور ٣/١٤) وهو أن تلك النصوص تحتوى على أحكام عهد جديد تحدّد عباراته العلاقات بين الله وشعبه فى المرحلة الأخيرة من تاريخ الخلاص . وأدّى بالمسيحيين كلامهم على عهد جديد إلى إطلاق عبارة « العهد القديم » على المجموعة التى كانت فى الماضى تسمى « الشريعة والأنبياء » فأشاروا بذلك إلى أنهم يرون فى تلك المجموعة قبل كل شىء ما فيها من أحكام العهد الموسوى/القديم الذى جدّده يسوع وتخطّاه .

إن تأليف تلك الأسفار السبعة والعشرين وضمّها فى مجموعة واحدة أدّيا إلى تطوير طويل معقدّ والفجوة التاريخية والجغرافية والثقافية التى تفصلنا عن عالم العَهد الجديد هي عقبة دون حسن التفهم لذلك الأدب . فلابدّ لنا اليوم من النظر إليه فى البيئة التى نشأ فيها وإلى انتشاره فى أول امره فلا غنى لكل مدخل الى العهد الجديد ، مهما كان مختصراً ، عن البحث فى الأحوال التى حملت المسيحيين الأولين على إعداد مجموعة جديدة لأسفار مقدّسة . ولا غنى بعد ذلك عن البحث كيف إن تلك النصوص ، وقد نسخت ثم نُسخت مراراً ومن غير انقطاع ، أمكنها أن تجتاز نحو أربعة عشر قرناً من التاريخ الحافل بالأحداث التى مضت بين تأليفها من جهة وضبطها على وجه شبه ثابت عند اختراع الطباعة من جهة أخرى . ولا غنى له فى الوقت نفسه عن أن يشرح كيف يمكن ضبط النص بعدما طرأ عليه من اختلاف فى الروايات فى أثناء النسخ . وفى المدخل آخر الأمر محاولة لوصف على أحسن وجه ممكن للبيئة التاريخية والدينية والثقافية التى نشأ فيها العهد الجديد ثم انتشر . وقد جرت العادة أن يقال لهذه المظاهر الثلاثة : مسألة القانون ، ومسألة النص ومسألة البيئة لنشأة العهد الجديد .

قانون العهد الجديد :

إن كلمة « قانون » اليونانية ، مثل كلمة « قاعدة » العربية ، قابلة لمعنى مجازى يراد به قاعدة للسلوك أو قاعدة للايمان . وقد استعملت هنا للدلالة على جدول رسمى للأسفار

التى تعدّها الكنيسة ملزمة للحياة والإيمان . ولم تندرج هذه الكلمة بهذا المعنى فى الأدب المسيحى إلاّ منذ القرن الرابع .

وقد يسأل المرء نفسه ما الذى دعا المسيحيين الأوائل إلى أن يفكروا فى إحداث مجموعة جديدة لأسفار مقدسة ، ثم فى تحقيق تلك المجموعة ، لتكمل المجموعة التى يقال لها الشريعة والأنبياء ؟ ويمكن إيجاز هذا التطور على هذا الوجه :

كانت السلطة العليا فى أمور الدين تتمثل عند مسيحيى الجيل الأول فى مرجعين ، أولهما : العهد القديم وكان الكتبة المسيحيون الأولون يستشهدون بجميع أجزائه على وجه التقريب استشهادهم بوحى الله . وأما المرجع الآخر :– الذى نما نمواً سريعاً – فقد أجمعوا على تسميته « الرب » وكان يُلقى هذا الأسم على كل من التعليم الذى ألقاه يسوع (١ قور ١٤/٩) وسلطة ذلك الذى قام من بين الأموات وتكلم بلسان الرسل (٢ قور ٨/١٠ و ١٨) . وكان لهذين المرجعين قيمة القياس فى أمور الدين ، ولكن العهد القديم كان يتألف وحده من نصوص مكتوبة . وأمّا أقوال الرب وما كان يبشّر به الرسل ، فلقد تناقلتها ألسنة الحفاظ مدةً طويلة ولم يشعر المسيحيون الأوائل إلا بعد وفاة آخر الرسل بضرورة تدوين أهم ما علمه الرسل وتولى حفظ ما كتبوه . وما كان بد من أن تثار ذات يوم مسألة المكانة العائدة لهذه المؤلفات الجديدة ، وإن حظى فى أول الأمر التقليد الشفهى بمكانة افضل كثيراً مما كان للوثائق المكتوبة .

ويبدو أن المسيحيين ، حتى ما يقرب من السنة ١٥٠ مسيحياً ، تدرّجوا من حيث لم يشعروا بالأمر إلاّ قليلاً جداً إلى الشروع فى انشاء مجموعة جديدة من الأسفار المقدسة ، وأغلب الظن أنهم جمعوا فى بدء أمرهم رسائل بولس واستعملوها فى حياتهم الكنسية . ولم تكن غايتهم فقط أن يؤلفوا ملحقاً بالكتاب المقدس ، بل كانوا يدعون الأحداث توجّههم : فقد كانت الوثائق البولسية مكتوبة فى حين أن التقليد الإنجيلى كان لا يزال فى معظمة متناقلاً على ألسنة الحفاظ ، فضلاً عن أن بولس نفسه كان قد أوصى بتلاوة رسائلة وتداولها بين الكنائس المتجاورة (١ تس ٢٧/٥ وقول ١٦/٤)

ومهما يكن من أمر ، فان كثيراً من المؤلّفين المسيحين أشاروا منذ أول القرن الثانى إلى أنهم يعرفون عدداً كبيراً من رسائل كتبها بولس فيمكننا أن نستنتج من ذلك أنه أقيمت من غير إبطاء مجموعة من هذه الرسائل وأنها انتشرت انتشاراً واسعاً سريعا ؛ لما كان للرسول من الشهرة ومع ما كان لتلك النصوص من الشأن ، فليس هناك قبل أول القرن الثانى (٢ بط ١٦/٣) أى شهادة تثبت أن هذه النصوص كانت تُعدّ اسفاراً مقدسة لها من الشأن ما للكتاب المقدّس .

ولا يظهر شأن الاناجيل طوال هذه المدة ظهوراً واضحاً ، كما يظهر شأن رسائل بولس . أجل لم تخلُ مؤلفات الكتبة المسيحيين الأقدمين من شواهد مأخوذة من الأناجيل أو تلمح اليها ، ولكنه يكاد أن يكون من العسير كل مرة الجزم هل الشواهد مأخوذة من نصوص مكتوبة كانت بين أيدى هؤلاء الكتبة ، أم هل اكتفوا باستذكار أجزاء من التقليد الشفهى . ومهما يكن من أمر ، فليس هناك قبل السنة ١٤٠ أى شهادة تثبت أن الناس عرفوا مجموعة من النصوص الإنجيلية المكتوبة ، ولا يُذكر أن لمؤلف من تلك المؤلفات صفة ما يُلزم فلم يظهر إلا فى النصف الثانى من القرن الثانى شهادات ازدادت وضوحاً على مر الزمن بأن هناك مجموعة من الأناجيل وأن لها صفة مايُلزم ، وقد جرى الاعتراف بتلك الصفة على نحو تدّرجى .

وابتداء نحو السنة ١٥٠ عهد حاسم لتكوين قانون العهد الجديد . وكان الشهيد يُستينس أول من ذكر أن المسيحيين يقرأون الأناجيل فى اجتماعات الأحد وأنهم يعدّونها مؤلفات الرسل (أو أقله مؤلفات أشخاص يتّصلون بالرسل صلة وثيقة) وأنهم وهم يستعملونها يولونها منزلة كمنزلة الكتاب المقدّس .

وإذا أوليت هذه المؤلفات تلك المنزلة الرفيعة ، فيبدو أن الأمر لا يعود أولاً إلى أصلها الرسولى ، بل لأنها تروى خبر « الرب » ، وفقاً للتقليد المتناقل . ولكن سرعان ما شُدِّد على نسبة هذه المؤلّفات إلى الرسل : وعلى الخصوص لما مسّت الحاجة إلى حمايتها من تكاثر المؤلفات الشبيهة بها فى ظاهرها ، فى حين أن محتواها يعود فى معظمه إلى تقليد سخيف ، بل إلى ما ينسجه الخيال فى حال الهذيان

وكان بعد السنة ١٥٠ بقليل أن مسّت الحاجة فى الكنيسة الى قاعدة شاملة ، فاتّجهت الأنظار إلى مجموعة الاناجيل الأربعة لأنها نالت ، حتى ذلك الوقت ، انتباه الناس ، لما تحلّت به من الصفات ولصحة الشهادة التى تؤدّيها « للرب » . وكان تَفوُّق الاسفار الأربعة عظيماً جداً من جهات كثيرة ، حتى أنها حجبت بسرعة مجمل المؤلفات المماثلة . فيمكن القول أن الأناجيل الأربعة حظيت نحو السنة ١٧٠ بمقام الأدب القانونى ، وان لم تستعمل تلك اللفظة حتى ذلك الحين .

أما رسائل بولس فيكاد أن يكون من الأكيد أنها لم تدخل إلى القانون الواحدة بعد الأخرى ، بل إن مجموعتها أدخلت اليه برمتها يوم أخذ يغلب فى الكنيسة الرأى القائل بأنه لابدّ من الحصول على قانون للعهد الجديد .

والواضح أن النسبة إلى الرسل ، وقد جعلها من قبل الصفة التى تتميز بها المؤلفات الإنجيلية كانت لها نصيب أكبر فى اعلاء شأن ما كتب بولس وقد أخذ يظهر رويداً رويداً وبالمصادفة بمظهر

مجموعة اعترفت بصفتها الالزامية كنائس القرن الثانى اعترافاً واسعاً .

ويظهر هذا نشوء مبدأ قانون جديد لاسفار مقدسة ، غير أن هذا المبدأ لم يناقش قط . فقيام القانون هذا أمر حدث ثم انتشر انتشاراً سريعاً فى الكنيسة حتى عمّها . و لم يتدخل التفكير اللاهوتى إلا بعد ذلك ، لمّا وجب تحديد ما يحتويه القانون . ويرجح كثيراً أن الذى زاد فى سرعة هذه الحركة هو تدخّل مرقيون (+ ١٦٠) الهرطوقى الذى نبذ سلطة العهد القديم نبذاً تاماً ، فاحتاج أشد الحاجة إلى تزويد كنيسته باسفار مقدسة وبما يقتضيه ذلك من قانون جديد .

وهكذا ساهم أتباع مرقيون إلى حد ما فى نشر مبدأ القانون الجديد ، هذا وقد اتفق على أنه مؤلف من قسمين : الإنجيل والرسل ، كما أن القانون القديم كان هو أيضاً مؤلفاً من قسمين : الشريعة والأنبياء . فالرأى القائل بقاعدة جيدة للكتاب المقدّس رأى راسخ فى الكنيسة منذ أواخر القرن الثانى ، ولكن بقى أن يوضح محتوى القانون الجديد . و لم يوضع الجدول التام للمؤلفات العائدة إلى القانون إلا على نحو تدرّجى ، وكلما تحقق شيء من الاتفاق بفضل الشعور النامى فى الكنيسة بوحدتها ، وبفضل نمو العلاقات بين مختلف جماعات المسيحيين .

فهكذا يجدر بالذكر ما جرى بين السنة ١٥٠ والسنة ٢٠٠ ، إذا حُدّد على نحو تدرّجى أن سفر أعمال الرسل مؤلف قانونى ، وقد عدّة فى أواخر القرن الثانى أيريناوس أسقف مدينة ليون ، سفراً مقدساً واستشهد به على أنه شهادة لوقا فى كلامه على الرسل . ولابدّ من القول أن سفر أعمـال الرسل ضُمّ إلى القانون خصوصاً للصلة التى يمتّ بها إلى الانجيل الثالث ، فهو مؤلف تابع لذلك الإنجيل وكان نمواللمسيحيين فى التنبّه لما لسلطة الرسل من شأن ، طوال القرن الثانى ، فهو مؤلَّف تابع لذلك الإنجيل وكما كان نموا للمسيحيين فى التنبّه لما لسلطة الرسل من شأن ، طوال القرن الثانى ، هو أيضا عاملاً مهماًعلى ضم مؤلَّف عدَّ من غير ابطاء مقدمة لا يستغنى عنها لمجمل الرسائل .

فإذا حاول المرء أن يستعرض حصيلة هذا التطّور ، اتضحت له هذه الامور : فازت الاناجيل الأربعة فى كل مكان بمنزلة منيعة لا نزاع عليها البتة من بعد ، ويمكن منذ ذلك الوقت القول أن قانون الأناجيل قد اكتمل ، وأما القسم الآخر من القانون (وهو أسفار الرسل) فقد استُشهد فى كل مكان برسائل بولس الثلاث عشرة وبسفر أعمال الرسل وبرسالة بطرس الأولى كما يُستشهد بالكتاب المقدس . وقد حصل شيء من الاجماع على رسالة يوحنا الأولى . فقد تجاوزت الصيغة الأخيرة للقانون مرحلة النشوء ولكن ما زال هناك شيء من التردد فى بعض الأمور . فإلى جانب مؤلفات فيها من الوضوح الباطنى ما

جعل الكنيسة تتقبّلها تقبُّلاً لما لابدّ منه ، هناك عدد كبير من المؤلفات « الحائرة » يذكرها بعض الآباء ذكرهم لأسفار قانونية ، فى حين أن غيرهم ينظر إليها نظرته إلى مطالعة مفيدة . ذلك شأن الرسالة إلى العبرانيين ورسالة بطرس الثانية وكل من رسالة يعقوب ويهوذا . وهناك أيضاً مؤلفات جرت العادة أن يُستشهد بها فى ذلك الوقت على أنها من الكتاب المقدس ، ومن ثم جزء من القانون ، لم تبقَ زمناً على تلك الحال ، بل أُخرجت آخر الأمر من القانون . ذلك ما جرى لمؤلَّف هرماس وعنوانه « الراعى » وللديداكى ورسالة اقليمنضس الأولى ورسالة برنابا ورؤيا بطرس .

ويبدو أن مقياس نسبة المؤلَّف إلى الرسل استُعمل استعمالاً كبيراً ، ففقد رويداً رويداً كل مؤلَّف لم تثبت نسبته إلى رسول من الرسل ما كان له من الحظوة . فالأسفار التى ظلّت مشكوكاً فى صحّتها ، حتى القرن الثالث ، هى تلك الأسفار نفسها التى قام نزاع على صحة نسبتها إلى الرسل فى هذا الجانب أو ذلك من الكنيسة . وكانت الرسالة إلى العبرانيين والرؤيا موضوع أشد المنازعات . وقد أنكرت صحة نسبتهما إلى الرسل إنكار شديداً مدة طويلة . فأنكرت فى الغرب صحة الرسالة إلى العبرانيين وفى الشرق صحة الرؤيا . ولم تقبل من جهة أخرى إلا ببطء رسالتا يوحنا الثانية والثالثة ورسالة بطرس الثانية ورسالة يهوذا . ولا حاجة إلى أن نتتبّع تتبعاً مفصّلا جميع مراحل هذا التطور الذى أدّى خلال القرن الرابع إلى تأليف قانون هو فى مجمله القانون بعينه الذى نعرفه اليوم ، ما عدا التردد فى ترتيب الأسفار فى القانون .

وإن الاهتمام بالوحدة فى الكنيسة ، وقد ازداد فيها يوماً بعد يوم الأقرار بحق الصدارة لسلطة كنيسة رومة ، قد ساهم مساهمة غير قليلة فى تخفيف ما ظهر من الخلافات فى هذه المرحلة أو تلك من التطور الذى رافق تأليف القانون .

أسفار العهد الجديد المنحولة :

إن الأسفار التى اعترف بأنها قانونية أصبحت بناءً على ذلك نصوصاً مقدّسة وحصلت منذ دخولها فى القانون بنوع من الحصانة ساعدت فى وصولها إلى عهد الطباعة وهى فى حالة حسنة .

ولم تحظ بمثل ذلك المؤلفات التى لم يُكتب لها أن تدخل فى القانون . فإذا حظى بعضها (كالديداكى أو رسالة برنابا) بتقدير جميع الكنائس فحُفظ فى حالة حسنة ، مع أنه لم يدخل الى القانون ، فإن بعضها الآخر ، الذى لم يتحلّ بتلك الصفات ، نُحّى تنحية أشد عن الاستعمال الكنسى ، فأصبح عرضه للضياع ، الأمر الذى يبيّن لماذا لم يبقَ منه سوى آثار قليلة ؟

خُصّت بكلمة « منحولة » (خفيّة باليونانية) بعض المؤلفات التى كانت ، على ما فيها من الشبه بنصوص العهد الجديد القانونية ، تنقل فى نظرهم آراء غريبة عن أفكار الكنيسة ، وعلى العموم سِرّية ، تعود الى بيئة « مُتَحَزِّبة » كانت وحدها تستطيع التصرّف بها للحصول منها على معرفة حقيقية ، أى « عرفان » . وعدت بعد مدة مؤلفات منحولة تلك التى أبت الكنيسة أن تبنى عليها عقيدتها وايمانها ، ولذلك لم تأذن بقراءتها فى اثناء اقامة شعائر العبادة يوم الأحد . وقد أُمِر أن تبقى تلك الكتب مخفية ، أثناء اقامة شعائر العبادة ، وأن أوصى فى بعض الأحوال بأن يطالعها الناس فرادى ؛ لحسن تأثيرها فى النفس . جرت العادة أن تُفهم هذه الكلمة بذلك المعنى قبل أن تستعمل ، لمّا اكتمل القانون ، للدلالة على المؤلّفات المنحولة إلى الرسل ، وقد اقترنت منذ ذلك الوقت كلمة « منحولة » بمعنى الذم ، فغدت المؤلفات المنحولة وسائل نقل للضلال .

والمؤلفات المنحولة إلى العهد الجديد ، مهما يكن من قيمتها العامة ، لا تزال مؤلفات ثمينة جداً لدرس تطور الآراء الدينية فى القرنين الثانى والثالث .

ويمكن للمرء ، إذا لم يقصد الدقة فى التعبير ، أن يميّز ، ضمن الآداب المنحول ، أربع فئات من المؤلفات تشابه مختلف اصناف الأسفار القانونية . فهناك أناجيل وأعمال أرسل ورسائل ورؤى منحولة ، ولن يُذكر هنا سوى بعض تلك المؤلفات .

ولا نعرف أناجيل الناصريين والعبرانيين والمصريين إلاّ ممّا استشهد به منها آباء الكنيسة ، وهى ، على قدر ما يسعنا أن نحكم فى ما ورد منها ، مؤلفات تمتّ بصلة قريبة إلى الاناجيل القانونية .

وإنجيل بطرس ، الذى عُثر على جزء منه فى مصر فى أواخر القرن الماضى ، يحتوى على آثار غنوصية ظهرت على وجه تام فى مؤلفات تحسنت معرفتنا لها منذ أن عُثر قبل قليل فى مصر أيضاً على أسفار كإنجيل الحق وإنجيل فيلبس وإنجيل توما ، علماً بأن فى الانجيل هذا أموراً كثيرة مشتركة بينه والأناجيل الازائية ، غير أن تلك المؤلفات تختلف اختلافاً واضحاً عن الأناجيل القانونية ، لأنها تكاد لا تحتوى على رواية شىء من الأحداث . والمؤلف المعروف باسم انجيل يعقوب يروى رواية مفصّلة اناجيل الطفولة ويولى اهتماماً خاصاً بما جرى لمريم وبأحداث ميلاد يسوع .

وأما أعمال الرسل المنحولة فهى على العموم مؤلفات غايتها القدوة الحسنة للشعب المسيحى ، تستوحى عن بعد ما ورد فى سفر أعمال الرسل القانونى . وهى تتخيّر التوسع فى جانب المعجزات من سيرة الرسل ، وهدفها أن تعظّم شأنهم ، ذلك هو الأثر الذى تتركه فى نفس من يقرأ أعمال يوحنا وبولس واندراوس . وإذا استثنينا أمر « رسالة

الرسل » التي كُتبت في نحو السنة ١٥٠ والتي هي أقرب الى فن الرؤى ، فليس لنا إلا القليل نقوله في الرسائل المنحولة . ولا يمكن تشبيه هذه المؤلفات بالرسائل القانونية : فهي لا تشبه الرسائل ، بل هي أشبه بمقالات صغيرة يغلب عليها السخف . وأما الرؤى المنحولة فيمكن أولاً ذكر « الراعي » لهرماس ثم رؤيا بطرس (وهي تخيل للحياة المستقبلية والنعيم والجحيم) ورؤيا بولس وفيها يُزعم تفصيل الرؤيا الواردة في ٢ قور ١٢ والتي خطف الرسول في اثنائها الى السماء الثالثة .

وضُعت تلك المؤلفات كلّها بعد الأسفار القانونية وهي في أغلب الأحيان تقليد لها ، ولا تحتوي على العموم أي تقليد تاريخي قديم ، فليست مرجعاً ذا شأن لدرس العهد الجديد ، مهما يكن فيها من فائدة لتاريخ الفكر المسيحي في عهد لاحق .

نص العهد الجديد :

بلغنا نص الأسفار السبعة والعشرين في عدد كبير من المخطوطات التي أُنشئت في كثير من مختلف اللغات ، وهي محفوظة الآن في المكتبات في طول العالم وعرضه . وليس في هذه المخطوطات كتاب واحد بخط المؤلّف نفسه ، بل هي كلّها نسخ أو نسخ النسخ للكتب التي خطتها يد المؤلّف نفسه أو املاها املاء . وجميع اسفار العهد الجديد ، من غير ان يستثنى واحد منها ، كُتب باليونانية وهناك أكثر من خمسة آلاف كتاب خط بهذه اللغة ، أقدمها كَتِبَ على أوراق البردى وكُتبَ سائرها على الرق . وليس لدينا على البردى سوى أجزاء من العهد الجدد بعضها صغير . وأقدم الكتب الخطية ، التي تحتوي معظم العهد الجديد أو نصه الكامل ، كتابان مقدسان على الرق يعودان الى القرن الرابع . وأجلّهما « المجلّد الفاتيكاني » ، سُمّي كذلك لأنه محفوظ في مكتبة الفاتيكان . وهذا المخطوط مجهول المصدر وقد أصيب بأضرار لسوء الحظ ولكنه يحتوي العهد الجديد ، ما عدا الرسالة إلى العبرانيين ٩/١٤ — ٢٥/١٣ والرسالتين الأولى والثانية الى طيموتاوس والرسالة إلى طيطس والرسالة إلى فيلمون والرؤيا . والعهد الجديد كامل في الكتاب الخط الذي يقال له « المجلد السينائيّ » ، لأنه عُثر عليه في دير القديسة كاترينا ، لا بل أضيف إلى العهد الجديد الرسالة إلى برنابا وجزء من « الراعي » لهرماس ، وهما مؤلفان لن يُحفظا في قانون العهد الجديد في صيغته الأخيرة . و المجلد السينائيّ محفوظ اليوم في المتحف البريطاني في لندن . وكُتبَ هذان المجلدان بخط جميل يقال له الخط الكبير الكتابي وهما الأشهران بين نحو ٢٥٠ كُتبت على الرق بالخط نفسه أو بخط يشبهه قليلاً أو كثيراً ، وتعود إلى عهد يمتد من القرن الثالث إلى القرن العاشر أو الحادي عشر . ومعظمها ، وعلى الخصوص أقدمها ، لا يحفظ إلاّ جزءاً صغيراً جداً في بعض الأحيان من العهد

الجديد .

إن نسخ العهد الجديد التى وصلت إلينا ليست كلّها واحدة ، بل يمكن المرء أن يرى فيها فوارق مختلفة الأهمية ، ولكن عددها كثير جداً على كل حال : هناك طائفة من الفوارق لا تتناول سوى بعض قواعد الصرف والنحو أو الألفاظ أو ترتيب الكلام ، ولكن هناك فوارق أخرى بين المخطوطات بذلوا جهدهم فى ترتيبها ليتيسر لهم استعمالها على أحسن وجه ، فيرجعوا الى أبعد مايمكنهم فى طلبهم للأصل الأول .

وأدّى البحث الدقيق ، والحالة هذه ، بأهل الاختصاص الى اكتشاف هذا الأمر ، وهو أن ذلك العدد الكبير من الوثائق المعروفة تنقسم إلى عدد محدود من الفئات الكبرى . وهكذا استطاعوا أن يقيموا ثلاث فصائل كبرى أو أربعاً من الأصول يبدو جميع ممثليها نُسخاً لمثال واحد .

وبوسع علماء النقد ، على أثر هذا العمل الذى لم يكتمل الى اليوم ولكنه بلغ مبلغاً عظيماً ، ان يعتمدوا اعتماداً حسناً ، لا على عدد ضخم من الوثائق بمفردها ، بل على فئات من الأصول يظهر فى كل منها مثال النص يمكن تحديد تاريخه ومكانه بكثير أو قليل من اليقين .

وأهم الأمثلة التى أبرزها علماء النقد هى :

– نص يقال له « الأنطاكي » أو « السوري » بالنظر إلى أصله الذي ينسب على الأرجح إلى انطاكيه فى نحو السنة ٣٠٠ فقد ورد فى معظم الكتب المخطوطة باليونانية ولا سيما أحدثها ، لأنه ما لبث أن أصبح أكثر النصوص استعمالاً فى العالم البيزنطي . ولذلك يقال له أيضاً « البيزنطي » أو النسخة الشائعة . ويظهر فيه اهتمام خاص بالأناقة والوضوح ويميل إلى التوفيق بين عبارات فيها الكثير أو القليل من التشابه ويدمج الروايات المختلفة فى فقرة واحدة . قيمته ضعيفة من جهة النقد ومع ذلك فان الطبعات الأولى للعهد الجديد اعتمدت نسخاً متأخرة لهذا النص ، فتابع مدة تزيد على ثلاثة قرون يعرف بالنص المتداول ، أى النص الذى يتداوله جميع الناس .

– نص يُقال له « الاسكندري » أو « المصري » ، فكل شيء يدل على أنه ينسب إلى مصر ، بل إلى الاسكندرية نفسها . وأهم مثال له المجلّد الفاتيكانى ، ودونه أهمية السينائى . وُجد نحو السنة ٣٠٠ على أقل تقدير ، واكتشف فى عهد قريب عدة أشياء توحي بأن وجوده يعود إلى قبل ذلك الوقت بمدة طويلة ، وعلى الخصوص نص الأناجيل الأربعة يكاد يُجمع أهل الاختصاص على أن هذا النص قيمة عظيمة من جهة الدقة . وتعتمد طبعات العهد الجديد منذ النصف الثانى من القرن التاسع

– نص يُقال له « الغربي » . لقد اتضح ان هذه التسمية التى ترجع الى القرن الثامن عشر هى تسمية غير صحيحة . فان الترجمات اللاتينية القديمة للعهد الجديد وبعض

الكتب المخطوطة باليونانية واللاتينية كمجلّد بيزا (من القرن الرابع ؟) ، فى ما يعود إلى الأناجيل وأعمال الرسل ، تدل على ان هذا المثال من النص قد انتشر انتشاراً واسعاً فى الغرب ، ولكنّ أصبح من الواضح اليوم أنه وجد فى الشرق أيضاً كما تشهد بذلك بعض الترجمات الشرقية وكثير من الشواهد وبعض الأجزاء للكتب التى خطّت باليونانية فى عهد بعيد . فان هذا النص « الغربى » هو الصيغة الأقدم والأعم للعهد الجديد فى كثير من الأمور . ويتميّز بميله الشديد إلى الشرح والإيضاح والتفسير والتوفيق بين الروايات المختلفة ، وهذه الأمور تبعده على العموم من الأصل ولكن قراءاته القديمة ، ولا سيّما القصيرة منها ، هى على العموم جديرة بأن تُعدّ ذات قيمة .

تتناول معنى فقرات برمتها واكتشاف مصدر هذه الفوارق ليس بالأمر العسير . فإن نص العهد الجديد قد نسخ ثم نسخ طوال قرون كثيرة بيد نسّاخ صلاحهم للعمل متفاوت ، وما من واحد منهم معصوم من مختلف الأخطاء التى تحول دون ان تتصف أية نسخة كانت ، مهما بُذل فيها من الجهد ، بالموافقة التامّة للمثال الذى أخذت عنه يُضاف إلى ذلك أن بعض النسّاخ حاولوا أحياناً ، عن حسن نيّة ، أن يصوّبوا ما جاء فى مثالهم وبدا لهم أنّه يحتوى على أخطاء واضحة أو قلّة دقة فى التعبير اللاهوتى . وهكذا أدخلوا إلى النص قراءات جديدة تكاد ان تكون كلها خطأ . ثم يمكن أن يضاف إلى ذلك كلّه أن الاستعمال لكثير من الفقرات من العهد الجديد فى اثناء إقامة شعائر العبادة أدّى أحياناً كثيرة إلى إدخال زخارف غايتها تجميل الطقس أو إلى التوفيق بين نصوص مختلفة ساعدت عليه التلاوة بصوتٍ عالٍ .

ومن الواضح أن ما أدخله النسّاخ من التبديل على مرّ القرون تراكم بعضه على بعضه الآخر ، فكان النص الذى وصل آخر الأمر إلى عهد الطباعة مثقلاً بمختلف ألوان التبديل ظهرت فى عدد كبير من القراءات .

والمثال الأعلى الذى يهدف إليه علم نقد النصوص هو أن يمحّص هذه الوثائق المختلفة لكى يقيم نصّاً يكون أقرب ما يمكن من الأصل الأول ، ولا يُرجى فى حال من الأحوال الوصول إلى الأصل نفسه . وأول عمل فى علم نقد النصوص هو النظر فى جميع نسخ النص . فيجب بعبارة أخرى أن تُحصى وتُرتّب جميع الوثائق التى يرد فيها نص العهد الجديد كلّه أو بعضه ، ولا يقتصر الأمر على مراجعة الكتب المخطوطة باليونانية ، بل تُراجع جميع الكتب التى تحتوى ترجمة العهد الجديد التى استعملها المسيحيون فى القرون الأولى (وهى اللاتينية والسريانية والقبطية) فقد اعتمد الناقلون فى بعض الترجمات أصولاً يونانية

أقدم من المجلّد الفاتيكانى أو السينائى ، فهى تشهد على حالة للنص أقدم مما يمكن الوصول اليه بمراجعة أقدم الأصول اليونانية . فالترجمات القديمة ، على قدر ما يمكن استنباط أصلها اليونانى استنباطاً دقيقاً ، تساعد مساعدة مهمة على ضبط نص العهد الجديد .

يُضاف إلى مراجعة الكتب المخطوطة باليونانية والترجمات القديمة أن علماء نقد النصوص يحاولون الاستفادة مما فى مؤلفات آباء الكنيسة من شواهد كثيرة جداً أُخذت من العهد الجديد . والفائدة الأكيدة التى تُجنى من هذه الشواهد هى على الخصوص أنها تمكّن العلماء فى أحيان كثيرة من الرجوع إلى النص كما كان قبل أقدم الترجمات (وهكذا يُرتقى أيضاً الى حالته قبل أقدم الكتب المخطوطة باليونانية) ، ثم أن تحديد تاريخ هذه الشواهد وأصلها الجغرافى سهل المنال الى حدّ ما وهكذا يحصل العلماء على وسيلة هيّنة للاطلاع على نص العهد الجديد ، كما كان يستعمل فى وقت من الأوقات فى هذا الجانب أو ذاك من الكنيسة . غير أن لهذه الشواهد محذورين : فالأمر لا يقتصر على أن كلاً منها لا يورد إلاّ شيئاً يسيراً من النص ، بل كان الآباء ، لسوء طالعنا ، يستشهدون به فى أغلب الأحيان عن ظهر قلبهم ومن غير أن يراعوا الدقة مراعاةً كبيرة . فلا يمكننا — والحالة هذه — الوثوق التام فى ما ينقلون إلينا . وإذا فرغ علماء نقد النصوص من احصاء وتمحيص ذلك العدد الضخم من الوثائق التى تتألف منها الكتب المخطوطة باليونانية والترجمات القديمة وشواهد آباء الكنيسة ، بذل هؤلاء العلماء .

ولا يقتصر الأمر على هذه الفصائل الكبرى للكتب المخطوطة فهناك صيغ وسط بين هذه الأمثلة المذكورة ، ولا حاجة بنا إلى تفصيل ذلك ، ، حسبنا أن نُشير إلى الفائدة المتوقعة من تحديد هذه الأمثلة للنص ومعرفة زمانها ومكانها ، بالاستناد إلى ما نعرفه من التاريخ والجغرافيا لدى مراجعة الترجمات والشواهد وعلم الكتابات والخطوط القدية عندما يقتضى الأمر ذلك وهكذا يمكن ، لدى البحث فى كل قراءة أو سفر أو العهد الجديد كله ، معرفة الصيغ الأكثر قدماً والأكثر وروداً والتى يقدّر أن تكون الأقرب إلى الأصل الأول .

وهذا النقد الأول الذى يقال له النقد الخارجى غير كافٍ ، فكثيراً ما يؤول هذا النقد إلى الوقوف على فقرة لها فى القرن الثانى أو الثالث روايتان انتشرتا قليلاً أو كثيراً ، ومن العسير اختيار إحداهما ، فلابدّ من اللجوء الى النقد الباطنى .

فهو ينظر إلى القراءات نظرة إلى انها تبرز أمثلة مختلفة لنص العهد الجديد ، بل ينظر إلى كل رواية وحدها ويفحصها فى حدّ ذاتها ، لأنها تَدَخُّل لا داعية له قام به الناسخ عن قصد أو غير قصد .

وهدف أصحاب النقد الباطنى أن يوضحوا بجلاء نوع التدخل الذى قام به الناسخ والاسباب التى دعته إلى ذلك التدخل . فيسهل بعد ذلك الارتقاء إلى القراءة القديمة التى تفرّعت منها سائر الروايات ولا يحسن استعمال النقد الباطنى وحده ، لانه مرهون برأى الناقد . ولذلك جرت العادة ألا يستعمل النقد الباطنى إلاّ وسيلة متمّمة للنقد الخارجى . ومهما يكن من أمر ، فإن النتائج التى حصل عليها علماء نقد النصوص منذ ١٥٠ سنة جديرة بالاعجاب . وبوسعنا اليوم أن نعدّ نص العهد الجديد نصًّا مثبتاً اثباتاً حسناً ، وما من داعٍ إلى اعادة النظر فيه إلاّ إذا عُثر على وثائق جديدة .

إن هذه النتائج مكّنت من التقدّم الكبير الذى يراها المرء إذا قارن فى الطبعات الحديثة للعهد الجديد من جهة والطبعات التى ظهرت منذ ١٥٢٠ الى نحو سنة ١٨٥٠ ، قبل العمل المحكّم بقواعد علم نقد النصوص ..

الطبعة الأكثر انتشاراً فى أيامنا هى طبعة نستلى – ألاند ، وقد اعتمدت النص العائد للطبعات العلمية العصرية الثلاث ، قام بها فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر تيشندورف ، ووسكوت – هورت ، ووايس . أن العهد الجديد اليونانى الذى نشرته جمعيات الكتاب المقدس وحقّقه ك ألاند وم . بلاك وب . م . ميتزر وا . ويكرين بُذِلَ الجهد فيه لادخال زيادة من التحسين على ذلك لنص » ا . هـ . [تم النص بتمامه] .



الإنجيل الذى كان
فى
زمان محمد ﷺ

الإنجيل الذى كان فى زمان محمد ﷺ هو مجموعة الأناجيل التى بيد النصارى اليوم . ذلك لأن مجموعة هذه الاناجيل مكتوبة على حالتها اليوم ومنتشرة فى العالم من القرن الرابع الميلادى ، من قبل ظهور الإسلام بقرنين من الزمان . وهى مقدسة عند النصارى عِوَضا عن الإنجيل الحقيقى ا لنازل على عيسى من السماء . وهى فيها الحق وفيها الباطل ومن عرف الحق الذى فيها بواسطة نبوءات التوراة التى اقتبسها عيسى عليه السلام ليدلل بها على ما يريد فكأنه قرأ الإنجيل الحقيقى وعرف معناه .

والانجيل الحقيقى كان قائما على تفسير عيسى عليه السلام لنبوءات التوراة عن النبى المنتظر على محمد ﷺ ذلك لأن موسى فى التوراة نبَّه على مجىء نبى مثله ، سيأتى ليقيم الدين عوضاً عنه ، وتكلم عن أوصافه داود فى سفر الزبور ، وقال : إنه سيده . وتكلم أيضا إشَعْياء وإرمياء وحَبَقُّوق وغيرهم . ومن سبى بابل سنة ٥٨٦ ق . م واليهود يزعمون أن هذا النبى سيكون من نسلهم لا من نسل بنى إسماعيل عليه السلام ولذلك أرسل الله المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام ليفسر نبوءات التوراة على محمد ﷺ تفسيرا حسنا يفهمه الأميون والعلماء وما تزال الأناجيل الأربعة تحمل تفسيره إلى هذا اليوم . ففيها نصوص نبوءات كثيرة من التوراة ، ونصوص تفسير المسيح لها وأناجيل كانت مختفية وظهرت ؛ يُوجد فيها أيضاً تلك النصوص ونصوص زائدة عليها .

أما سيرة المسيح ورحلاته وما شابه ذلك . فليس هذا من الإنجيل الأصلى لأن صاحب الإنجيل لا يكتب فيه أنه انتقل من قرية كذا إلى قرية كذا ودهنت امرأة بالطيب قدمى ، ومسحتهما بشعرها « فامتلأ البيت من رائحة الطيب » [يو ١٢ : ٣] وإذا قال القرآن الكريم عن النصارى : إنهم ﴿ نسوا حظًا مما ذكروا به ﴾ فالقرآن صادق فيما قال ؛ لأن الأناجيل الأربعة فيها حق تشهد التوراة بصحته ، ويشهد له القرآن أيضا ونسوا أن يسطروا فيها نبوءات من نبوءات التوراة فسرها المسيح على محمد ﷺ ،لكن الموجود إلى هذا اليوم يكفى جدا فى إثبات نبوة محمد ﷺ . ولو فُرِض أنها كلها غير موجودة ؛ فالتوراة تكفى فى إثبات نبوته . لكنَّ التوراة تكفى للعلماء ، والأناجيل تُفسر للأميين وللعلماء ، وتفحم المعاند وتبكته وتخزيه . وهذا هو الفرق بين الكتابين . التوراة والإنجيل .

وأمثل بأمثله :

المثال الأول : قال داود فى سفر الزبور عن محمد ﷺ : « قال الرب لربى : اجلس عن يمنى ، حتى أضع أعداءك موطئا لقدميك . يُرسل الرب قضيب عزك فى صهيون . تسلط فى وسط أعدائك . شعبك منتدب فى يوم قوتك ، فى زينة مقدسة . من رحم الفجر لك كل حداثتك . أقسم الرب ولن يندم . أنت كاهن إلى الأبد ، على رتبة ملكى صادق . الرب عن يمينك يحطم فى يوم رجزه ملوكا يدين بين الأمم ملأ جثثا . أرضا وساعة ، سحق رؤوسها . من النهر يشرب فى الطريق ، لذلك يرفع الرأس » [مزمور ١١٠] .

هذا النص نبوءة عن نبى الإسلام محمد ﷺ فمن يعرف أنه نبوءة ؟ الأميون أم العلماء ؟ ولو أنك قلت للعالم المعاند من اليهود : هذا النص نبوءة لقال : ومن أعلمك أنه نبوءة ؟ لذلك أرسل الله المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام ليظهر كل نبوءات التوراة للناس حتى لا يقدر علماء اليهود على التنصل من مدلولاتها على النبى المنتظر . فأظهرها وأظهرها الحواريون من بعده . ودونت فى الأناجيل وشهد كثيرون بأن هذه النصوص موضوعة فى التوراة عن النبى الآتى إلى العالم وهذا أول فعل حسن لعيسى عليه السلام والفعل الثانى الحسن : هو إنه فسرها ورد متشابهها إلى المحكم .

فقد قال : ١ – إن نص داود نبوءة ٢ – وإن النبى سيأتى من غير بنى إسرائيل . ٣ – وإنه سيكون من بنى إسماعيل ٤ – وإنه سيكون اسمه محمد . وهذا كله حسن .

١ – أما أنه نبوءة . فكلامه مصدق ؛ لأنه نبى وقد صنع معجزات من لدن الله .

٢ – وأما أنها لنبى سيأتى من غير بنى إسرائيل : فلأن داود قال بظهر الغيب قال الله لسيدى . والنص العبرانى : « قال يَهْوه لأدوناى .. الخ » وسيد داود لا يكون من أبنائه لأن الابن لا يكون سيدا لأبيه . فإذاً يكون النبى الآتى من غير نسل داود . أى لا يكون من اليهود .

٣ – وأما أنه سيكون من بنى اسماعيل . فلأن الله استجاب دعاء إبراهيم فى إسماعيل بأن يكون من نسله ملوك على الأمم ونبى ذوو شريعة يهدون بها الأمم ويجاهدون بها فى سبيله . وقال له : « وأما إسماعيل . فقد سمعت لك فيه . ها أنا أباركه وأثمره وأكثره كثيراً جداً . اثنى عشر رئيسا يلد وأجعله أمة كبيرة » [تك ١٧ : ٢٠] .

٤ – وأما أن اسمه محمد . فإنه « كثيرا جداً » فى العبرانية « بماء ماء » وهى تساوى بحساب الجمل جملة حساب كلمة محمد . فيكون هو الآتى من إسماعيل لتبدأ منه بركة إسماعيل فى الأمم .

على هذا النحو كان الإنجيل الحقيقى لعيسى عليه السلام وفى الأناجيل الأربعة المقدسة . والأناجيل التى كانت مخفية وظهرت ؛ ما يدل على ذلك

ففى متى ومرقس ولوقا هذا النص : « وفيما كان الفريسيون مجتمعين سألهم يسوع قائلا : ماذا تظنون فى المسيح ؟ ابن من هو ؟ قالوا له : ابن داود . قال لهم : فكيف يدعوه داود بالروح ربا قائلا : قال الرب لربى : اجلس عن يمينى ، حتى أضع أعداءك موطئا لقدميك . فإن كان داود يدعوه ربا ؛ فكيف يكون ابنه ؟ فلم يستطع أحد أن يجيبه بكلمة ومن ذلك اليوم لم يجسر أحد أن يسأله البتة » [متى ٢٢ : ٤١ — ٤٦] .

لقد سأل علماء بنى إسرائيل : ماذا تظنون فى المسيح ؟ أى النبى الآتى إلى العالم . وهم كانوا يلقبونه بالألقاب التى يلقبون بها أنبياءهم . فأجابوا : من داود . فقال لهم : لا . لن يكون من داود . ثم استدل من كلام داود على قوله . فأفحمهم .

وتم الحديث فى الأناجيل الثلاثة على ما ذكرنا . وفى إنجيل برنابا أتى الحديث بتمامه . وفيه أنه قال : هو سيأتى من إسماعيل ؛ لأن لإسماعيل بركة منصوص عليها فى سفر التكوين .

وهذا يدل لى أنهم نسوا حظا مما ذكروا به ، ويدل على أن التوراة تكفى فى إثبات نبوة النبى الآتىَ فى نظر العلماء الدارسين .

المثال الثانى : قال اشعياء عن مجد مكة المكرمة . وطن بنى إسماعيل المبارك فيه :

« ترنَّمى أيتها العاقر التى لم تلد ، أشيدى بالترنُّم أيتها التى لم تمخض لأن بنى المستوحشة أكثر من بنى ذات البَعْل قال الرب . أوسعى مكان خيمتك ولتبسط شقق مساكنك . لا تمسكى أطيلى أطنابك وشددى أوتادك ؛ لأنك تمتدين إلى اليمين وإلى اليسار . ويرث نسلك أمما ويعمر مدنا خربة . لا تخافى لأنك لا تخزين ولا تخجلى لأنك لا تستحين . فإنك تنسينَ خذى صباك وعار ترملك لا تذكرينه بعْد . لأن بعلك هو صانعك رب الجنود اسمه ، ووليك قدوس إسرائيل ! له كل الأرض يُدعى لأنه كامرأة مهجورة ومحزونة الروح دعاك الرب ، وكزوجة الصبا إذا رُذلت . قال إلهك . لحيظة تركتك وبمراحم عظيمة سأجمعك بفيضان الغضب حجبت وجهى عنك لحظة ، وبإحسان أبدى أرحمك قال وليك الرب ؛ لأنه كمياه نوح هذه لى ، كما حلفتُ أن لا تعبر بعدُ مياه نوح على الأرض . هكذا حلفت أن لا أغضب عليك ولا أزجرك ؛ فإن الجبال تزول والآكام تتزعزع أما إحسانى فلا يزول عنك . وعهد سلامى لا يتزعزع قال راحمك الرب .

أيتها الذليلة من اجتمع عليك فإليك يسقط . ها أنذا قد خلقت الحداد الذى ينفخ الفحم فى النار ، ويخرج آلة لعمله . وأنا خلقتُ المهلك ليخرب .

كل آلة صورت ضدك لا تنجح . وكل لسان يقوم عليك فى القضاء تحكمين عليه . هذا هو ميراث عبيد الرب . وبرهم من عندى فيقول الرب » [إشعياء ٥٤]

البيان : أراد بالعاقر مكة المكرمة . لأنه من إسماعيل عليه السلام إلى محمد ﷺ لم يظهر فيها نبى من الأنبياء .

وعبر ببنى المستوحشة عن بنى إسماعيل لأن فى التوراة عنه : « وإنه يكون إنساناً وحشياً » وهاجر كانت مستوحشة فى أرض غير ذى زرع وذات البعل إشارة إلى سارة التى منها اليهود .

ثم قال : إنه سيكون مجد وعظمة لمكة . وسيرث إسماعيل الأمم ورحمة الله لا تتخلى عنهم . والكعبة ستبنى وأن من قصدها بسوء فإن الله سيهلكه ، ومن يحاجج أمة بنى إسماعيل فى ظهور بركتها ، سيُغلب فى الحجاج . وأشار بقوله : « وكل بنيك تلاميذ الرب » إلى أن كل مسلم سيقدر على إقامة الشعائر الدينية بمفرده . عكس ما كان فى اليهود وهو أن للكهنة سلطان على الناس ، وأنهم الذين يقربون القرابين والذبائح .

وانظر فى ذلك النص . واسأل نفسك هل هو يدل على الأمة الإسلامية ونبيها المعظم ؟ هل يدل أم لا يدل ؟ .

علماء بنى إسرائيل هم الذين يعلمون أنه يدل . فأرسل الله عيسى عليه السلام ليعلّم كل الأمم أنه يدل ، حتى إذا جاء الوقت ، وأنكر العلماء الدلالة ؛ تكون الأمم شهوداً عليهم .

وما زال كلام عيسى النبى إلى هذا اليوم فى إنجيل يوحنا المقدس عندهم لم يُحذف منه

ففى الأصحاح السادس : أن عيسى عليه السلام لما طلبته الجموع ليشبعوا بعد ما أكلوا من مائدة الله . قال لهم : « أنتم تطلبوننى ليس لأنكم رأيتم آيات ، بل لأنكم أكلتم من الخبز فشبعتم . اعملوا لا للطعام البائد ، بل للطعام الباقى للحياة الأبدية الذى يعطيكم ابن الإنسان » .

« وهذه مشيئة الآب الذى أرسلنى : أن كل ما أعطانى لا أتلف منه شيئا ، بل أُقيمة فى **اليوم الأخير** . لأن هذه هى مشيئة الذى أرسلنى : أن كل من يرى **الابن** ، ويؤمن به ، تكون له حياة أبدية . وأنا أقيمة فى اليوم الأخير . فكان اليهود يتذمرون عليه » .

« فأجاب يسوع وقال لهم : لا تتذمروا فيما بينكم . لا يقدر أحد أن يُقبل إلى إن لم يجتذبه الآب الذى أرسلنى وأنا أقيمه فى اليوم الأخير .

إنه مكتوب فى الأنبياء : ويكون الجميع متعلمين من الله »

التعليق :

١ - « ابن الإنسان » لقب لمحمد ﷺ فى الأصحاح السابع من سفر دانيآل .

٢ – اليوم الأخير : هو اليوم الذى يظهر فيه النبى الآتى إلى العالم لأنه سيكون اليوم الأخير فى مجد بنى إسرائيل .

٣ – « الابن » نبوءة قالها داود عن النبى الآتى إلى العالم فى المزمور الثانى .

٤ – لما تذمر اليهود واستاءوا من قوله إن النبى الآتى سيكون من إسماعيل عليه السلام احتج عليهم بسفر إشعياء بنبوءة « ترنمى أيتها العاقر » . ولم يذكرها بنصها واكتفى بذكر آية واحدة فيها . فقال : « إنه مكتوب فى الأنبياء » أى فى أسفار الأنبياء . فى سفر إشعياء « ويكون الجميع متعلمين من الله » المترجمة بقوله : « وكل بنيك تلاميذ الرب » .

فهذا النص الموجود إلى اليوم فى إنجيل يوحنا . يفهم دلالته على محمد ﷺ من يفهم كل نصوص التوراة عنه . ومفسروا الإنجيل يحيلون فى تفاسيرهم على التوراة برموز وإشارات . فيكتبون تحت « **ويكون الجميع متعلمين من الله** » [إش ٤٥ : ١٣] وتحت كلمة ابن الإنسان [دا ٧ : ١٣] وتحت كلمة اليوم الأخير : اليوم الذى يتمجد فيه المَسيًّا . وهذه رموز وإشارات يفهمها الطلاب الدارسون والأساتذة المعلمون .

وأثناء تحريف الأناجيل فى مجمع نيقية سنة ٣٢٥ بعد الميلاد ترك النصارى حقا كما هو . ووضعوا بجوار الحق عبارات تلغز معناه . والحقُّ يُعرف بالرجوع إلى نص التوراة عن طريق الرموز والإشارات التى يضعها المفسرون فى الشرح والبيان .

المثال الثالث : فى مزامير داود عليه السلام مزمور يدل على محمد ﷺ هو المزمور المائة والثامن عشر . ولا يفهم دلالته على محمد إلاَّ الراسخون فى العلم من بنى إسرائيل وفى يوم من الأيام حاجّ عيسى علماء بنى إسرائيل بأن هذا الزبور يدل على انتقال الملك منهم والشريعة إلى بنى إسماعيل وفى يوم آخر وبخ علماء بنى إسرائيل ووصفهم بالكذب . وقال فى نهاية حديثة : إنه سيأتيكم المبارك من الله باسم الله .

وهو وحده لم يصفهم بالكذب ، فقد وصفهم به إرمياء من قبله فى قوله :

« لذلك أعطى نساءهم لأخرين ، وحقولهم لمالكين ، لأنهم من الصغير إلى الكبير كلُّ واحد مُولَع بالربح ، من النبى إلى الكاهن ، كل واحد يعمل بالكذب » [إر ٨ : ١٠] فانظر إلى قوله عن الأنبياء والعلماء : « **كل واحد يعمل بالكذب** » .

وضع أمامك نص زبور داود . ونص مثل الكرامين إلأرويا . ونص حديث المسيح عن خراب أورشليم . تجد أن حديث المسيح مُدَعم بآيات الزبور . فيكون قوله حقا ؛ لاستناده على التوراة .

وفى نهاية الزبور يقول داود عليه السلام : « افتحوا لى أبواب البرّ . أدخل فيها وأحمد الرب . هذا الباب للرب . الصديقون يدخلون فيه . أحمدك لأنك استجبت لى ، وصرت لى خلاصا . الحجر الذى رفضه البناؤون قد صار رأس الزاوية ، مِنْ قِبَلِ الرب كان هذا وهو عجيب فى أعيننا . هذا هو اليوم الذى صنعه الرب نبتهج ونفرح فيه . آه يارب خلِّص . آه يارب أنقذ . مبارك الآتى باسم الرب . باركناكم من بيت الرب . الرب هو الله وقد أنار لنا . أوثقوا الذبيحة بربط إلى قرون المذبح » .

وفى إنجيل متى : « قال لهم يسوع : أما قرأتم قط فى الكتب : الحجر الذى رفضه البناؤون هو قد صار رأس الزاوية من قبل الرب كان هذا وهو عجيب فى أعيننا . لذلك أقول لكم : إن ملكوت الله يُنزع منكم ويعطى لأمة تعمل أثماره . ومن سقط على هذا الحجر يترضض . ومن سقط هو عليه يسحقه » .

وفى إنجيل متى يقول المسيح : « يا أورشليم يا أورشليم . يا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين إليها . كم مرة أردت أن أجمع أولادك ، كما تجمع الدجاجة فراخها تحت جناحيها ولم تريدوا ، هو ذا بيتكم يُترك لكم خرابا ؛ لأنى أقول لكم : إنكم لا تروننى من الآن حتى تقولوا : مبارك الآتى باسم الرب » .

انظر إلى قوله : انهم سيرون « المبارك » الآتى باسم الله . أى النبى الآتى للدعوة إلى الله لا إلى الشيطان .

وإذا أتى المبارك فإنه سيكون كأنه هو ويؤكد هذا قوله : « ولستُ أنا بعدُ فى العالم » [يو ١٧ : ١١] .

وانظر إلى استشهاده عليه السلام بكلام داود عليه السلام فإن الحجر المرفوض هو كناية عن نسل هاجر أم إسماعيل عليه السلام . ولاحظ قوله : « أوثقوا الذبيحة برُبُط إلى قرون المذبح » إشارة إلى انتهاء الطقوس اليهودية على يد النبى الآتى من إسماعيل عليه السلام .

وكلام عيسى عليه السلام هذا هو من الحق المتروك إلى اليوم فى الأناجيل الأربعة المقدسة ولا أحد يقدر أن يطعن فيه ، لأن التوراة تسنده وتؤكده .

ولما أراد النصارى جعل عيسى هو النبى الآتى إلى العالم كتبوا هذا النص ووضعوا فى كل الأناجيل :

فى متى ٢١ وفى مرقس١١ وفى لوقا ١٩ وفى يوحنا ١٢

وسنكتفى بنص متى وهو :

« ولما قربوا من أورشليم ، وجاءوا إلى بيت فاجى ، عند جبل الزيتون ، حينئذ أرسل يسوع تلميذين قائلا لهما : اذهبا إلى القرية التى أمامكما ؛ فللوقت تجدان أتانا مربوطة وجحشا معها فلاحهما وأتيانى بهما وإن قال لكما أحد شيئاً . فقولا : الرب محتاج إليهما ، فالوقت يرسلهما ، فكان هذا كله ، لكى يتم ما قيل بالنبى القائل : قالوا لابنة صهيون : هو ذا ملكك يأتيك وديعا راكباً على أتان وجحش ابن أتان . فذهب التلميذان وفعلا كما أمرهما يسوع ، وآتيا بالآتان والجحش ووضعا عليهما ثيابهما . فجلس عليهما والجمعُ الأكثر فرشوا ثيابهم فى الطريق . وآخرون قطعوا أغصانا من الشجر وفرشوها فى الطريق والجموع الذين تقدموا والذين تبعوا كانوا يصرخون قائلين : أوصنًّا لابن داود . مبارك الآتى باسم الرب . أوصنًّا فى الأعالى . ولما دخل أورشليم ارتجت المدينة كلها قائلة : من هذا ؟ فقالت الجموع : هذا يسوع النبى الذى من ناصرة الجليل ..

التعليق :

ابتدع المحروفون معنى يُلبسون به الحق المكتوب فى الأناجيل . وهو أن يسوع ركَّب جحشا ودخل على هيئة ملك مدينة أورشليم . وقال الذين شاهدوه : « مبارك الآتى باسم الرب » وغرضهم من ذلك : أن المزمور الثامن عشر لداود ، الذى طبقه عيسى نفسه على أمة بنى إسماعيل ، قد تم فى شخص يسوع . وبه ختمت النبوات إلى يوم القيامة . هذا هو غرضهم . وأكدوه بنص من سفر زكريا أوَّلوه تأويلا فاسداً[1] . ثم نسوا ما قالوه وكتبوا أنه جاع فى الصباح أى لم يكن ملكا .

وقد وضحنا هذا فى كتابنا « اقتباسات كتَّاب الأناجيل من التوراة » والغرض من ذكر ما ذكرنا : هو معرفة الباطل المحشور فى الأناجيل مع الحق .

---

(١) راجع كتاب اقتباسات كتاب الأناجيل – نشر مكتبة الإيمان بالمنصورة .

وانتهينا الآن من أمثلة تدل على كيفية التحريف فى الأناجيل الأربعة فى كلام عيسى نفسه – عليه السلام – والآن نذكر كيفية معرفة الحق من الباطل فى سيرة عيسى عليه السلام :

وهذا يتبين بالأمثلة التالية :

المثال الأول : يقول النصارى : إن مدة المسيح على الأرض[1] كانت ثلاثا وثلاثين سنة . وهذا كذب . لأن متى روى فى إنجيله قول المسيح لعلماء اليهود : « كم مرة أردت أن أجمع أولادك .. إلخ » وقوله « كم مرة » يدل على أكثر من ثلاث سنوات . ولأن يوحنا روى فى إنجيله قول اليهود للمسيح : « ليس لك خمسون سنة بعدُ » وهذا يدل على قربه من الخمسين وذكر يوحنا عيدا من الأعياد السنوية لو أضيف إلى الأعياد المذكورة لزادت مدة حياته فى الدعوة وقد نقلنا النصوص فى كتابنا « الأدلة الكتابية » ويسمى « حقيقة النصرانية » .

المثال الثانى : يقول النصارى : إن عيسى عليه السلام لم يصنع من الطين طيرا . وهذا غير مذكور فى الأناجيل الأربعة . ومذكور فى إنجيل الطفولية . وقد نقلنا منه النصوص فى كتاب الأدلة .

المثال الثالث : يقول النصارى : إن المسيح لم يتكلم فى المهد . وهذا غير مذكور فى الأناجيل الأربعة . ومذكور فى إنجيل برنابا و إنجيل الطفولية . وبراءة أمه دليل على نطقه وإلا لأحرقت بالنار . طبقا لشريعة موسى التى تقول : « وإذا تدنست ابنة كاهن بالزنى ، فقد دنست أباها . بالنار تحرق » .

---

(١) مدة عمر عيسى – عليه السلام –

وقد أشار الله تعالى بقوله : ﴿ **ويُكلم الناس فى المهد وكَهْلا** ﴾ إلى عمر عيسى – عليه السلام – . فقد بين أنه عاش إلى سن الكهولة ، خلافاً لاعتقاد النصارى أنه انطلق فى الثالثة والثلاثين من العمر . وفى كتاب التلمود : أنه كان معاصراً ليشوع بن برخيا . وهو كان قبل الميلاد بمائة عام . وفى الأحاديث النبوية ما يدل على أنه عاش مائة وعشرين سنة . فقد رُوِى عن النبى – ﷺ – : « **ما بَعث الله نبياً إلاَّ عاش نصف ما عاش النبى قبله** » [رواه أبو نُعيم] وإذْ محمد كان له من العمر نحو الستين ؛ يكونُ الذى قبلهُ وهو عيسى فى نحو المئة والعشرين . وروى الطبرانى فى الكبير : أن النبى ﷺ قال لفاطمة ابنته – رضى الله عنها – : « **إن جبريل أخبرنى أنه لم يكن نبى إلا عاش نصف عمر الذى كان قبله . وأخبرنى أن عيسى ابن مريم عاش عشرين ومائة . وما أرانى إلا ذاهباً على رأس الستين** »

ﷺ وناقض الطبرانى نفسه فقد روى فى الصغير : أن عيسى – عليه السلام – قد رُفع قبل سنّ الأربعين . وقد ضعَّف بعض العلماء حديثه فى الكبير بقوله : لو أن عيسى ابن مريم عاش عشرون ومئة عام ؛ لكان يحيى – عليه السلام – عاش مئتين وأربعين .

ومن الممكن الرد على تضعيفه بأمرين :

الأول : إن يحيى لم يكن قبل عيسى – عليه السلام – . وإنما كان معه . فهو مولود قبله بستة أشهر طبقاً لروايات الأناجيل – ودعا بنفس دعوته . وهى اقتراب ملكوت السموات .

والثانى : أن النبى الذى يكون قبله ، لا يكون أى نبى . بل يكون نبياً من أُلى العَزْم من الرسل . وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد – عليهم السلام – ودليله :

« **وكان كل نبى يُبعث إلى قومه خاصة ، وبُعثتُ إلى الناس عامة** » ومن قبله كان نوح على العموم لا على الخصوص . وكان إبراهيم فى قومه من قبل التحريق ، وفى فلسطين وبلاد الحجاز ومصر من بعد التحريق . وكان موسى رسولاً إلى قومه وإلى فرعون وأهل مصر وكان سليمان على شريعة موسى . ودعا أهل اليمن إلى طاعته ، وأرسل عيسى رسله إلى قرى اليهود والأمم ؛ ليخبروا بمجىء محمد رسول الله .

ودليله أيضاً ما رواه البخارى قال : كنا مع رسول الله ﷺ بمرِّ الظهران ، نجنى الكباث . فقال : « **عليكم بالأسود منه ؛ فإنه أطيب** » قال : أكنت ترعى الغنم ؟ قال : « **نعم . وهل من نبى إلاَّ رعاها** ؟ » وسليمان كان نبياً ملكاً . وأبوه كان نبياً ملكاً ، وعيسى لم يكن من الرعاة ولا يحيى . وإنما كانا من الأنبياء المعلمين فى بنى إسرائيل .



التوراة التى كانت
فى
زمان محمد ﷺ

والتوراة التى كانت فى زمان محمد ﷺ هى مجموعة أسفار ا – التوراة المنسوبة لموسى عليه السلام ب – وأسفار الأنبياء التى بيد اليهود العبرانيين والنصارى اليوم . وهذا المجموع هو الذى قصده القرآن بالحكم عليه . وبيان أن فيه نبوءات عن محمد ﷺ . وهذا المجموع كان فى زمان عيسى عليه السلام . **وسأستدل منه على نبوة محمد ﷺ** وقد لعب اليهود والنصارى فى آيات منه من بعد المسيح عيسى عليه السلام . وتوراة موسى لم يلعب فيها اليهود من زمان عَزْرا إلى هذا اليوم . ولعبوا فى أسفار الأنبياء إلى أن استقرت فى مجمع نيقية الذى انعقد بعد عيسى عليه السلام وبعد مجمع نيقية كتب النصارى كتب التوراة وأسفار الأنبياء والأناجيل فى كتاب واحد ولم يُعثرعلى نسخة مكتوبة قبل القرن الرابع الميلادى .

وقد ظلت توراة موسى صحيحة لم يمسسها سوء إلى زمان سبى بابل ، وفى مدة السبى ، حرفها عَزْرا برضى من السامريين والعبرانيين . وكونها على خمسة أسفار هى ١ – التكوين ٢ – والخروج ٣ – واللاويين ٤ – والعدد ٥ – والتثنية . واطلق القرآن على زبور داود عليه السلام اسم التوراة ذلك لأن فيه مثل الأمة الإسلامية مع أنه من أسفار الأنبياء .

وتزيد التوراة السبعينية أسفاراً وأصحاحات عن التوراة العبرانية هى :

١ – يشوع . ٢ – القضاة . ٣ – راعوث . ٤ – صموئيل الأول . ٥ – صموئيل الثانى . ٦ – الملوك الأول . ٧ – الملوك الثانى . ٨ – أخبار الأيام الأول . ٩ – أخبار الأيام

أسفار الأنبياء المشتركة فيها التوراة العبرانية واليونانية :

الثانى . ١٠ – عَزْرا . ١١ – نحميا . ١٢ – أستير . ١٣ – أيوب . ١٤ – المزامير (زبور داود) . ١٥ – الأمثال . ١٦ – الجامعة . ١٧ – نشيد الإنشاد . ١٨ – إشعياء . ١٩ – إرمياء . ٢٠ – مراثى إرْمياء . ٢١ – حِزْقيال . ٢٢ – دانيآل . ٢٣ – هُوشَع . ٢٤ – يُوئيل . ٢٥ – عُوبيديا . ٢٦ – يونان (يونُس) . ٢٧ – عامُوس . ٢٨ – مِيخا . ٢٩ – ناحُوم . ٣٠ – حبقُّوق . ٣١ – صَفَنْيا . ٣٢ – حجَّى . ٣٣ – زكَريا . صَفَنْيا .
٣٤ – ملاخِى .

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ونئوس ها باركه إيشر بيرك موشه إيش ها ألوهيم إيس بني يسرائيل لفني أمامه
موتو ٢ – ويومر يهوه م ميني ب ونرخ م شاعير لا مو هانبيا م هار فاران وإتى
ميربيت قَدوش م ميني إشدت لمو ٣ إف حُبب عميم بل قدوشيو ب يدك وهم
تبو لـ رجليك يسا م دبرو ثيك .

تث ٣٣ : ١ – ٣

15 נָבִיא מִקִּרְבְּךָ מֵאַחֶיךָ כָּמֹנִי יָקִים לְךָ יְהוָה
אֱלֹהֶיךָ אֵלָיו תִּשְׁמָעוּן׃ 16 כְּכֹל אֲשֶׁר־שָׁאַלְתָּ מֵעִם יְהוָה אֱלֹהֶיךָ
בְּחֹרֵב בְּיוֹם הַקָּהָל לֵאמֹר לֹא אֹסֵף לִשְׁמֹעַ אֶת־קוֹל יְהוָה אֱלֹהָי
וְאֶת־הָאֵשׁ הַגְּדֹלָה הַזֹּאת לֹא־אֶרְאֶה עוֹד וְלֹא אָמוּת׃ 17 וַיֹּאמֶר
יְהוָה אֵלָי הֵיטִיבוּ אֲשֶׁר דִּבֵּרוּ׃ 18 נָבִיא אָקִים לָהֶם מִקֶּרֶב אֲחֵיהֶם
כָּמוֹךָ וְנָתַתִּי דְבָרַי בְּפִיו וְדִבֶּר אֲלֵיהֶם אֵת כָּל־אֲשֶׁר אֲצַוֶּנּוּ׃ 19 וְהָיָה
הָאִישׁ אֲשֶׁר לֹא־יִשְׁמַע אֶל־דְּבָרַי אֲשֶׁר יְדַבֵּר בִּשְׁמִי אָנֹכִי אֶדְרֹשׁ
מֵעִמּוֹ׃ 20 אַךְ הַנָּבִיא אֲשֶׁר יָזִיד לְדַבֵּר דָּבָר בִּשְׁמִי אֵת אֲשֶׁר לֹא־
צִוִּיתִיו לְדַבֵּר וַאֲשֶׁר יְדַבֵּר בְּשֵׁם אֱלֹהִים אֲחֵרִים וּמֵת הַנָּבִיא
הַהוּא׃ 21 וְכִי תֹאמַר בִּלְבָבֶךָ אֵיכָה נֵדַע אֶת־הַדָּבָר אֲשֶׁר לֹא־
דִבְּרוֹ יְהוָה׃ 22 אֲשֶׁר יְדַבֵּר הַנָּבִיא בְּשֵׁם יְהוָה וְלֹא־יִהְיֶה הַדָּבָר
וְלֹא יָבוֹא הוּא הַדָּבָר אֲשֶׁר לֹא־דִבְּרוֹ יְהוָה בְּזָדוֹן דִּבְּרוֹ הַנָּבִיא
לֹא תָגוּר מִמֶּנּוּ׃

١٥ نبيا ميكربك م أحيك بُمني يقيم لك يهوه إلهك إليو تشمعو ١٦ بكول
اشر شألت م عم يهوه إلهك بخريف بيوم هكهل لِ آمور لو آموف ل شمع إث
كول يهوه إلهي وإث ها أيش ها جدولا ها ذوث لو إراه عود ولو إيموث ١٧
ويومر يهوه إلى هاء مي فو إيشر دابرو ١٨ نبيا أقيم لهام ميقراف إخيهم بموك ونشتي

تث ١٨ : ١٥ – ٢٢

دابر يي بفيو ودبر إليهم إسكال إيشر استنو ١٩ وهيه ها أيش إيشر لو يشمع إيل دبرى أيشر يدبير مشمى إنكى إيدروش معمو ٢٠ إيلك هانبيا أيشر يزد لِ دبرى دِبرى بشمى إث أيشر لو تسنتيو لِ دبر وأيشر يدبر بشم الوهيم آخريم ومث هانبيا هاهو ٢١ وكى تومير بلببك إياكا ندع إث هادا بر إيشر لو دبرو يهوه ٢٢ إيشر يدبر هانبيا بمشم يهوه ولو يهيه هادبر ولو يبو أو هوا هادابير إيشر لو دبرو يهوه بذدون دبرو هانبيا لو تاجور م منو .

10 וְלֹא־קָם נָבִיא עוֹד
בְּיִשְׂרָאֵל כְּמֹשֶׁה אֲשֶׁר יְדָעוֹ יְהוָה פָּנִים אֶל־פָּנִים׃ 11 לְכָל־הָאֹתֹת
וְהַמּוֹפְתִים אֲשֶׁר שְׁלָחוֹ יְהוָה לַעֲשׂוֹת בְּאֶרֶץ מִצְרָיִם לְפַרְעֹה וּלְכָל־
עֲבָדָיו וּלְכָל־אַרְצוֹ׃ 12 וּלְכֹל הַיָּד הַחֲזָקָה וּלְכֹל הַמּוֹרָא הַגָּדוֹל
אֲשֶׁר עָשָׂה מֹשֶׁה לְעֵינֵי כָּל־יִשְׂרָאֵל׃

הֵם קִנְאוּנִי בְלֹא־אֵל כִּעֲסוּנִי בְּהַבְלֵיהֶם
וַאֲנִי אַקְנִיאֵם בְּלֹא־עָם בְּגוֹי נָבָל אַכְעִיסֵם׃
22 כִּי־אֵשׁ קָדְחָה בְאַפִּי וַתִּיקַד עַד־שְׁאוֹל תַּחְתִּית
וַתֹּאכַל[a] אֶרֶץ וִיבֻלָהּ וַתְּלַהֵט[b] מוֹסְדֵי הָרִים׃

هم قنائونى ب لو إيل م عمونى ب هبلهم وإنى أقنئم ب لو عم ب جوى نبل ابعيمم .

تث ٣٢ : ٢١ – ٢٢

20 וּלְיִשְׁמָעֵאל שְׁמַעְתִּיךָ הִנֵּה ׀ בֵּרַכְתִּי אֹתוֹ וְהִפְרֵיתִי אֹתוֹ וְהִרְבֵּיתִי
אֹתוֹ בִּמְאֹד מְאֹד שְׁנֵים־עָשָׂר נְשִׂיאִם יוֹלִיד וּנְתַתִּיו לְגוֹי גָּדוֹל׃

وليشماعيل شمعتيخا . هانى بيرختى . أُوثو وهفريتى أُوثو وهربيتى . أوثو بمود مود . شنيم عسر نسايم بوليد ونستيو لجوى جدول .

10 לֹא־יָסוּר שֵׁבֶט מִיהוּדָה וּמְחֹקֵק מִבֵּין רַגְלָיו
עַד כִּי־יָבֹא שִׁילֹה[a] וְלוֹ יִקְּהַת[b] עַמִּים׃

لو يمور شبت م يهوذا وم خقق م بين رجليو عيد لى يبا شيلوه ولو يكهات عميم .

(١٥) يقيم لك الرب إلهك نبياً من بينكم من إخوتك مثلي له تسمعون . (١٦) جريا على كل ما سألته الرب إلهك في حوريب في يوم الاجتماع قائلا لا عدت أسمع صوت الرب إلهي ولا أرى هذه النار العظيمة أيضا لئلا أموت . (١٧) فقال لي الرب قد أحسنوا فيما قالوا . (١٨) أقيم لهم نبياً من بين إخوتهم مثلك وألقي كلامي في فيه فيخاطبهم بجميع ما آمره به (١٩) وأي إنسان لم يطع كلامي الذي يتكلم به باسمي فإني أحاسبه عليه . (٢٠) وأي نبي تجبر فقال باسمي قولا لم آمره أن يقوله أو تنبأ باسم آلهة أخر فليقتل ذلك النبي . (٢١) فإن قلت في نفسك كيف يعرف القول الذي لم يقله الرب . (٢٢) فإن تكلم النبي باسم الرب ولم يتم كلامه ولم يقع فذلك الكلام لم يتكلم به الرب بل بتجبره تكلم به النبي فلا تخافوه

تث ٣٤ : ١٠ – ١٢

(١٠) ولم يقم من بعد نبي في إسرائيل كموسى الذي عرفه الرب وجها إلى وجه (١١) في جميع الآيات والمعجزات التي بعثه الرب ليصنعها في أرض مصر بفرعون وجميع عبيده وجميع أرضه . (١٢) وفي كل يد قديرة وكل مخافة عظيمة صنعها موسى على عيون جميع بني إسرائيل

تث ٣٣ : ١ – ٣

(١) وهذه هي البركة التي بارك بها موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته (٢) فقال . أقبل الرب من سيناء وأشرق لهم من سعير وتجلى من جبل فاران وأتى من ربى القدس وعن يمينه قبس شريعة لهم . (٣) إنه أحب الشعب . جميع قديسيه في يدك وهم ساجدون عند قدمك يقتبسون من كلماتك . (٤)

تك ٤٩ **بَرَكات موسى**(١)

٣٣ ١وهٰذه هي البَرَكَةُ الَّتي بارَكَ بِها موسى ، رَجُلُ اللهِ ، بَني إِسْرائيلَ قَبلَ مَوتِه ٢فقال :

خر ١٩/١+ «أَقبَلَ الرَّبُّ مِن سيناء
تف ٥/٤ وأَشرَقَ لَهم مِن سِعير
حب ٣/٣ وسَطَعَ مِن جَبَلِ فاران
وأَتى مِن رِبْواتِ قادِش(٢)

مِن جَنوبِه إِلى المُنحَدَراتِ إِلَيهم .
٣أَنتَ المُحِبُّ لِلشُّعوب(٣)
جَميعُ القِدِّيسينَ(٣) في يَدِكَ
وهم يَسجُدونَ عِندَ قَدَمِكَ
يَقتَبِسونَ مِن كَلِماتِكَ

فاى حوتى حى أيو لوجيا حين أيو لوجيا موسس أنسرو بوس تو ثيو توس حبوس إسرائيل برو تيس تلأوتيس أوطو فاى إبيفانن إيك زى إير ممين فاى كاتسبؤسن اكس أو روأس فاران سون مورى سى قادش إيك دكسيون أو تو انجليو ميت أو تو فاى افيساتو تو لا أو أو تو فاى بنتيس حوى إيجسمينوى حبو تاس خيراس . سو فاى حتوى حبو سى إيسى فاى إيدكسانو أبو تون لوجون . أو تو نومون .

وفى القرآن إشارات إلى السبعينية مثل « لم سرقتم صواعى ؟ » فإنها ليست فى التوراة العبرانية .

وقد قال أهل الكتاب للمسلمين : أنتم تدعون أن التوراة محرفة . ودعواكم باطلة . لأن ﴿ فيها حكم الله ﴾ وحكم الله لايكون محرفا .

والرد عليهم : جاء فى سورة المائدة : ﴿ **يأيها الرسول لا يحزنك الذين يُسارعون فى الكفر من الذين قالوا : آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سمَّاعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يُحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون إن أُوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فأحذروا ومن يُرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا أولئك الذين لم يُرد الله أن يُطهر قلوبهم لهم فى الدنيا خزى ولهم فى الآخرة عذاب عظيم سماعون للكذب أكالون للسحت فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ؟ ثم يتولَّون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين** ﴾

فقد أثبتت الآيات : أنهم يحرفون الكلم من بعد مواضعه .

ثم قال للمسلمين فى شخص النبى ﷺ على طول الزمان : إن طلبوا منكم أن تحكموهم بفقه القرآن فى المعاملات . فوافقوهم على طلبهم . وإن لم يطلبوا منكم فلا تجبروهم على فقهكم ، واكتفوا بأخذ الجزية منهم .

ثم قال : ولماذا يطلبون حكمكم ؟ إن غرضهم من طلبه : سوء النية . فإنهم لن يعملوا به ، ذلك لأن حسن النية منهم فى طلب حكم الله يوُجب عليهم الدخول فى الإسلام . لأن فى التوراة ذاتها حكم الله وهو أن يؤمنوا بمحمد ﷺ ويتبعوا دينه . فقوله : ﴿ **وعندهم التوراة فيها حكم الله** ﴾ معناه : أن من أحكامها الإيمان بمحمد إذا ظهر . فلماذا توليتم عن حكم الله وهو الإيمان بمحمد ، وجئتم تطلبون حكم القرآن مع إصراركم على دينكم الذى قد نُسخ ؟ أنتم كافرون بالديانتين معا .

وسأذكر الآن نصوصاً من التوراة عن محمد ﷺ للذين يعرفون الغات التى بها يقرأ أهل هذا الكتاب كتبهم :

أولا :

المَناظَرَةُ الصُّغرَىٰ

بَين الشيخ رَحمت الله والقسيس كِئى

النص[1] :

قال القسيس « كئى » للقسيس « فرنج » : اطلب من الشيخ إثبات تحريف التوراة والإنجيل والدليل على ذلك .

قال الدكتور محمد وزير خان[2] : يجَبُ تحديدُ شروطِ للمناظرة قبل إثباث التحريف .

قال القسيس « كئى » : تحريفُ التوراة غيرُ ممكن ، لأن نسخة التوراة التى كتبها موسى بخط يده كانت محفوظة الى عهد « نَبُوخَذ ناصَّر » ملك بابل فى التابوت . وكان التابوتُ فى هيكل سليمان بأورشليم – القدس – وكان كل ملك يجلس على كرسى المملكة . يكتبُ لنفسه نسخة من التوراة ويجعلها دستور حياته .

قال الشيخ رحمت الله : إن التابوت لما أخرج من الهيكل فى عهد سليمان عليه السلام لم يكن فيه سوى لوحَىْ العهد.وما كانت فيه التوراة التى كتبها موسى بخط يده .

قال القسيس « كىى » والقسيس فرنج[3] : ما الدليل على ذلك ؟

قال الشيخ رحمت الله : فى سِفر الملوك الأول ، الأصحاح الثامن . الآية التاسعة وهذا نصها : « لم يكن فى التابوت إلا لوحاً الحجر اللذان وضعهما موسى هناك فى حوريب حين عاهد الرب بنى إسرائيل عند خروجهم من أرض مصر » اهـ .

---

(١) النص من كتاب أكبر مجاهد فى التاريخ الحديث « إيلك مجاهد معمار » نشر مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .

(٢) كان وزيراً من وزراء الهند .

(٣) ينطق أحيانا : فرينتش .

قال القسيس فرنج : هذا شيء تافه لا يثْبتُ به التحريف .

قال الشيخ رحمت الله : إن للتحريف عندى أدلة غير هذا الدليل .

قال القسيس فرنج : قد شهد داوود النبى بأن عنده كتاب الله وإنه يتلوه . وهو أب لسليمان .

قال الدكتور محمد وزير خان : ما الذى كان عنده من أسفار التوراة المتداولة حاليا ؟

قال فرنج : إن التوراة كانت عنده موجودة .

فقال الدكتور : نحن نتكلم حول التوراة الموجودة حاليا دون التوراة القديمة.واعلم أولا : أن سند كتب التوراة والإنجيل لم يصل إلينا بالتواتر . وثانيا : قد ألحقت حتما بهذه الكتب آيات كثيرة . وثالثا : فيها كثير من الروايات الكاذبة . وأكثر المعانى مختلفة .

قال القسيس فرنج : إن السند موجود فى الكتب الأخرى .

فقال الشيخ رحمت الله : لا أطلب منك الآن أكثر من سندين.واحد منهما لسفر أيوب.والثانى لسفر نشيد الإنشاد الذى لسليمان .

القسيس : سكت . وبدأ يتكلم عن العهد الجديد – كتب الانجيل –

قال القسيس فرنج : إن إسناد كتب العهد الجديد موجود فى كلام القدماء ، موجود فى كتب آبائنا الكرام .

قال الشيخ : إن « يُوسى بيس » وهو واحد من مؤرخيكم . كتب فى كتابه « تاريخ كليسا » إن القدماء كانوا لا يثقون فى رسالة يعقوب ، ورسالة بطرس الثانية ورسالة يوحنا الثانية والثالثة وسفر رؤيا يوحنا اللاهوتى . وقال يوسى بيس أيضا : إن بعض العلماء صرحوا بأن هذه الكتب من تأليف « شرن بهيس » الكافر .

قال فرنج : اتركوا تاريخ « يوسى بيس »

قال الشيخ : ائتوا بإسناد سفر رؤيا يوحنا اللاهوتى « المشاهدات »

فبدأ القسيسان يتحاوران باللغة الانجليزية.ثم قالا : تسلمت جميع الكنائس هذه الكتب واعتبروها صادقة .

قال الدكتور محمد وزير خان : ماذا تريدون بالكنائس ؟ لو أردتم جميع المسيحيين القدماء فهذا غلط ولو أردتم مجمع كارتهيج فهذا صحيح . ومع ذلك ما كان أحد يعتبر هذه الكتب الهامية . وخاصة كتاب « يهوديت » وكتاب « وزدم » وكتاب « المكابيين » وكتاب « ايكليزا ستيكس » وكتاب « باروخ » وهذه الكتب أنتم معشر البروتستنت لا تعتبرونها الهامية مقدسة . ومجمع نائس اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول : كتب صاحب « اكسيهومو » أن أصحاب مجمع نائس قد وضعوا الأسفار الكاذبة والصادقة على المذبح وأوقدوا نارا ،وقالوا : إن الأسفار الكاذبة ستأكلها النيران والصادقة سيحفظها الله . واشتغلوا بالدعاء والتسبيح عند ذلك . وهذا يعنى على صحة الرواية أنهم ما كانوا يميزون بين الصادق والكاذب من الأسفار .

الثانى : قال « لاردنر » : لم يرد فى مجمع نائس ذكر تلك الكتب التى تحكم بصحة قول « جو تهيودورت » أنَّ الكتب التى وُضعت على المذبح لها سند .

الثالث : إن « كيهو . لك . رومن » يقولون : إن كتاب « يهوديت » لم يعرفه المجمع كتابا إلهاميا .

أى قول تعتبروا من هذه الأقوال الثلاثة ؟ القسيسان : سكتا . ولم يردا جواباً .

قال الدكتور محمد وزير خان : اتركوا هذا إذا كان الحرج فيه واضحا .

قال القسيسان : سنريكم صحة كتبنا . ثم وقف القسيس كئى وتوجه إلى المكتبة وأحضر كتاب « بيلى » وأراد أن يفتحه على مجمع نائس ففتحه مصادفة على مجمع لوديسيا . ووجد فيه أن سفر رأيا يوحنا اللاهوتى لم يعتبره مجمع لوديسيا كتابا مقدسا . فقال الدكتور محمد : لقد ثبتت صحة قولى .

فقال القسيس وقد ظهر الخزى على وجهه : إن صحة إسناد سفر الرؤيا

موجود فى كلام مشايخنا الكرام .

فقال الدكتور محمد : مَنْ مِن هؤلاء المشايخ ؟

فاستفسر كئى من القسيس بفندر فقال له : أولُ من ذكر صحة اسناد سفر الرؤيا هو « كليمنت » .

فقال الدكتور محمد : إن رسالة كليمنت كتب عنها « لاردنر » : « أن هذه الرسالة تشابهت معانيها مع معانى الانجيل . ولذلك يقول النصارى : إنه نقلها من الانجيل » ولا نسلم برسالة كليمنت لأنه لا يكتب المرجع والمصدر صراحة . ومن الممكن أن يكون « كليمنت » قد نقل صحة إسناد سفر الرؤيا من طريق رواية لسانية .

قال القسيس : ما حال قرآنكم ؟

قال الدكتور محمد : إن القرآن منقول بالتواتر ، حتى حركاته وكلماته .

فقال القسيسان : نحن لا نتكلم الآن عن القرآن .

ثم إن القسيسان أحضرا نفس « هارن » وعرضا على الشيخ رحمت الله والدكتور محمد وزير خان عبارة موجودة فى المجلد الثانى صفحة ٣٣٩ طبعة سنة ١٨٢٢ ومفهومها هكذا : « يظهر من هذه العبارة أن الأصل العبرانى محرف » وغرضهما من هذا العرض : الطعن فى هارن بعدم معرفته للغة العبرانية فلا يعتد بكلامه ، وبالتالى لا يحتج الشيخ والدكتور بالآيات التى ذكرها « هارن » على تحريف التوراة .

ثم قال القسيسان : إن هارن يكتب أن الأصل العبرانى محرف فى المواضع التالية :

(١) ملاخى ٣ : ١ (٢) ملاخى ٥ : ٢ (٣) مزمور ١١ : ٨ — ١١ (٤) مزمور ٤٠ : ٦ — ٨ (٥) مزمور ١١٠ : ٤ (٦) عاموس ٩ : ١٢ .

وقال فرنج : إن القسيس كئى له إلمام تام باللغة العبرانية. ولكن الأستاذ هارن لم يكن ملما باللغة العبرانية. وإن كان عظيم الشأن فى زمنه .

وعندئذ أظهر له الشيخ رحمت الله موضعين من تفسير « هنرى وإسكات » فيهما قد حُرِّف الأصل العبرانى .

فقال فرنج : إن هنرى وإسكات كانا مُفَسِّرَيْن كبيرين ، ولكنهما لم يعرفا العبرانية .

قال الشيخ رحمت الله : لأنكم تطعنون فى كبار مفسرى الكتاب المقدس ، فإنى أعرض نصا من التوراة نفسها يبين التحريف بوضوح تام :
الآية ١١ والآية ١٢ من الأصحاح ٢١ من سفر أخبار الأيام الأول تُخالف صراحة الآية ١٣ من الأصحاح ٢٤ من سفر صموئيل الثانى .

والنص الأول هكذا : « فجاء جاد إلى داوود . وقال له هكذا قال الرب : اقبل لنفسك . إمَّا ثلاث سنين جوع أو ثلاثة أشهر هلاك أمام مضايقيك وسيف أعدائك يدركك . أو ثلاثة أيام يكون فيها سيف الرب ووبأ فى الأرض وملاك الرب يعثو فى كل تخوم إسرائيل . فانظر الآن ماذا أرد جوابا لمرسلى » ؟ (١ أخ ٢١ : ١١ - ١٢)

والنص الثانى هكذا : « فأتى جاد إلى داوود وأخبره . وقال له . أتأتى عليك سبع سنى جوع فى أرضك ؟ أم تهرب ثلاثة أشهر أمام أعدائك وهم يتبعونك ؟ أم يكون ثلاثة أيام وبأ فى أرضك ؟ فالآن اعرف . وانظر . ماذا أرد جوابا على مرسلى » ؟ (٢ صم ٢٤ : ١٣)

فلما سمع القسيس كمى . أنهى المباحثة . وأظهر سروره بلقاء الشيخ والدكتور، ثم بعد الترحيب وإظهار السرور أضاف قائلا : إن صفات الله تعالى فى التوراة والزبور والانجيل متشابهة.وليست صفات الله فى القرآن كما فى الكتب الثلاثة .

فقال الدكتور محمد : صحيح إن القرآن يخلو من الخرافات التى هى ظاهرة فى عقائدكم حيث تقولون . إن الآلهة ثلاثة : أحدهم فى السماء ، والثانى كان فى رحم مريم تسعة أشهر ثم خرج طفلا يأكل ويشرب ، والثالث منهم نزل على الإله الثانى فى صورة حمامة .

وعلى إثر ذلك استأذن القسيس كئى وانصرف .

ولما همّ الشيخ رحمت الله والدكتور محمد بالانصراف . قال القسيس فرنج : انتظروا قليلا ، ثم خرج من المجلس وعاد يتحدث معهما فى بعض الأمور ، حتى انجر الكلام إلى العقائد فأخذ الدكتور محمد وزير خان يعرض عليه الأصحاح الأول من انجيل متى وفيه : « يُورام ولد عُزِّيا وعزيًا ولد يوثام . ويوثام ولد آحاز » وفى سفر أخبار الأيام الأول هكذا : «يورام وابنه أخزيا وابنه يوآش وابنه أمصيا وابنه عزريا وابنه يوثام وابنه آحاز » (١ أخ ٣ : ١١ – ١٣) . فبين يورام وعزيا أو عزريا ثلاثة آباء ساقطين . فإما أخطأ متى وإما كذب كاتب سفر الأخبار .

وبغض النظر عن ذلك فإن متى ذكر أيضا : أن يُوشِيًّا أنجب يَكُنيا واخوته . ويكنيا أنجب شألتئيل . وشألتئيل أنجب زَرُبَّابل . مع أن يكنيا ابن ابن يوشيا لا ابنه . ولم يكن ليكنيا اخوة . وزربابل ليس ابن شَأَلْتئيل ، بل ابن عمه . وذلك واضح من سفر الأخبار .

فأجاب القسيس فرنج : يمكن أن يكون متى أخذ النسب من أوراق غير مقدسة .

فرد الدكتور محمد وزير خان : لا يمكن هذا التوجيه فإن الثلاثة « أَخَزْيا ويُوآش وأَمَصْيا » كانوا ملوكا معروفين . ومع هذا كله فقد تسرب الخطأ إلى الأنساب كما رأيت . وليس من مانع فى تسرب الخطأ إلى الكتاب كله . ولعل متى لم يدرس التاريخ القديم فلذلك أخطأ كثيرا .

وهنا هموا بالانصراف . وبينما هم وقوف قال الدكتور محمد وزير خان للقسيس فرنج : ما اسمك ؟

قال فرنج : اسمى فرنج .

قال الدكتور محمد : لو أقول إن عمر القسيس فرنج الواقف أمامنا الآن ٢٢ سنة .وقال الشيخ رحمت الله : إن عمره ٤٤ سنة فما رأيكم فى هذا الكلام ؟

فرد القسيس فرنج قائلا : هذا صعب جدا .

فقال الدكتور محمد وزير خان : لو أثبتنا مثل هذا الكلام فى كتابكم المقدس فماذا تقولون ؟

فسأل القسيس فى دهشة : أين هذا الكلام ؟ :

فأشار الدكتور إلى الشيخ رحمت الله. فعرض عليه الآية الثانية من الأصحاح الثانى والعشرين من سفر أخبار الأيام الثانى. وعرض عليه الآية ٢٦ من الأصحاح الثامن من سفر الملوك الثانى. حيث كتب فى الأول : إن عمر « أَخَزْيا » كان ٤٣ سنة عند جلوسه على العرش ، وكتب فى الثانى أن عمر أخزيا كان ٢٢ سنة فأيهما نصدق ؟

ونص الآية الأولى هكذا : « كان أخزيا ابن اثنتين وأربعين سنة حين ملك وملك سنة واحدة فى أورشليم . واسم أمه عَثَلْيا بنت عُمْرى » (٢ أخ ٢٢ : ٢)

ونص الآية الثانية هكذا : « كان أخزيا ابن اثنتين وعشرين سنة حين ملك وملك سنة واحدة فى أورشليم . واسم أمه عثليا بنت عمرى ملك اسرائيل » (٢ مل ٨ : ٢٦)

فأجاب القسيس فرنج : إن الأخطاء فى الأعداد فقط ، وهى أخطاء لا تضر العقائد والشرائع .

فرد الدكتور محمد قائلا : لما ثبتت هذه الأخطاء كلها فى كتابكم المقدس ، فما تلك الدلائل التى تُثبت أن العقائد والشرائع صادقة لم يطرأ عليها تحريف ما ؟

وقد أَحصيتُ أنا بنفسى أكثر من مائة خطأ فى كتابكم المقدس . ولا يوجد خطأ واحد فى القرآن. فلماذا لا تُؤْمن بالإسلام أيها القسيس ؟

فرد القسيس قائلا : إن هذا لشىء عظيم جداً .

وانتهى المجلس

تمت المناظرة بين الشيخ رحمت الله وبين القسيس « كِثى »

ثانيـــا :

مُنَاظـرَةُ الهِند الكبَرى

بين الشيخ رَحمتَ الله والقِسيس بافاندر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذى لا إله إلا هو ، سبحانه أن يكون له ولد .

وفـى كـل شـىء لـه شاهـد .·. يـدلُّ علـى أنـه واحـد

فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ، ولا يضره جحد جاحد ، لا ثانى له ولا ثالث ولا ضد ولا ند. فليمت بغيظه كل معاند . هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ويُحكم آياته ، وإن رغمت أنوف الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويحرفوا كلماته . فصلى الله على هذا النبى الأصيل ، والسيد النبيل . المبشر به فى التوراة والإنجيل . محمد . وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين إلى سواء السبيل ، الدامغين لجيشات الأباطيل .

أما بعد

فيقول العبد الفقير إلى الله الغنى « رفاعى الخولى الكاتب » – ختم الله له بالحسنى – : إنه قد وصلت إلىَّ رسالة فى لسان« أردو » ألَّفها « السيد عبدالله الهندى » الذى كان مترجما ثانيا للدولة الانكليزية فى دار حكومة « أكبر آباد » وطبعها سنة ١٢٧٠ من هجرة سيد الأولين والآخرين فى « أكبر آباد » وبين فيها حال المناظرة التى وقعت بين الألمعى اللوذعى الفاضل « رحمت الله الهندى » والقسيس « بافاندر » مؤلف « ميزان الحق » فى السنة المذكورة ، فى البلد المسطور ، فى المجلس العام .

وكتب فى آخر الرسالة المذكورة مضبطة زينها بشهادات الأشخاص المعتبرين ، الذين كانوا حاضرين فى المجلس المذكور . مثل : قاضى القضاة « محمد أسد الله » والمفتى « محمد رياض الدين » والفاضل « فيض أحمد »

باشكاتب النظارة المالية والفاضل « أمجد على » وكيل الدولة الانكليزية وغيرهم .

ثم وصلتْ إلىَّ رسالة أخرى له فى هذا الباب فى اللسان الفارسى طبَعَها بعد الرسالة الأولى فى البلدة المذكورة أيضا . وهذه الرسالة تُوجد فى مدينة « اسلامبول » أيضا ، عند بعض أمراء الدولة العلية – لا زالت[1] بألمع نجم على الأفلاك الدائرة ، ونبت نجم على الساهرة – وكلتا الرسالتين مطابقتان فى بيان أصل المقصود ، ومعتبرتان أيضا .

لأن مؤلفهما كان مترجما ثانيا للدولة الانكليزية ، فى دار حكومة « أكبر آباد » وكان موجودا فى مجلس المناظرة ، وكتب ما سمع بأذنيه وشهد بصدقه الأشخاصُ المعتبرون ، لا سيما الأربعة المزبورون ، الذين هم من ذوى المناصب العليا ، فى الدولة الانكليزية ، وطبعها بعد المناظرة ، فى البلدة المذكورة التى هى دار الحكومة الإنكليزية ومحل المناظرة . وقد كان أمراء الإنكليز أيضاً حضروا فى تلك المناظرة . ووقت الطبع والأشتهار قد كانوا فى ذلك البلد على حكومتهم التامة .

وألفَ أيضا « وزير الدين بن شرف الدين » الذى كان من حضار ذلك المجلس ، رسالة فى اللسان الفارسى ، سمَّاها بـ « البحث الشريف فى إثبات النسخ والتحريف » وطُبعت تلك الرسالة فى « دهلى » فى السنة المذكورة ، بأمر ولى العهد « مرزا فخر الدين بن سراج الدين بهادر شاه » سلطان دهلى – أنار الله برهانهما – ونشرَ نسخها بأمر ولى العهد – المرحوم المذكور – فى أقطار الهند وتوجد نسخها المطبوعة فى (مكة المعظمة) عند أكثر أهل الهند من المجاورين . وهذه الرسالة مطابقة لهاتين الرسالتين ، لا تخالفهما فى مضمون من المضامين . وقد سمعت فى « مكة المعظمة » حال هذه المناظرة ، من أفواه الرجال الغير محصورين ، الذين جاءوا للحَجِّ بعدها .

وبالجملة : خبرُ هذه المناظرة ، وكوْنُ القِسِّيس مغلوبا فيها ؛ بمنزلة المتواتر المعنوى ، عند أهل الهند . فأردتُ أن أترجم هذه المناظرة باللسان العربى ؛

(١) لقد كان للأتراك فضل كبير على المسلمين . فقد جعلهم الله سببا لنشر دينه والتمكين له فى الأرض .

ليظهر الحال لأهل العلم من المسلمين كافة ، ويعلموا : أنّ مؤلف « ميزان الحق » الذى حصل له نوع اعتبار عند بعض الجهال – الذين هم كالأنعام – هو الذى أُلزم فى هذه المناظرة على رؤوس الأشهاد ، فى مسألتى النسخ والتحريف ، اللتين كان يطيل اللسان فيهما ، بالنسبة إلى أهل الإسلام .

فترجمت رسالة « أُردو » بلا زيادة ونقصان فى كلام المؤلف . وزدتُ فى بعض المواضع شيئا للتوضيح . وإن كان قليلا أوردته فى أثناء كلامه ، وميزتُ الزائدَ عن كلامه بعمل قَوْسين وكتابة الزائد بينهما . وإن كان كثيرا كتبته غالبا فى الحاشية ؛ فليكن الناظر على تنبه من هذا المعنى لئلا يخلط كلامى بكلام الأصل . وها أنا أشرع فى المقصود ، بعون الله الملك الودود . وأقول :

قال المؤلف – شكر الله سعيه – بعدما فرغ من الحمد والصلاة :

أما بعد

فيقول العبد الذليل « السيد عبدالله الأكبر آبادى » إنه وقعتْ فى هذه الأيام مباحثة دينية ، ومناظرة مذهبية بين حضرة النحرير الفاضل « رحمت الله » مُصنف كتاب « إزالة الأوهام » والقسيس « بافاندر » مؤلف « ميزان الحق » والسبب الباعث عليها : أن الفاضل النحرير أراد أن يُظهر على الكل ، من الخاص والعام ، حال المسائل المتنازع فيها بين المسلمين والنصارى على أكمل وجه . فرأى أن الأحسن فى هذا الباب : انعقاد المحفل العام ، لأجل المناظرة لوجهين :

الأول : أن المباحثة التحريرية تطول فيها المدة . وما كانت له فرصة إلى هذه المدة (لأنه كان يريد الرجوع إلى البلد دهلى)

والثانى : أن المباحثة التحريرية يقع فيها خَلْط المبحث ، غالبا ؛ فلا تحصل منها نتيجة حسَنة .

فاستدعى الفاضل النحرير هذا الأمر من القسيس المذكور ، وأرسل إليه مكتوبات . وتقررت المناظرة بعد مكتوبات معدودة على هذا الترتيب :

يناظر : أولاً : فى النَّسْخ ، ثم فى التحريف ، ثم فى التثليث ، ثم فى نبوة محمد ﷺ وتقرر : أن اثنين يكونان لاثنين من كل جانب فكان القسيس « بافاندر » والقسيس « فرنج » فى جانب . والفاضل النحرير ، والحكيم « محمد وزير خان » فى جانب آخر .

لكنى أتأسفُ تأسفا شديدا على أن هذه المناظرة المفيدة للناس ، ما وصلت إلى منتهاها ، بل تمت على مبحث التحريف ؛ لأن القسيس « بافاندر » قال للفاضل النحرير فى اليوم الثانى بعدما فرغوا من المباحثة : « إنّا لا نناظرُ فى مسألة التثليث ، ما لم تقروا بأحقية هذا الإنجيل ؛ لأن هذه المسألة تثبتُ بالكتاب لا بالعقل » فقال الفاضل النحرير : « إنَّا أثبتنا التحريف . وسلمتموه أنتم فى سبعة مواضع أو ثمانية ، وسلمتم أيضا به فى أربعين ألف موضع من سَهْو الكاتب . فما بقى بحسب هذا المعنى بيننا وبينكم إلا النزاع اللفظى ؛ فكيف نسلم فى تلك الصورة بهذا الكتاب » ؟

وتمت المباحثة (على النسخ والتحريف) وبقيتْ الأمور التى كانت تذكر فى مسألتى التثليث والنبوة . ولما كنتُ فى اليومين اللذين انعقد فيهما مجلس المناظرة حاضرا وحررتُ تقرير الجانبين . كنتُ أريد أن أجعل هذه المباحثة ثلاثة أقسام ، أذكر فى القسم الأول مكاتيب الفاضل النحرير ، والقسيس « بافاندر » والتقرير اللسانى الذى جرى بينهما . وفى القسم الثانى أذكر : أدلة إبطال التثليث . وفى القسم الثالث : أذكرُ أدلة أحقية نبوة النبى ﷺ .

لكنه ظهر أمر عجيب فى هذا الوقت . وهو أن القسيس فعل حركتين عجيبتين :

الأولى : أنه أرسل مكتوبا وثلاثة كتب مملوءة بالمطاعن إلى الحكم « محمد وزير خان » فقامت على هذه الحركة مباحثة **جديدة أخرى** .

والثانية : أنه طبع المباحثة على طريق آخر ، على حسب اشتها خاطره[1] .

---

(١) وهذه الحركة من القسيس كانت بعد رجوع الفاضل الممدوح إلى « دهلى » وهذه المباحثة أيضا طُبعت فى أكبر آباد . وموجودة عندى .

فصار ردها ضروريا ؛ فلذلك جعلتُ هذه المباحثة على خمسة أقسام : ذكرت فى القسم الأول : المكاتيب المذكورة ، والتقرير اللسانى . وفى القسم الثانى : مكاتيب القسيس « بافاندر » والحكيم « محمد وزير خان » وفى القسم الثالث : أدلةَ إبطال التثليث . وفى القسم الرابع : أدلة نبوة النبى ﷺ . وفى القسم الخامس : ردَّ رسالة المباحثة التى طبعَها القسيس . ثم بينتُ فى الخاتمة نتيجةَ هذه المباحثة . وأرجو من الناظر أن يدعو لى بدعاء الخير .

المراسلات التى جرت قبل المناظرة

« **المكتوب الأول**[1]: **من الفاضل إلى القسيس** : إنى وصلت إلى هذا البلد (أى أكبر آباد) لأمر مَّا . وحصل لى الفراغ من هذا الأمر ، الذى كنت مشتغلا فيه ، وأريد أن أرجع إلى « دهلى » وارتسم فى قلبى إلى الآن بفضل الله بالأدلة القطعية : أنَّ الكتب المقدسة منسوخة ، ومحرفة . وأن الدين الأحمدى حق ، ارتساما لا يخطر ببالى خلافه [ولو] على سبيل الوَهْم الضعيف ، وطالعتُ مطالعة كثيرة فى كتبكم ، وكتبتُ جوابها أيضا . [ولأن] لكم توجُّه تام فى رد الملة الإسلامية ، وقال لى الفاضل « أمير الله » : إنكم كما تحبون المباحثة التحريرية بمقتضى الكمال ، كذلك تحبون المباحثة التقريرية فى المشافهة [ولأنكم] أيضا : أمرتُم أن أحضُر فى بيتكم ، وحضرت على ما أمرتم بمعية الفاضل المزبور ، ولكنى رجعت بدون اللقاء لقصور الطالع[2].

وأريد لأجل الأمور التى مَرَّ ذكرها ؛ أن أستفيدَ من تقريركم ، بحضور الأشخاص المعدودين من أهل العِلم ، من المسلمين والمسيحيين . وأظهر مكنوناتى . ليحصل لكل من الحاضرين ، اطلاع على إفاداتكم ، لما صرحتم به فى تأليفاتكم من أن مسألتَى النسخ والتحريف هما أعظم المسائل المتنازع

---

(١) تركتُ عنوان المكاتيب لأنه كان على طريقة أهل الهند ، وما كان فى نقله فائدة معتد بها .

(٢) كان من عادة الناس : أن ينظروا فى كتب التنجيم ويحسبون اسم الشخص واسم أمه ثم يقولون : طالعه يدل على كذا وهذا من الخرافات والأباطيل .

فيها بين النصارى والمسلمين . وقلتم : إنهما أول الأمور فى المباحثة كما هو مُصرح به فى مكتوبكم الأول ، المندرج فى كتاب « حَلّ الإشكال » والعبدُ الفقير أيضا سلّم كونهما عُمدة ؛ اتّباعا لرأيكم ، ورضى أن تكون المباحثة أولا على هاتَيْن المسألتين . وبعدهما يتكلم فى المسألة التى يقع عليها رضا الطرفين .

فإن كان هذا الأمر مقبولا عندكم ، فعينوا يوما ومكانا ، ثم أخبرونى ؛ لأقيم فى هذا البلد إلى أن أفرغ من هذا الأمر ، ولا أرجع إلى « دهلى » إذ لا مطلوب لى فى هذه البلد غير المباحثة . فأرجوا من لطفكم أن تخبرونى فى جواب هذا المكتوب عن أحد الأمرين . وقد وصل إليكم كتاب « إزالة الأوهام » من « دهلى » والغالب أن رسالة « أحسن الأحاديث فى إبطال التثليث » وصلت أيضا إليكم . وسيصلُ إليكم كتاب « الإعجاز العيْسوى » الذى حصل لى الفراغ من تأليفه فى هذه الأيام . ونقدت فيه فى آخر الفصل الثالث من الباب الأول كتابكم « ميزان الحق » وسيصلُ إليكم بعد ذلك كتاب « إزالة الشكوك » الذى هو جواب سؤالات « الكرانجى » وقد فرغتُ من تأليفه من مدة . ووقع الهَرْج فى طبعه ، بسبب وصولى إلى هذا البلد . ولسوف أطبعه إذا رجعت إلى « دهلى »

وبعد ذلك سيصلُ إليكم كتاب « الاستبشار » الذى هو رد « حل الإشكال » [الذى ألفتموه] وقد ألّفه بعض أحبائى ، وأرسله إلىّ وسيُطبع وسيصل إليكم بعد ذلك « معدل اعوجاج الميزان » وهو جواب « ميزان الحق » الذى جاء ذكره فى « إزالة الأوهام »

والحاصل : أنَّ كل كتاب بعد الطبع سيصل إليكم .

هدانا الله وعباده أجمعين إلى معرفة الحق ، ووفقنا للسلوك على الطريق المستقيم ، وخلّصنا من التعصب ، والأمور المضرة للآخرة . آمين .

حرر هذا المكتوب فى ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٣ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد »

رد القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفت الحالات ، وتأسفت على أنكم شرفتم بيتى ، وما كنتُ حاضرا ، ورجعتم بلا نيل المقصود . لكنى معذور لأنى ما كنت مطلعا على عزم مجيئكم من قبل ، وما قلتُ للفاضل « أمير الله » فى مجيئكم على بيتى، غير أنى قلت فى جواب بعض أقواله يقينا هذا الكلام وهو : « إن كانوا طالبى المناظرة علانية ؛ فلابد من الملاقاة أولا » وما أمرتُ كما أشرتم ؛ وظهر من مكتوبكم : أن مقصودكم المباحثة العلانية ، فى مجمع أشخاص من الفريقين . وهذه الطريقة وإن لم تكن عندى مفيدة إفادة كثيرة ؛ لكنى لستُ بخارج عن إطاعة أمركم وأولاً : أُشاورُ فى تعيين اليوم والوقت اثنين أو ثلاثة من أمراء الانكليز ثم أخبركم ، وينعقد محفل المناظرة بعده والمستحسن أن تراعى فى هذه المباحثة هذه الامور :

. الأمر الأول : أن تكون المناظرة فى النَّسْخ والتحريف كما استدعيتم .

والثانى : يُتكلم فى أمر ، يكون مختار الطرفين .

والثالث : أن لا يُذكر أمر خارج عن المبحث فى أثناء المناظرة .

والرابع : أن يكون واحد حَكَمًا يقال له « جيرمن » فى عرف الانكليز ؛ لئلا يكون محفل المناظرة عاريا من حسن الانتظام والتهذيب .

فى ٢٣ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثانى من الفاضل التحرير : وصل كتابكم الكريم ، وصرتُ ممنونا لأجل قبولكم المناظرة العلانية ، وظهر ما وعدتم به من الأخبار عن تعيين اليوم والوقت بعد المشاورة ، وما طلبتم منى من مراعاة الأمور الأربعة : فأرجو أن تخبرونى بعد المشاورة [عن تعيين اليوم والوقت] والأمر الأول كان مقبولا عندى من قَبْل ؛ اتِّباعا لرأيكم . والأمر الثالث لما كان محمودا مستحسنا موافقا لدأب المناظرة صار مقبولا بكمال الرضا . لكن الأمر الثانى محتاج إلى شيء من التوضيح فلذلك أكلفكم أن تصرحوا لى ما هو مقصودكم من هذه الفقرة : « والثانى يُتكلم فى أمر ، يكون مختار الطرفين » لأبادر إلى القبول بعد العلم . بقى الأمر الرابع . والغالب : أن مرادكم بلفظ « أحد » :

هو أمير من أمراء الأنكليز . وإنى غريب فى هذا البلد ، لا أعرف أحدا من هؤلاء العظام ؛ لأظهر رضاى به . وإن رضيت بأحد من أهل الإسلام . فالغالب أن هذا الامر لا يكون مقبولا عندكم . ولأن هذه المباحثة تكون فى المسائل العظيمة . وفيها سواء أكان الحكم نصرانيا أو إسلاميا – لا ترتفع شبهة رعاية الحكم عن قلوب الخلق سواء أكانوا نصارى أو مسلمين . لذلك أرى أن لا يكون هذا الامر مشروطا . وهذا الأمر يحتاج إليه فى الضبط لأنه اذا كان أهل العلم [من المسلمين والنصارى والمجوس] فى محفل المناظرة فهذا المحفل لا يكون عاريا عن حسن الانتظام .

والفقير قليلُ المعرفة باللسان الانكليزى ، ويحتاجُ الفريقان إلى تصحيح النقل عن الكتب ؛ فلذلك جعلتُ الحكيم « محمد وزير خان » شريكا لى . فاختاروا أنتم لاجلكم شريكا يكون لائقا بهذا الأمر ، ويُراعى الى آخر المباحثة : أن لا يكون لأحد دخل فى أثناء المناظرة ، ولا يُتكلم بلا أو نعم . غير الأربعة . أعنى : إياكم وشريككم ، وإياى والحكيم « محمد وزير خان »

فى ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٤ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم فى جواب كتابى ، وانكشفت مضامينة انكشافا بينا . وهذا العبد أيضا راض أن يكون الاثنان للاثنان من الجانبين ، ولا يكون الحُكَم . فكونُ الحكيم « محمد وزير خان » فى جانبكم مقبول ، ويكون القسيس « فرنج » فى جانبى . لكنه يروح اليوم إلى « عِلِى كْره » وغيرها ؛ لأجل تبديل الهواء . ويرجع بعد أسبوعين . فتكونُ المباحثة متأخرة إلى مجيئه . فإذا جاء ينعقد محفل المناظرة . ولما جرت العادة بأن أكثر الناظرين والسامعين ، يجتمعون عند انعقاد أمثال هذا المحفل ؛ فالمتيقنُ : أنه يجتمع من الجانبين أكثر الأمراء من الانكليز ، وأكثر أهل البلدة . ولا يكون لأحد دخل فى المباحثة . إلاَّ إن خطر ببال أحد قول حسن ، أو كلمة مستحسنة ؛ فلا يكون له ممانعة عن الإظهار ، وتكون الممانعة عن الدخول فى المناظرة . ويكون هذا الأمرُ منحصرا فى الاثنين الاثنين ، اللذين تقررا من

كل جانب .

فى ٢٥ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثالث من الفاضل النحرير : وصلَ كتابكم الكريم فى جواب كتابى ، وظهر أنكم رضيتم بِفَسْخ الشرط الرابع ، واستحسنتم كون الاثنين للاثنين من الجانبين ، وقبلتم أن يكون الحكيم « محمد وزير خان » شريكا لى . وجعلتم القسيس « فرنج » شريكا لكم ، وطلبتم مهلة أسبوعين ؛ لأجل عذر عَزْم القسيس « فرنج » إلى « عِلِى كُره » وغيرها . ولا يخفى عليكم : أن إقامتى فى هذه البلدة كإقامة المسافرين ولا أحب زيادتها . وقد طلبت منكم فى الكتاب السابق توضيح الشرط الثانى ، ولكنكم ما أوضحتموه فى الجواب ؛ فالآن استدعى منكم ثلاثة أمور معتمداً على لطفكم :

الأول : أن لا تستدعى مهلة أخرى غير مهلة الأُسبوعين التى قبلتهُما ؛ اتّباعا لأمركم .

والثانى : إيضاح الشرط الثانى لأتكلم عليه من القبول أو عدمه .

والثالث : أن تخبرونى عن تعيين المكان فى هذين الأسبوعين ، قبل يوم المناظرة بثلاثة أيام أو أربعة .

﴿ والسَّلَامُ على مَن اتَّبَعَ الهُدَى ﴾[(١)]

٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٦ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصلَ كتابكم الكريم وانكشفَ مقصودُه ، ولا تمتد مدة رجوع القسيس « فرنج » أزيد من أسبوعين إن شاء الله . فلا تتفكروا لأجل هذا الأمر . وإذا جاء . أُخبركم . وينعقدُ محفل المناظرة فى « الخان » الذى كان فيه مدرسة فى السابق ، وتكون جلسة المناظرة وقت الصبح ، من الساعة السادسة والنصف ، إلى الساعة الثامنة ؛ لأن أمراء الانكليز لا يتحملون الجلوس أزيد من هذا . ولا أقدرُ على تعيين يوم المناظرة الآن . وأُخبركم عنه

---

(١) طه ٤٧

بعد رجوع القسيس « فرنج »

وتوضيحُ الشرط الثانى : أنكم أشرتم فى المكتوب الأول : أنه يُتكلم بعد مباحثة النسخ والتحريف فى المسألة التى يكونُ عليها اتفاق الفريقَيْن . فجعلت هذه الإشارة قانونا فى مكتوبى . وكتبتُ : أن المباحثة تكون أوّلا على النسخ ، والتحريف ، ثم على أمر يكون مختار الفريقين . وأنا أستدعى أنها تكون على نبوة نبى الإسلام ، بأن توردوا الدلائل التى تكون مثبتة لرسالته .

فى ٢٧ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الرابع من الفاضل النحرير : وصلَ كتابكم الكريم ، وعلمتُ : أن مدة المهلة لا تتجاوز عن « الأسبوعين » وأن الجلسة تكون فى « الخان » الذى كانت المدرسة فيه . وأن وقت الجلسة يكون وقت الصبح من الساعة السادسة ونصف ، إلى الثامنة ، ففرحت فرحا كثيرا . بإدراك مضمون الفقرة الأولى . وقبلت الأمر المندرج فى الفقرة الثانية برضا القلب .

لكنى لا أبادر على قبول مضمون الفقرة الثالثة لأمرين :

الأول : أن الظاهر أنكم تجيبون فى هذه المباحثة يوما واحدا ، والمدة ساعة ونصف ، ويضيع منها أيضا فى انتظار الناس مقدار نصف ساعة ، ففى الباقية لا يمكن انفصال المسألة الواحدة ؛ فضلا عن انفصال المسائل الثلاث العظيمة الأخرى ، التى تقصدون المباحثة فيها .

والثانى : ان الحكيم « محمد وزير خان » ليس له فرصة فى وقت الصبح ؛ لاشتغاله فى هذا الوقت بأمر « خسته خانة »[1] وإنى لست بمحتاج إلى إعانته وشركته ، خاصة فى هذ المباحثة . وليس له شوق إلى هذه الأمور أيضا . لكنى لا أعرف فى هذا البلد غيره ، ممن له معرفة بلسان الانكليز ، وتقع الحاجة فى المناظرة إلى تصحيح النَّقل ، والرجوع إلى المنقول عنه يقينا ، ولأجل هذه الضرُورة الشديدة ، جعلتُه شريكا . وحيث أنَّ لكم هِمَّة عالية فى أمثال هذا الأمر ، وحصل لكم الامتياز عن جميع القسيسين ؛ التمسُ منكم أنه لابد لكم

(١) خجسته خان : مستشفى

من أن تقبلوا هذين الأمرين ، لإثبات الحق :

الأول : أن تُوَسِّعوا فى الوقت ؛ ولاحظوا أن تعُطوا الناس السامعين غير هذا القدر من الوقت الذى حددتموه فى أن يجلس كل واحد منهم إلى ما يشاء ويذهب متى يشاء . وأنتم لا تقومون قبل تصفية المسائل . وسيكون فى هذ الصورة أناس كثيرون من النصارى والمسلمين والمجوس موجودين إلى آخر الجلسة ، إن شاء الله ؛ حتى وإن ذهب الأمراء العظام من الانكليز . وإن لم تقدروا أن تتحملوا هذه المشقة فى يوم واحد ؛ فعينوا فى كل يوم ساعة ونصف إلى أن يحصل الفراغ عن تصفية هذه المسائل .

والثانى : أن تكون الجلسة يوم الأحد بعد الساعة العاشرة ؛ لأنه يكون الفراغ فى هذا اليوم لجميع متعلقى دولة الانكليز ، ويكون لكم الفراغ أيضا فى هذا اليوم ، بعد الساعة العاشرة ، عن العبادة المقررة ، وللحكيم عن أمر « خسته خان » ولجميع الناس ، سواء أكانوا أمراء الانكليز أو أهل البلد ، عن جانب الأكل والشرب . وإن كان لكم عذر فى يوم الأحد ؛ فعينوا يوما آخر بدله ، بعد الساعة العاشرة .

فى ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد يوم الثلاثاء .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، ووقفتُ على العُذْريْن اللذين كتبتموهما لأجل عدم قبول الفقرة الثالثة المندرجة فى كتابى . وما ظننتم أنى أحضر مجلس المناظرة يوما واحدا فقط ؛ فظنٌّ غير صحيح . بل أحضرُ إلى انفصال المسائل المتنازعة . والجلساتُ التى تقع إليها الحاجة لتصفية هذه الأمور تنعقدُ . ولكن مقدار الجلسة ووقتها يكونان كما كتبتُ فى العريضة السابقة لا غير ؛ لأن أمراء الانكليز ليس لهم وقت أنسبَ منه فى أمثال هذا الأمر ، ولا يمكن يوم الأحد كما جوزتم ، ويتعسر انعقاد الجلسة على التواتر فى كل يوم . نَعَمْ يمكنُ فى كل أسبوع مرتين أو ثلاث مرات . وأُخبركم عن تعيين أيام انعقاد الجلسة بعد رجوع القسيس « فرنج »

فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الخامس من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وصرتُ متعجبا غاية التعجب . لأنكم لا ترضون بتبديل الوقت ومقداره ، ولا ترضون أيضا أن تكون المباحثة يوم الأحد ، ولا بمجىء كل يوم على التوالى ، بل كل أسبوع مرتين أو ثلاث مرات . والظاهر أنكم تفرون من المباحثة التقريرية ؛ فلا توسعون وقت الجلسة ، ولا ترضون بتبديله . انظروا إلى أنى مسافر ، ولى هَرْج كثير فى الإقامة بهذا البلد . ومع ذلك طلبتم مهلة أسبوعين ، بعذر سفر القسيس « فرنج » وقبلتُها . ولا تقبلون تبديل الوقت الذى فيه عذر قوى لشريكى ؛ لاشتغاله بأمر « خسته خانه » والعذرُ بأن أمراء الانكليز ليس لهم وقت أنسب منه : ضعيف ؛ لأنا لو فرضنا أنهم لا يحضرون فلا بأس ؛ لأن أناسا كثيرين آخرين من المسلمين والنصارى يحضرون .

وهذه المباحثة ليست موقوفة على حضور هؤلاء الأمراء [فى رأيى] وإن كانت موقوفة فى رأيكم على حضورهم ، فالغالب أنهم — وكذا سائر الناس — يكونون فارغين بعد غروب الشمس . فعينوا هذا الوقت . ولو كنتُ أعرف فى هذا البد أحداً معتمدا عارفا بلسان الانكليز ، غير الحكيم المذكور ؛ لجعلته شريكا لى .

ولقد اخترت المباحثة التقريرية لأجل أن الانفصال فيها يكون أسرع من المباحثة التحريرية . وهذا الأمر أنسب وأليق بغربتى . وإذا كانت المباحثة التقريرية فى الأسبوع مرة أو مرتين ، ولا يكون مقدارها إلا ساعة ونصفا . فلا رجحان لها على المباحثة التحريرية . ولا يحصل السرور للسامعين ، ولا ينقطع الكلام فى كل مرة على محله . بل يحتاج الى إعادته فى المرة الثانية . ولابد من مدة طويلة ، أنا لا أقدر على تحمّلها فى هذه المسافرة .

فألتمسُ منكم أن تتركوا الوقت الذى من طلوع الشمس إلى الساعة العاشرة ، وتعينوا وقتا آخر ، يكون مناسبا لكم ، سواء أكان فى النهار أو فى الليل ؛ لأنه لا عذر لنا بوجه من الوجوه فى غير الوقت المذكور ، فى سائر أجواء النهار والليل . ولابد من المجىء فى كل يوم ، إلى انفصال المسائل

المتنازعة ؛ لتتم المناظرة فى أيام معدودة . وإن وقع عليكم فى تلك الأيام مشقة ، فإن تحملها من محاسن أخلاقكم - ومحاسن أخلاق القسيسين ليس ببعيد - وإن لم يكن التماسى هذا مقبولا عندكم ، لعذر ما ؛ فتصوروا أن كتابى هذا كتاب أخير ، وأخبرونى إلى الغد قبل صلاة الجمعة ؛ لأقطع هذا الرجاء ، وأرجع إلى « دهلى » بعد أداء صلاة الجمعة ، إن اتفق . وإلاَّ ففى يوم السبت ، ولا أضيع أوقاتى فى الغفلة والعبث .

فى ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٣٠ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس :

الخطاب الأول : وصلَ كتابكم الكريم ، وانكشفتُ الحالات المندرجة فيه . ولقد نسبتم إلىّ فيه لفظ الفِرَار ، وهو مخالف لدأب تحرير أرباب الترتيب . وأى مانع لى أن أنسب هذا اللفظ إليكم أيضا فى القبول وعدمه ، اللذين وقعا بينى وبينكم فى الأمور المتعلقة بهذه المباحثة ، لأنكم ما سلمتم الأمور المرضية لى ، لكن هذا اللفظ غير مناسب لى جدا . لذلك لا أقدر أن أكتبه . وما كتبتموه فى تعيين الوقت بعد الساعة العاشرة . سواء أكان فى النهار أو بعد غروب الشمس فإنى سأشاور فيه واحدا أو أثنين من أمراء الانكليز ، ثم أخبركم ، ولقد كتبتُ إليكم فى الكتاب السابق : أنكم تُوردون دلائل إثبات نبوة نبيكم ، بعد الفراغ من مباحثتى النَّسخ والتَّحريف . وما كتبتم فى جوابه أى شيء من القبول أو عدمه . فإن كتبتم يكونُ حسنا .

فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٤ .

الخطاب الثانى من القسيس فى الرد على الخطاب الخامس للفاضل النحرير : وعدتُ فى كتابى العاجز الذى أرسلتُه أمس فى جواب كتابكم الكريم ؛ أنى أُشاور واحدا أو اثنين من أمراء الانكليز فى أمر الوقت الذى جوَّزتم ، ثم أخبركم . فشاورتُ اليوم فما استحسن أحد من المستشارين الوقت المذكور . فيكون وقتُ المباحثة هو الوقتُ الذى أخبرتُ عنه فى الكتاب

السابق . أعنى وقت الصبح من الساعة السادسة والنصف إلى الساعة الثامنة . ولما كان لكم عذر لعدم فراغ الحكيم ؛ ذهبتُ اليوم إلى الحكيم « مارى » لأحصل على إجازة للحكيم « محمد وزير خان » وحصلتُ منه على الإجازة لحضور الحكيم « محمد وزير خان » وقتَ الصباح فى جلسة المباحثة . فقال الحكيم « مارى » : أنا أُجيزه . ويكون عدم حضوره فى « خسته خانه » يوم المباحثة معكم فما بقى لكم الآن فى أمر الوقت عُذْر ، وكتبتُ إطلاعا لكم . وأنا انتظر جواب الكتاب الذى أرسلتُه أمس . فأرجو منكم جواب الكتابَيْن .

فى ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب السادس من الفاضل النحرير : وصل إلىَّ كتابان كريمان منكم ، وانكشف منهما : أنَّ رضاكم : إنْ تباحثوا فى نبوة حضرة خير البشر ﷺ بعد الفراغ من مباحثتى النسخ والتحريف . وأن من المستحسن فى رأيكم عدم تبديل الوقت . ولذلك حصلتم على إجازة من الحكيم « مارى » للحكيم « محمد وزير خان » وأنا أستحسنُ أن يُباحث أوَّلا : فى مسألة التثليث بعد الفراغ من مباحثة المسألتين المذكورتَيْن ، ثم يُباحث ثانيا : فى مسألة النبوة ؛ لأن مسألتى التثليث والنبوة — وإن كانتا أشد أنواع المسائل الأخرى المتنازع فيها بين النصارى والمسلمين بعد مسألتى النسخ والتحريف — فإن أهل الاسلام يُنكرون الأولى ، ويثبتون الثانية . والنصارى يعكسون وجوبا . لكنكم قلتم فى بعض تأليفاتكم : « إنكارُ التثليث دليل من أدلة إبطال نبوة محمد » ﷺ . فعلى رأيكم « مسألةُ التثليث مدارُ . إبطال النبوة » وقبلتُ الأمر الثانى بكمال رضا الخاطر . وإن لم يظهر لى وجه حسن لعدم تبديل الوقت ؛ لأن العذر كان لأجل الحكيم « محمد وزير خان » وقد ارتفع بتحصيلكم الإجازة له .

وسأحضرُ يوم انعقاد الجلسة ، وقت الصباح ، إن شاء الله . لكنى قد التمستُ منكم فى الكتاب المرسل فى ٣٠ مارس : إنه لابد من حضوركم كل يوم غير يوم الأحد ، إلى انفصال المسائل المتنازعة . ولا أكلفكم يوم الأحد . فإن لم يظهر عذر من جانبكم ، فى حضور يوم غير يوم الأحد ، لا يظهرُ من جانبى أيضا عذر مَّا . وأذِنتكم مرارا فى قبول هذا الشرط لأجل أنى

مُسَافر .

فى ٢ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ١ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم فى جواب الكتابَينُ ، وانكشف الحال . وكتبتم بناء على وجه غير ضرورى : أن مسألة التثليث ، تُقَدَّم على مسألة إثبات نبوة نبى الإسلام . وكان اللائق عدم تغيير الأمر الذى جَوَّزتُ عن محله ، فإنى لم أغير الأمور المجوزة لكم . ولا عذر لى فى مباحثة التثليث . وأقبلُ تقديم هذا المبحث على مبحث النبوة ، بشرط أن تتوجهوا توجها تاما إلى اختتام المباحثة . وما كتبتم من حضورى كل يوم فى جلسة المباحثة ؛ فقد كتبتُ أولا فى جواب كتابكم المكتوب ٣٠ مارس : أن حضورى وحضور أمراء الانكليز كل يوم غير ممكن . نَعَمْ . يُعَيَّن من كل أسبوع أيام لحضور جلسات للمباحثة . وهذا الأمر أيضا موقوف على رجوع القسيس « فرنج » وأظن أن الأسبوع الأول لا ينعقد فيه أزيد من جلستين ؛ لأن يوم صلب المسيح يكونُ فيه . لكن الأسبوعات التى بعده ، الأغلبُ أن يعين من كل منها ثلاثة أيام أو أربعة أيام لهذا الأمر .

فى ٣ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب السابع من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم وانكشف مضمونه . وكتبتم : أن قبول تقديم مبحث التثليث على مبحث النبوة ، مشروطٌ بأن يكون الفقير متوجها توجها تاما إلى اختتام مباحثة النبوة ، وأنكم لا تحضرون فى الأسبوع الأول أزيد من مرتين ؛ لأجل أن يوم صلب حضرة المسيح فيه – على زعمكم – وتحضرون فى الأسابيع التى بعده . فى كل أسبوع ثلاث مرات أو أربع مرات . فشرطكم مقبول ، وأتوجَّهُ فى مباحثة النبوة بعد مباحثة التثليث – كما أمرتم – وما لم يظهر عذر من جانبكم ، لا يظهر من جانبى . وانفصال المسائل الأربعة تحتاج إلى مدة . وأنا مسافر . وعذركم فى الأسبوع الأول مقبول . فأرجو فى الأسابيع الباقية : أنَّ حضوركم إن لم يكن فى كل يوم ، فلابد أن لا يكون أقل من أربعة أيام فى كل أسبوع .

فى ٥ رجب سنة ١٢٧٠ و ٤ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من القسيس : كنتُ اليوم أُطالع كتاب « إزالة الأوهام » من مؤلفاتكم ، فرأيتُ فى آخر الصفحة ٥١ هذه الفقرة : « ما كتبَ القسيس « بافاندر » فى « حل الإشكال » من أنه لم تظهر عبادة الأصنام من نبى ؛ فمن أعجب الإفادات » ولا يتذكر العبد أنه كتب هذا . وما أحلتم فى تأليفكم إلى صفحة معينة من « حل الإشكال » لأرى فيها ؛ فأرجو من لطفكم أن تكتبوا نِمْرة الصفحة التى كتبتم فيها هذا .

فى ٥ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثامن من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم وانكشف ما فيه وتقررت المناظرة التقريرية فى أربع مسائل . هى أُمهات المسائل المتنازعة فيما بين أهل الإسلام والنصارى . وأرجو أن لا تقع المباحثة التحريرية الى انفصالها ؛ فى غيرها – هو أجنبى منها – بل لابد أن يكون انفصالها أولا ملحوظا للجانبين . نَعَمْ . إذا كان الخَصْم قد اطلع فى تأليفات خصمه على شيء متعلق بمسألة من المسائل المذكورة ؛ يسأل عنها عند وقت المباحثة فى تلك المسألة ويكون الجوابُ لازما على ذمة الخصم . وإن سألتم عن شيء آخر تحريرا أو تقريرا بعد الفراغ من المسائل المسطورة ؛ أسمعُ بكمال الرضا وأجيبُ عنه على حسب الاستطاعة . وإن ظهر لى شيء يُستحسن استكشافه منكم أسألكُم .

فى ٧ رجب سنة ١٢٧٠ و ٦ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من القسيس : جاء القسيس « فرنج » البارحة ، وتقررت جلسة المناظرة يومين متتاليين : الاثنين والثلاثاء . أعنى العاشر والحادى عشر من نيسان الإفرنجى ، فى الوقت المعلوم ، على المكان المُجَوَّز ، وبعدهما لا تكون الفرصة فى ذلك الأسبوع – كما كتبت سابقا وتنعقدُ الجلسة فى الأسبوع الثانى – كما كتبتُ اطلاعا .

وتكون المباحثة فى المسائل المتنازعة على هذا الترتيب : تكونون أولا –

على ما هو مسطح نظركم – معترضين على النسخ والتحريف والألوهية والتثليث ، ويكون هذا العبدُ مجيبا . ثم يكون هذا العبد معترضا على نبوة رسول الإسلام ، وتكونون أنتم مجيبين فقط .

ولعل مضمون كتاب العجز ، الذى أرسلتهُ ؛ لاستكشاف ثمرة صفحة « حل الإشكال » صار محمولا على المعانى غير المقصودة لى . فصدر الجواب على طريق آخر . وحقيقة الأمر : أننى وأنا أطالع كتاب « إزالة الأوهام » رأيتُ فى ذلك اليوم الفقرة المعلومة المندرجة فيه . فتأملتها تأملا كثيرا ؛ لكننى ما تذكرتُ أنى كتبت مثلها فى « حَلِّ الإشكال » فلذلك استفسرت بلا تكلف . لأرى ماذا كتبتُ ؟ ولا علاقة للأمور المجوزة فى المباحثة لها . وهذا العبد راض غاية الرضا أن توردوا اعتراضا على أمر من الأمور المندرجة فى مؤلفاتى ، بشرط أن يكون لهذا الأمر تعلق ومناسبة بالمسائل المتنازعة كما كتبتم فى مكتوبكم .

فى ٧ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب التاسع من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفَ أن الجلسة تقررت يومين متواليين الاثنين والثلاثاء ، فى العاشر والحادى عشر من نيسان الأفرنجى ، فى الوقت والمكان المجوزين ، وسأحضر فى اليومين المذكورين على التوالى ، فى الوقت المعلوم ، على المكان المعهود . وتكونُ المناظرة على الترتيب الذى كتبتم فى المسائل الأربع .

فى ٩ رجب سنة ١٢٧٠ و ٨ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم السبت .



مبحث النَّسْخ

انعقدتْ جلسة المباحثة الأُولى فى الحادى عشر من رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة ، والعاشر من نيسان الإفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد ، يوم الاثنين ، وقْت الصبح ، فى « خان عبد المسيح » وحضر فى تلك الجلسة « راسمت » حاكم صدر ديوانى [أى مشير الضبطية] و « كرسجن » سكرتير صدر يورد [أى مستشار النظارة المالية] و « وليم » حاكم المعسكر [أى حاكم قشلة] و « ليدلى » المترجم الأول للدولة الانكليزية والقسيس « وليم كلين » والمفتى الحافظ « رياض الدين » والفاضل « فيض أحمد » سرتشته دار صدر بورد [أى باشكاتب النظارة المالية] والفاضل « حضور أحمد » والفاضل « أمير الله » وكيل راجه بنارس ، والفاضل « قمر الاسلام » إمام الجامع الكبير فى « أكبر آباد » والكاتب « خادم على » صاحب مطلع الأخبار ، والفاضل « سراج الحق » . وكان أناس آخرون غيرهم أيضا من المسلمين والنصارى ومجوس الهند ، زُهَاء خمسمائة أو ستمائة .

فقام القسيس « بافاندر » أوَّلا ، وقال رافعا صوته : « أيها الحاضرون .. اعلموا أن هذه المباحثة تقررتْ باستدعاء الفاضل [يعنى الفاضل النحرير رحمت الله] وقبلتُها باستدعائه ، وإن لم تكن عندى مفيدة إفادة يُعتَدُّ بها ، وأردتُ أن أُوَضح دلائل أحقيَّة الدين المسيحى بين أيدى المسلمين ، وتكونُ هذه المباحثة فى النسخ ، والتحريف ، وألوهية المسيح مع التثليث ، ونبوة محمد ﷺ وأحقية القرآن . ويكون هذا العبد مجيبا فى المسائل الأُربع الأولى ، ويكون الفاضلُ معترضا . وفى المسألتين الأُخريين يكون الفاضل مجيبا وهذا العبد معترضا »

ثم جلس القسيس . فاعترض الفاضل النحرير المناظر على عبارتين من الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحَقِّ » :

العبارة الأولى : فى الصفحة ١٤ [من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ فى لسان أردو] هكذا : « **يَدَّعى القرآن والمفسرون فى هذا الباب** [أى النسخ]

أنّه كما نُسخ التوراة بنزول الزبور ، ونُسخ الزبور بظهور الانجيل ؛ فكذلك **نُسخ الإنجيل بسبب القرآن** » انتهت .

والعبارة الثانية : فى الصفحة ٢٠٠ [من النسخة المذكورة] هكذا : « **لا أصل لادعاء الشخص المحمدى بأن الزبور ناسخ للتوراةوالإنجيل ناسخ لهما** » انتهت .

وقال : إنكم نسبتم هذه الدعوى إلى القرآن والمفسرين ، ولا يوجد ذكرها فى موضع من القرآن ، فى تفسير من التفاسير بل صرِّح خلافُه . ففى التفسير « فتح العزيز » [للمحدث عبد العزيز الدهلوى – قدِّس سِرُّه –] ذيل تفسير الآية السابعة والثمانين من سورة البقرة . أعنى : ﴿ **ولقد آتينا موسى الكتاب** ﴾ .. الآية : « قفينا بعد موسى عليه السلام بالرسل ، مثل يشوع وإلياس واليَسَع وصموئيل وداوود وسليمان وإشَعياء وإرمياء ويونس وعزَير[1] وحِزْقيال وزكريا ويحيى ، وغيرهم – عليهم السلام – كانوا كلهم على شريعة موسى – عليه السلام – وكان المقصود من إرسالهم : إجراءُ أحكام تلك الشريعة التى كانت تندرسُ بسبب تكاسل بنى إسرائيل وتهاونهم ، وتتغيرُ وتتبدل بسبب تحريفات علماء السوء منهم » انتهى .

وفى التفسير الحسينى : ذيل تفسير الآية ١٦٣ من سورة النساء وهى : ﴿ **وآتينا داوود زبورا** ﴾ : « أعطينا داوود كتابا اسمه زبور ، وكان مشتملا على الحمد والثناء وخاليا عن الأوامر ، وكانت شريعة داوود عليه السلام هى شريعة التوراة بعينها » إنتهى .

وهكذا فى الكتب الأخرى الإسلامية .

قال القسيس : أتقولون : إن الإنجيل منسوخ أم لا ؟ قال الفاضل النحرير : نحن نعتقد نسخه بالمعنى الذى سَيُذكر . لكن المطلوب منكم ههنا تصحيحُ النقل ، وإظهار : أن ادعائكم فى الموضعين غَلَط . [فإن الزبور ليس

---

(١) فى كتابنا نقد التوراة – أسفار موسى الخمسة بينا حقيقة عزير الذى هو عند أهل الكتاب مُسمى بـ « عَزْرا »

بناسخ للتوراة ، ولا بمنسوخ من الإنجيل]

قال القسيس :سمعت ذلكمن بعض الذين وقع اتفاق البحث معهم . قال الفاضل النحرير : بعيدٌ من إنْصافكم : أن القول الذى تسمعونه من أحد من المسلمين ؛ تنسبونه إلى القرآن والتفاسير . وبالجملة : لا شك أنه [أى ادعاء كون الزبور ناسخا للتوراة ومنسوخا من الانجيل] غلط . قال القسيس : نَعَمْ .

قال الفاضل النحرير : هل اطلعتم على معنى النسخ المصطلح عليه فيما بين أهل الإسلام ، ومحلّه ، أم لا ؟ قال القسيس : بَيِّنوا . قال الفاضل النحرير : هذا النسخ عندنا إنما يَرِد على الأوامر والنواهى . ففى تفسير « معالم التنزيل » : « النسخَ إنما يعترض على الأوامر والنواهى دون الأخبار » .

ومُحصلُه : أنه لا يُعترض على القصص والأخبار ، بل على الأوامر والنواهى فقط . فلا نعتقدُه فى القصص والأخبار ، وكذا لا نعتقده فى الأمور العقلية القطعية ، مثل : أن الله موجود . ولا فى الأمور الحِسيَّة مثل ضوء النار وظلمة الليل . وفى الأوامر والنواهى أيضا تفصيل . لأنه لابد أن تعلق بحكم عملى يحتمل الوجود والعدم . فالحكمُ الواجب مثل الإيمان بالله ، أو الممتنع مثل الشرك والكفر ؛ ليس بمحل النسخ .

والحكم العملى المحتمل للوجود والعدم قسمان : مُؤَّبد مثل قوله تعالى : ﴿ **ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا** ﴾[1] وهو ليس بمحل النسخ وغير مؤبد وهذا أيضا قسمان : مُؤَّقت مثل قوله تعالى : ﴿ **فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره** ﴾[2] وهذا أيضا ليس بمحل النسخ قبل وقته المعين . وغير مؤقت – ويسمى الحكم المطلق – وهذا هو محل النسخ . بمعنى : أن الله كان يعلم أن هذا الحكم يكون باقيا على المكلفين إلى الوقت الفلانى ، ثم يُنسخ . فإذا جاء الوقت أرسل حكما آخر ، هو مخالف للحكم الأول ، ولما لم يكن الوقت مذكورا فى الحكم الأول فعند ورود الثانى يُتخيل لقصور علمنا : إنه تغيير

(١) النور : ٤

(٢) البقرة : ١٠٩

للحكم الأول ؛ لكنه فى الحقيقة وبالنسبة إلى الله بيان انتهائه .

ونظيرُه بلا تشبيه : أن يأمر الأمير الخادم – الذى يعلمُ حاله – بخدمه من الخِدَم ، ويكون عزمه أن يأخذ من هذا الخادم هذه الخدمة إلى سنة مثلا . فإذا مضت المدة ؛ عزله من هذه الخدمة . فهذا بحسب الظاهر عند الخادم تغيير ، وأما فى الحقيقة وبالنسبة إلى الأمير فليس بتغيير .

أو نظيره أنَّ حكام الوقت يأمرون فى موسم الحر لأهل « دربار » أن يحضروا وقت الصبح ، ويكون قصدهم أن هذا الحكم يبقى إلى انتهاء الموسم ، وإن لم يصرحوا فى الظاهر . فإذا انقضى الموسم ، وصدر عنهم حكم آخر خلافه ؛ فهذا الحكم الثانى ليس مغيرا للأول فى الحقيقة ، بل مبين لانتهائه .

فالنسخ المصطلح عند أهل الإسلام : عبارة عن بيان انتهاء مدة الحكم العملى الشرعى ، المحتمل للوجود والعدم ، والمتخيل دوامه بحسب أوهامنا . قال القسيس : أى حكم من أحكام الانجيل منسوخ عندكم بهذا المعنى ؟ قال الفاضل : مثلُ حرمة الطلاق ونحوها . قال القسيس : أليس الانجيل كله منسوخا بهذا المعنى عندكم ؟ قال الفاضل النحرير : لا . لأنه وقع فى الأصحاح الثانى عشر من إنجيل مرقس هكذا : « اسمع يا إسرائيل . إن الرب إلهنا رب واحد ، وإن تحب الرب إلهك بقلبك كله ، وروحك كله ، وإدراكك كله ، وقواك كلها . هذا هو الحكم الأول . والثانى مثله : وهو أن تحب جارك كنفسك . وليس حكم آخر أكبر من هذين » .

ونحن لا نعتقد نسخ هذين الحكمين .

قال القسيس : لا يمكن نسخُ الانجيل قطعا ؛ لأن قول المسيح فى الآية ٣٣ من الأصحاح الحادى والعشرين من إنجيل لوقا ، هكذا : « السماءُ والأرض تزولان وكلامى لا يزول » .

قال الحكيم : هذا القول ليس بعام بل خاص بالخبر عن الحادثة التى أخبر عنها المسيح – عليه السلام – قبل تلك الآية . ومعناه : لو زالت السماء والأرض بالفَرْض ؛ لكان كلامى هذا لا يزول عن الحادثة ، التى أخبرتُ بها

عنها .

قال القسيس : إن هذا القول ليس بخاص بل عام . قال الحكيم : انظروا إلى عبارة تفسير « دوالى » و « رجرد مينيت » ذيل شرح الآية ٣٥ من الأصحاح الرابع والعشرين من إنجيل متّى . وهذه الآية مطابقة لآية إنجيل لوقا . وترجمة تلك العبارة هكذا : « قال القسيس « بيرس » : مراده تقعُ الأمور التى أخبر عنها يقينا . وقال « دين استاين هوب » : إن السماء والأرض إن كانتا غير قابلتين للتبدل بالنسبة إلى الأشياء الأُخر ؛ لكنهما ليستا بمحكمتين ، مثل إحكام إخبارى بالأمور التى أخبرتُ عنها ، فتلك كلها تزول وإخبارى بالأمور التى أخبرت عنها لا يزول ، والقول الذى قلته الآن لا يتجاوز شىء منه عن مطلبه » انتهت .

قال القسيس : عبارتُهما لا تنافى دعوانا ؛ لأن هذين المفسرَيْن لا يقولان : إن اخبارى عن الحوادث الإنْسية لا يزول وغيره يزول . قال الحكيم : لا علاقة لتحرير هذا الأمر بالآية المذكورة ، ليصرح به المفسران . قال القسيس : لا . وقول المسيح عام . قال الحكيم : أوردنا لإثبات ادعائنا شاهدين ، وأنتم تُصِرُّون على دعوى العموم بلا شاهد . فسكت القسيس . وما أجاب عن هذا ، بل قال : إن بطرس قال فى الآية ٢٣ من الأصحاح الأول من الرسالة الأولى هكذا : « أنتم مولودون ثانية لا عن زرع يفنى ، بل مما لا يفنى ، بكلمة الله الحية الباقية إلى الأبد » فثبت من هذا القول : أن كلام الله يبقى إلى الأبد ، ولا ينسخ .

قال الفاضل المناظر : وقع فى الآية ٨ من الأُصحاح الأربعين من سفر إشَعياء مثل كلام بُطُرس وقد نقلتموه فى « ميزان الحق » مع كلام بطرس ، وهو هكذا : « ييبس الحشيش ، وسَقَط الزهر ، وكلمة ربنا تدوم الى الأبد » ، ففى هذا القول أيضا : « وكلمة ربنا تدوم إلى الأبد » فيلزم أن لا يُنسخ أمر أو نهى من أحكام التوراة . وقد نُسخ مئات منها فى الملة النصرانية[1].

(١) المؤلف يعتقد أن الانجيل شريعة ويتحدث فيه على هذا الاعتقاد . والانجيل لفظ يدل على البشرى المفرحة أو الخبر السار وليس شريعة . لأن المسيح قال لعلماء اليهود : ما أتيت بشريعة غير شريعة موسى =

. قال القسيس : نَعَمْ التوراة منسوخ ؛ لكن كلامنا ليس فى التوراة . قال الفاضل النحرير : إن مقصودنا أن مقصودكم لا يثبتُ من كلام بطرس ؛ لأن إشَعياء عليه السلام أيضا قال مثل قوله ، وقد اعترفتم بنسخ التوراة . فالعذر الذى يكون من جانبكم فى كلام إشعياء فهو العذر بعينه من جانبنا فى كلام بطرس .

قال القسيس : نقلتُ قول بطرس على طريق السَّند ، ودليلنا هو قول

، إنما أتيت لآمركم بالعمل بشريعة موسى وأن تخلوا فى دين نبى الاسلام ﷺ إذا جاء يقول المسيح : « لا تظنوا أنى جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء . » (متى ٥ : ١٧) وقد أشاع النصارى كذبا أن للمسيح عليه السلام شريعة ، وأنها نسخت التوراة وواضح أن المؤلف مصدق لهذه الإشاعة : مع أن القرآن يكذبها بصريح العبارة ففيه أن المسيح مصدق بالتوراة فقط غير مهيمن ، أى ليس من حق المسيح الخروج على أحكامها بتقرير حكم جديد . فلو صدقنا الاشاعة للزم تكذيب القرآن فى قوله عن المسيح : ﴿ **وإذ قال عيسى ابن مريم لبنى إسرائيل إنى رسول الله اليكم مصدقا لما بين يدى من التوراة ومبشرا برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد** ﴾ (الصف : ٦) : (بيركليت) كيف يكون مصدقا للتوراة غير مهيمن ويأتى بشرع جديد ؟ وفى القرآن عن الجن : ﴿ **إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى** ﴾ (الأحقاف : ٣٠) فلو كان لعيسى تشريع لقالوا من بعد عيسى . أما قوله تعالى : ﴿ **وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه** ﴾ (المائدة : ٤٧) فليس معناه أن فى الإنجيل أحكام تختلف عن أحكام موسى فى التوراة ، لا . وإنما المعنى أن يعملوا بالتوراة فإن معنى ﴿ **بما أنزل الله فيه** ﴾ أى أن الله أمر فى الإنجيل باتباع شريعة التوراة فالحكم بالإنجيل هو الإحالة على الحكم بالتوراة . كما بين الإمام الزمخشرى فى تفسير سورة المائدة . والإمام ابن كثير فى تفسير سورة الأحقاف وكثير من المفسرين . وأما قوله تعالى عن المسيح : ﴿ **ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم** ﴾ (آل عمران : ٥٠) فليس معناه أن المسيح أعطى شريعة فيها تحليل لما هو محرم فى التوراة . لا .. وإنما المعنى أن علماء بنى اسرائيل قد ابتدعوا أحكاما من تلقاء أنفسهم ثقلت على الناس وشددت عليهم ، وهذه لمبتدعات حرمت على الناس ، ما كان فى الأصل مباحا مسكوتا عنه فى التوراة فبين المسيح لليهود أن المحرم عليهم من العلماء يجب أن يكون مباحا لأن الله لم ينص على حرمته فى التوراة وهذا التفسير هو الصواب ، وقد ذكره الإمام القرطبى فى تفسيره وآخرون كثيرون من المفسرين ووجه صوابه : أننا لو قلنا بتصديق المسيح للتوراة ثم بتحليله لما حرمته بعض نصوصها نقع فى تناقض تصعب ازالته . تناقض بين التصديق والحل الذى يفهم منه عدم التصديق . ووجه صوابه أيضا : أننا لا نجد فى الأناجيل المتداولة تشريعات للمسيح ، وإنما نجد أقوالا للمسيح تدل على احترامه للتوراة وعمله هو بها ، ووصاياه لتلاميذه ولليهود أن يعملوا بها ومن ذلك أنه شفى مريضا من البرص ، ثم قال له : « اذهب أر نفسك للكاهن وقدم القربان الذى أمر به موسى » (متى ٨ : ٤) ومن ذلك قوله : « على كرسى موسى ، جلس الكتبة والفريسيون ، فكل ما قالوا لكم أن تحفظوه فاحفظوه وافعلوه . ولكن حسب أعمالهم لا تعملوا » (متى ٢٣ : ٢ - ٣) لقد أوصى كما هو ظاهر بالحفظ وبالفعل .

المسيح . قال الفاضل : إن هذا القول فى حق الخبر المذكور ، الذى مرَّ ذكره ، وليس بعام ليكون مفيدا لكم . على أنه وقع فى الآية الثامنة عشر من الأصحاح الخامس من إنجيل متى : قولُ المسيح عليه السلام فى حق التوراة هكذا : « فإنى الحق أقول لكم : إلى أن تزول السماء والأرض ، لا يزول حرف واحد ، أو نقطة واحدة من الناموس حتى يكون الكل » وقد نسخ أحكام التوراة .

قال القسيس : ليس كلامنا فى التوراة . قال الحكيم : لم لا يكون كلامكم فى التوراة ؟ وعندنا : التوراةُ والانجيل مستويان ، وقد صرحتم فى عنوان الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحق » : أن الإنجيل وكتب العهد العتيق لم تُنْسخ فى وقت من الأوقات ، فلابدلكم من التأويل والاعتذارُ فى الآية المذكورة أيضا . وبمثل ذلك التأويل والاعتذار ، نُؤَول قول المسيح الذى تمسكتم به . قال القسيس : نعم ، كتبتُ هناك ؛ لكن كلامى مع الفاضل فى هذا الوقت فى الإنجيل فقط .

قال الحكيم : إن الحواريين لما نسخوا أحكام التوراة فى زمانهم ، ما بقى منها إلا أربعة أحكام : حرمةُ قرابين الأوثان ، والدم ، والمخنوق ، والزنا . ولم تبق الآن من حرمة هذه الأشياء غير الزنا . فوقع النسخ فى الإنجيل أيضا . قال القسيس : إن حرمة هذه الأشياء مختلف فيها بين علمائنا . قال البعض : إنها منسوخة ، وقال البعض لا ؛ ونحن نُحَرِّم قرابين الأوثان ، إلى الآن .

قال الفاضل النحرير : إن قديسكم بُولُس قال فى الآية الرابعة عشر ، من الأصحاح الرابع عشر من الرسالة الرومية هكذا : « إنى عالم ومتيقن فى الرب يسوع : أن ليس شىء نجسا بذاته ، إلا من يحسب شيئا نجسا ، فله هو نجس » وقوله فى الآية الخامسة عشر من الأصحاح الأول من رسالته إلى طيطوس هكذا : « كل شىء طاهر للطاهرين ، وأما للنجسين والغير مؤمنين ؛ فليس شىء طاهرا » ويُعلم من هذين القولين : حِلِّيَّة هذه الأشياء بل هما نصَّان فيها . فكيف تكون حليتها مختلفا فيها ؟ وكيف تُحَرِّمون قرابين الأوثان ؟ فتحير القسيس ، وقال : أفتى بعض العلماء بحلِّيَّة هذه الأشياء نظرا إلى تلك الآيات .

قال الفاضل النحرير : إن قول المسيح فى حق الحواريين فى الأصحاح

العاشر من إنجيل متى هكذا : « إلى طريق أُمم ؛ لا تمضوا ، وإلى مدينة للسامريين لا تدخلوا ؛ بل اذهبوا بالحَرِيِّ إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » وفى الأصحاح الخامس عشر من إنجيل متى ، وقع قوله فى حق نفسه هكذا : « لم أُرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » فأقر بخصوص نبوته ، إلى بنى اسرائيل . ووقع قوله فى خطابهم فى الآية الخامسة عشر من الأصحاح السادس عشر من إنجيل مَرْقس هكذا : « اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكْرِزوُا بالإنجيل للخليقة » فالقول الثانى ناسخ للأول . قال القسيس : إن المسيح نفسَّه نَسَخَ الحُكم الأول[1].

(١) هذا هو المثال الوحيد الذى ذكره المؤلف على وقوع النسخ فى الإنجيل من كلام المسيح . والأمثلة التى ستأتى بعد هذا المثال فى القسم الأول ثابتة على بولس ، وليست على المسيح لأن بولس هو الذى ادعى نسخ الإنجيل للتوراة ، والغى أحكامها على النصارى . فنصرانية اليوم ليست نصرانية المسيح بل بولس . وواضح أن المؤلف غير فاهم لكلام المسيح فى هذا الموضوع فإن كلام المسيح ليس الغرض منه تشريع مستقل عن تشريع موسى فى الطلاق ،إنما الغرض منه نصح وإرشاد . وبيان ذلك :

(ا) فى التوراة يجوز الطلاق بسبب قوى أو من غير سبب قوى ، لقوله : « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فان لم تجد نعمة فى عينيه ، لأنه وجد فيها عيب شىء ، وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته .. » الخ (تث ٢٤ : ١) فقوله « عيب شىء » يدل على سبب قوى ، أو غير قوى .

(ب) ويقول كتاب الأناجيل أن اليهود سألوا المسيح هذا السؤال : « هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لكل سبب » ؟ فأجاب المسيح إن الله خلق الرجل ليسكن إلى المرأة . وهما بذلك كجسد واحد . فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان أى أن المسيح لا يرغب فى الطلاق فقالوا له : « فلماذا أوصى موسى أن يعطى كتاب طلاق فتطلق » فقال المسيح : « من أجل قساوة قلوبكم ، أذن لكم أن تطلقوا نساءكم » فإن فى قساوة القلب أضرار بالزوجة أو بالزوج . فقالوا له : وما رأيك أنت فى الطلاق لأنه إذا كان الطلاق بسبب الزنا وحده لا يتزوج الرجل ؟ فقال المسيح : من رأيى أن يكون الطلاق بسبب قوى . ورأيى هذا ليس أمر إلزام وفرض ، بل رأى نصح وارشاد يقول المسيح : « من استطاع أن يقبل فليقبل » (متى ١٩ : ١٢) أى من قبل رأيى فليلتزم هو به ومن لا يقبله لا إثم عليه . فالمسيح لم يشرع حكما جديدا مخالفا لتوراة موسى فى حكم الطلاق كيف يكون ذلك وقد صرح بقوله : « ماجئت لأنقض الناموس » (متى ٥ : ١٧) .

يضاف إلى ذلك أن الأناجيل مختلفة فى هذا الموضوع ، اختلافا بينا . ففى إنجيل مرقس لا يجعل المسيح الزنا سبباً فى الطلاق وكذلك فى لوقا بل نجده ينصح بالتريث فى الطلاق يقول : « من طلق امرأته ، وتزوج بأخرى .. وإن طلقت إمرأة زوجها .. الخ » (مرقس ١٠ : ١١ – ١٢ لوقا ١٦ : ١٨) لم يقل من طلق امرأته علة الزنا أو لغير الزنا أو لغير الزنا كما قال فى متى : « من طلق امرأته إلا بسبب الزنا .. الخ » (متى ١٩ : ٩) فبين متى ومرقس ومعه لوقا هذا الخلاف كما رأيت .

قال الفاضل النحرير : قد أثبتُ هذا القدر وهو : أن النسخ فى كلام المسيح عليه السلام جائز . وأن نَسَخ هو بنفسه أو إذا ثبتت قُدرته على النسخ ؛ فأبوه أقدر منه ، لأنه أعظم منه على اعترافه فى الآية الثامنة والعشرين من الأصحاح الرابع عشر من إنجيل يوحنا وفيها يقول عيسى عليه السلام هكذا : « إن أبى أعظمُ منى » وأهلُ الإسلام يقولون : إن أبا المسيح الذى هو أعظم منه بشهادته – وعلى حد قوله – نسخَ أحكامَ الإنجيل بالقرآن . ولا يقولون : إن محمد ﷺ نسخها بنفسه . فلابد أن لايكون بعد ما فى نسخ أحكام الانجيل بالقرآن ، وأن يكون تمسكك بقول المسيح : « إن السماء والأرض تزولان ، وكلامى لا يزول » باطلا قطعا ، أو أن يكون معناه كما قال المفسر « دوالى » و « رجرد مينت » .

وبقيتْ فى قولكم خدشة أخرى – أُبينها إن أجزتم – قال القسيس : بيِّنوا .

قال الفاضل : إنكم كتبتم فى الفصل الأول من « ميزان الحق » : « أن ادعاء نسخ الإنجيل وكتب العهد العتيق بظهور القرآن باطل ، من وجهين :

الوجه الأول : يلزمُ من قبول النسخ أمْران :

الأول : أنَّ الله أراد أن يفعل أمرا حسنا بإعطاء التوراة ؛ لكنه لم يتيسر له ، فأعطى أفضل منه وهو الزبور ؛ ولما لم يحصل منه مرامه أيضا ؛ نسخه ، وأعطى الإنجيل . ولما صار حاله أيضا مثل ما سبق ، ولم يحصل منه فائدة ، حصل مرامُه عاقبة الأمر من القرآن . وإن جُوِّز هذا الأمر – والعياذ بالله – تبطلُ حكمة الله وقدرته ، ويكونُ الله مثل السلطان الإنسانى ، ضعيف العقل عديم الفهم . وهذا يمكن فى الذات الإنسانية الناقصة ، لا فى ذات الله الكاملة .

والأمر الثانى : لو كان القول الأول غير ممكن ؛ للزم من قانون النسخ هذا التصور : وهو أن الله أراد عمدا ، بالنظر إلى مصلحته وإرادته ، أن يعطى شيئا ناقصا غير مُوَصل إلى المطلوب ، ويبينه لكنه كيف يمكن أن يتصور أحد

مثل هذه التصورات الناقصة الباطلة فى ذات الله القديمة الكاملة الصفات » . انتهى .

وهذان الأمران لا يلزمان على المسلمين ؛ نظرا إلى معنى النسخ المصطلح عليه فيما بينهم . نَعَمْ يلزم على النصارى وعلى قِدّيسكم « بوُلُس » لأنه قال فى الآية الثانية عشر من الأصحاح السابع من الرسالة العبرانية هكذا : « فإنه يصيرُ إبطال الوصية السابقة [أى التوراة] من أجل ضعفها وعدم نفعها » ثم قال فى الأصحاح الثامن من الرسالة المذكورة هكذا : ٧ « فإنه لو كان ذلك الأول بلا عيب ، لما طُلب موضع لثان » ١٣ « فإذا قال جديد عتَّق الأول ، وأما ما عتق فهو قريب من الأضمحلال » فأطلق قديسكم على التوراة : إنه ضعيف عديم النفع ومعيب وقريب من الاضمحلال .

فسكت القسيس بعد سماعه ولم يجب بشيء .

ثم قال الفاضل النحرير : إن هذه الصفحات المعدودة التى كتبتموها فى إثبات امتناع النسخ واجبة الإخراج ؛ لأنها لا مناسبة لها بالمعنى المصطلح عليه لأهل الإسلام . قال القسيس فرنج : قد قلنا فى السابق [يعنى فى المباحثة السابقة وهى المناظرة الصغرى] إنه نُسخ من التوراة أحكامُ كانت إظلال للمسيح ، وكان نسخها مناسبا ؛ لأن المسيح كمَّلها . وأما البشارات التى كانت حق المسيح ؛ فهى غير منسوخة . ثم أخذ الإنجيل وقرأ هذه الآيات من الأصحاح العاشر من الرسالة العبرانية « لأن الناموس إذ له ظل الخيرات العتيد لا نَفْس صورة الأشياء ، لا يَقْدر أبدا بنفس الذبائح كل سنة التى يقدمونها على الدوام ، أن يُكمِّل الذين يقدمون » ٢ « وإلاَّ أفما زالت تقدم من أجل أن الخادمين مُطهرون مرة لا يكون لهم أيضا ضمير خطيا » ٣ « لكن فيهما كل سنة ذكر خطايا » ٤ « لأنه لا يمكن أن دم ثيران وتيوس يرفع خطايا » ٥ « لذلك عند دخوله إلى العالم ، يقول : ذبيحة وقربانا لم ترد ، ولكن هيأتَ لى جسدا » ٦ « بمحرقات وذبائح للخطيئة لم تُسرّ » .

وقال : إن التوراة وكذا كتب أخرى كانت بهذا القول إشارة إلى المسيح ، وكَمُلت بمجيئه ، وأن الله ما كان راضيا عن القرابين . ولا يوجد فى الإنجيل

إشارة إلى أحد ليصير الإنجيل منسوخا بمجيئه .

قال الحكيم : لو سُلِّم أن أحكام التوراة كَمُلت بمجيء « المسيح » فلابد من إفراد النسخ فى الأحكام التى نُسخت قبل المسيح .

قال القسيس فرنج : أى حكم هذا ؟ قال الحكيم : حُكم الذبح مثلا . لأنه مُصَرَّح به فى الأصحاح السابع عشر من سفر الأحبار ، ونسُخ بالآية ١٥ و ٢٠ و ٢٢ من الأصحاح الثانى عشر من الأستثناء . وقد أقر « هورن » فى الصفحة ٦١٩ من المجلد الأول من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ فى ذيل شرح هذه الآيات بمنسوخية هذا الحُكْم ، وصرح بأن هذا الحكم نسخ فى السنة الأربعين من هجرتهم من مصر ، قبل دخول فلسطين . وقرأ العبارة . فلما سمع القسيس « فرنج » هذه العبارة ، سكت .

قال الحكيم : كلامُنا إلى هذا الحين كان فى إمكان النسخ ، وكان مقصودنا فى هذا الوقت : هذا القدر فقط . وهو أن كون كلام الله منسوخا ؛ ليس بمحال . كما يَدعيه القسُس عموما ، وأنتم فى « ميزان الحق » خصوصا . فثبت إمكانُه ، ويثبتُ وقوعه بالفعل فى الإنجيل بعد ثبوت نبوة خير البشر ﷺ وفرق عظيم بين إمكان النسخ ، وبين وقوعه بالفعل .

قال القسيس « بافاندر » : نحن نُفَرق أيضا بين إمكانه ووقوعه بالفعل .

وتم الكلام فى النسخ ، فاشرعوا فى مبحث التحريف فجاء الكلام فيه .

تنبيه : ثبت عند الناظر الخبير من مبحث النسخ ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن كون كلام الله منسوخا : ممكن .

والثانى : أن النسخ وقع بالفعل فى أحكام التوراة – على اعترافهم –

والثالث : أنه وقع بالفعل فى بعض أحكام الإنجيل أيضا عندهم ، وظهر أن ما قاله صاحب « ميزان الحق » فى الفصل الثانى من الباب الأول فى إثبات امتناع النسخ ؛ تمويهُ صِرْف ، وكلام لغو . وأنَّ تمَسكُه وقت المناظرة بقول المسيح المندرج فى الأصحاح الحادى والعشرين من إنجيل لوقا ، كان لغوا وباطلا محضا والحمد الله .

مبحث التحريف

قال الفاضل المناظر النحرير [عامله الله بلطفه الخطير] : نلتمسُ أوَّلا : أن تبينوا لنا : أنَّ التحريف يثبتُ عندكم بأى وجه ، لتثبتَ المناظرةُ على ذلك الوجه ، ويتم الكلام عليكم ؟ فما أجاب القسيس بجواب واضح .

ثم قال الفاضل النحرير : كيف اعتقادكم فى كون مجموع كتب العهدين إلهاميا ؟ أكلُّ فقرة ، وكل لفظ من هذا المجموع [من أول أصحاح فى سفر الخليقة إلى آخر أصحاح فى سفر المشاهدات] كلام الله أم لا ؟ قال القسيس : لا نقول فى حق كل لفظٍ لفظ شيئا ؛ لأنا نعترف بسهو الكاتب . قال الفاضل : أتركُ الألفاظ التى وقع فيها سهو الكاتب ، وأسألُ عن غيرها من الألفاظ والفقرات . قال القسيس : لا نقولُ فى حق الألفاظ شيئا .

قال الفاضل النحرير : إن « يوسى بيس » المؤرخ قال فى الباب الثامن عشر من الكتاب الرابع من تاريخه : « ذكر « جستن » الشهير فى مقابلة « طريفون » اليهودى عدة بشارات . وادعى : أن اليهود أسقوطها من الكتب المقدسة » انتهى .

وقال : « واتسن » فى الصفحة ٣٢ من المجلد الثالث هكذا : « إنى لا أشك فى هذا الأمر وهو أن العبارات التى ألزم فيها « جستن » اليهودَ فى مباحثة « طريفون » بأنهم أسقطوها ؛ كانت تلك العباراتُ فى عهد « جستن » و « أرينيوس » موجودة فى النسخة العبرانية ، والترجمة السبعينية ، وأجزاء من الكتاب المقدس ، ولا توجد الآن فى نسخها . سيما العبارة التى قال « جستن » إنها كانت فى سفر إرمياء وكتبَ « سلبرجيس » فى حاشية « جستن » وكتب الدكتور « كريب » فى حاشية « أرينيوس » : أنه يعلم أن « بطرس » لما كتب الآية السادسة من الأصحاح الرابع من الرسالة الأولى كانت هذه البشارة فى خياله » انتهى .

وقال « هورن » فى الصفحة ٦٢ من المجلد الرابع من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ هكذا : « ادعى « جستن » فى كتابه فى مقابلة « طريفون »

اليهودى أن « عَزْرا » قال للناس : إن طعام عيد الفصح ، طعام ربنا المنجى ؛ فإن فهمتم الرب أفضل من هذه العلامة — يعنى الطعام — وآمنتم به ؛ فلا تكون هذه الأرض غير معمورة ، وإن لم تسمعوا وعظه تكونون سبب استهزاء للأقوام الأجانب »

. وقال « وائى تيكر » : « الغالبُ أن هذه العبارة كانت ما بين الآية الحادية والعشرين والثانية والعشرين من الأصحاح السادس من سفر عَزْرا » والدكتور « آدم كلارك » يصدق « جستن » انتهى .

فظهر من هذه العبارات : أن « جستن » الشهير ادعى أن اليهود أسقطوا عدة بشارات من الكتب المقدسة بالتحريف ، وأيّد « أرينيوس » دعوى « جستن » بعد ما ذكر عبارة « إرمياء » وصدق « كريب » فى حاشية كتاب « أرينيوس » وكذا صدَّق « سلبرجيس » فى حاشية كتاب « جستن » هذه الدعوى ، وكذا صدقها « وائى تيكر » و « آدم كلارك » و « واتسن » أيضا . والظن الغالب : أن هذه العبارات كانت موجودة فى النسخة العبرانية ، والترجمة السبعينية . فيلزم أحد أمرين : أما أن يكون « جستن » صادقا فى دعواه ، أو كاذبا فإن كان صادقاً ثبت ما قلنا وثبت تحريف اليهود وإن كان كاذباً فوا أسفى أن أعظم قدمائهم كيف كان كذابا واخترع من جانبه عبارات ، ادعى أنها أجزاء كلام الله ؟ [وبالجملة تحريف أحد الفريقين لازم البتة] .

قال القسيس : إن « جستن » كان رجلا واحدا وَسَهَا .

قال الفاضل النحرير : إن جامعى تفسير « هنرى » و « اسكات » صرحوا فى المجلد الأول : إن « اكستاين » كان يلزم اليهود بالتحريف فى أعمار الأكابر ، ويقول : إنهم حرفوا النسخة العبرانية ، وكان جمهور القدماء أيضا يقولون جميعاً : إن هذا التحريف وقع فى سنة ١٣٠ مائة وثلاثين من الميلاد .

قال القسيس : ماذا يكون بتحرير « هنرى » و « إسكات » لأنهما مفسران . والمفسرون غيرهم مئون .

قال الفاضل النحرير : إن هذين المفسرين ما كتبا آراءهما فقط ؛ بل بينا مذهب جمهور القدماء .

قال القسيس : إن المسيح شهد فى حق كتب العهد العتيق ، وشهادته أزيد قبولا من شهادة غيره . وهى هذه الآية ٤٦ من الأصحاح الخامس من إنجيل يوحنا : « لو كنتم تصدقون موسى لكنتم تصدقوننى ؛ لأنه كتب عنى » والآية ٢٧ من الأصحاح ٢٤ من انجيل لوقا ، وهى : « ثم ابتدأ من موسى ومن جميع الأنبياء يفسر لهما الأمور المختصة به فى جميع الكتب » والآية ٣١ من الأصحاح ١٦ من إنجيل لوقا وهى : « فقال له : إن كانوا لا يسمعون من موسى والأنبياء ، ولا إن قام واحد من الأموات يصدقون »

قال الحكيم : العجيبُ كل العجب أنكم تستدلون بالكتاب الذى هو متنازع فيه إلى الآن ، وندعى تحريفه . وما لم يحصل الفَصْل فى حق هذا الكتاب ، فالاستدلالُ به ليس بصواب . على أنا لو قطعنا النظر عن هذا القول ؛ يثبتُ من تلك الشهادة هذا القدر فقط وهو : أن هذه الكتب كانت موجودة فى ذلك الزمان . وأما تواتر ألفاظها فلا يثبت بها و « بيلى » الذى ذكرتم فى « حل الإشكال » كتابه فى الإسناد ، قد أقرَّ فى الباب السادس من القسم الثالث من كتابه المطبوع سنة ١٨٥٠ فى البلد « لندن » أنه يثبتُ بشهادة المسيح هذا القدر فقط.وهو : أن هذه الكتب كانت موجودة فى ذلك الزمان ، ولا يثبت بها تصديق كل جملة جملة ، وكل لفظ لفظ منها .

قال القسيس : لا نسلم لـ « بيلى » فى هذا الموضع . قال الفاضل النحرير : إن لم تسلّموا لـ « بيلى » فى هذا الموضع ، لا نسلم قولكم فى هذا الباب . وقولنا هو قول « بيلى » . قال الحكيم : قال يعقوب فى الأصحاح الخامس من رسالته : « قد سمعتم صبر أيوب ، وعلمتم مقصود الرب » ومع ذلك لا يُسلم أحد أن سفر أيوب الهامى ، بل وقع النزاع بين أهل الكتاب سلفا وخلفا فى أن أيوب هل هو اسم فرضى أم كان مُسماه موجودا فى سالف الزمان ؟ والرِّبى « مماني ديز » الذى هو من أعظم علماء اليهود و « ليكالرك » و « ميكايلس » و « سملر » و « استاك » وغيرهم من علماء النصرانية قالوا : إن « أيوب » اسم فرضى ، وكتابه قصة باطلة .

قال القسيس : عندنا أيوب كان شخصا ، وكتابهُ إن دخل فى شهادة

المسيح فهو إلهامى . قال الحكيم : إن « بولس » فى الرسالة الثانية إلى « تيموثاوس » : نقل أن « ياتَّاس » و « ويمبراس » خالفا موسى عليه السلام . ولم يُعلم أنه نقل عن أى كتاب جعلى [أى كتاب غير مقدس] فالنقل عن كتاب مَّا ، لا يدلُّ على أن المنقول عنه الهامى . قال القسيس : ليس كلامنا فى الكتب الجعلية وأوردتُ قول المسيح لتصديق كتب العهد العتيق ، وما لم يثبت أن الانجيل محرف ؛ تكونُ شهادة المسيح بهذا الأمر كافية ووافية .

قالْ الفاضل النحرير : إن كلامنا على مجموع كتب العهدَيْن . ويبعد من إنْصافكم أن تستدلوا بجزء من أجزاء هذه الكتب على أهل الإسلام . وما لم تثبتوا بالأدلة الأخرى عدم تحريف هذا المجموع ، لا يتم أى قول منها ، حجة علينا .

على أنه لا يثبتُ مقصودكم من شهادة المسيح بوجهين :

الأول : لأن حال هذه الشهادة ، كما حقق « بيلى » .

والثانى : لأنها لا تنافى التحريف ، الذى وقع بعدها ، كما وقع فى مدة أعمار الأكابر بعد مائة سنة على اعتراف جمهور قدماء النصارى .

قال القسيس : أوردنا لكتب العهد العتيق ، شهادةَ المسيح . وعليكم إثبات تحريف الإنجيل .

قال الحكيم : إنَّ قولكم هذا ، وإن كان غير صواب ؛ لما علمتَ فى ما مضى . لكنكم إن كنتم مشتاقين لثبوت تحريف الانجيل فاسمعوا .

وأخذ الانجيل . وقرأ الآية السابعة عشرة من الأصحاح الأول من انجيل مَتّى وهى هكذا :

« فجميع الأجيال من إبراهيم إلى داوود : أربعة عشر جيلاً ، ومن داوود إلى سبى بابل : أربعة عشر جيلاً ، ومن سبى بابل إلى المسيح : أربعة عشر جيلاً » .

وقال : بيِّنوا أن الأجيال الأربعة عشر كيف تتم على أى اسم فى الطبقة

الثانية ؟ .

قال القسيس : لا غرض لنا من هذا ؛ بل لابد أن تبينوا أن هذه العبارة توجد فى النسخ كلها هكذا أم لا ؟ .

قال الحكيم : تُوجد فى النسخ الموجودة الآن والمستعملة الآن فى الكنائس . ولا نعلم أنها كانت موجودة فى النسخ القديمة أم لا ؟ لكنها غلط يقينا .

قال القسيس : الغلط أمر ، والتحريف أمر آخر .

قال الحكيم : إن كان الانجيل كله إلهاميا ، ولا مجال للغلط فى الإلهام ، فلا شك أنه يكون لسبب التحريف فيما بعد . وإن لم يكن إلهاميا يثبتُ مطلب آخر ، وهو أن هذا الإنجيل ليس بكتاب إلهامى على رأيكم أيضا .

قال القسيس : إن التحريف لا يثبت إلاَّ إذا ثبت أن عبارةً لا تُوجد فى النُّسخ القديمة ، وتُوجد فى النُّسخ الجديدة .

فأحال الحكيم إلى الآية السابعة والثامنة من الأصحاح الخامس من الرسالة الأولى ليوحنا .

قال القسيس : إن التحريف وقع ههنا ، وكذا فى موضع أو موضعين آخرين .

ولما سَمِع « اسمت » حاكم صدز ديوانى [أى مشير الضبطية] وكان جالسا فى جنب القسيس « فرنج » سأله باللسان الانكليزى : ما هذا القول ؟ .

قال القسيس « فرنج » : إن هؤلاء أخرجوا من كتب « هورن » وغيره من المفسرين ستة أو سبعة مواضع فيها إقرار بالتحريف .

ثم التفت القسيسُ فرنج إلى الحكيم ، وقال بلسان « أردو » : إن القسيس « بافاندر » أيضا يُسلم بأن التحريف قد وقع فى سبعة أو ثمانية مواضع .

فقال الفاضل قمر الإسلام [إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد] للكاتب « خادم على » مهتم[1] مطلع الأخبار : « اكتبوا أن القسيس أقر بالتحريف فى

(١) مهتم مطلع الأخبار : صحفى .

سبعة أو ثمانية مواضع ، واطبعوا فى جريدتكم » .

قال القسيس بعد استماعه : نَعَمْ اكتبوا .

ثم قال : لا يلزم النقصان فى الكتب المقدسة ، وإن وقع التحريف بهذا القدر . وقد اختلفت العبارات يقينا بسهو الكاتبين .

قال الحكيم : إنَّ اختلاف العبارات ، عند البعض مائة ألف وخمسون ألفاً ، وعند البعض ثلاثون ألفا . فمختاركم أى قول من هذين القولين ؟ .

قال القسيس فرنج : التحقيق : أن هذه الاختلافات أربعون ألفا . وجعل القسيس « بافاندر » يقول : إنه لا يلزم النقصان من هذا القدر فى الكتب المقدسة . فلينصف واحد أو اثنان من أهل الإسلام أو من النصارى . والتفت إلى المفتى الحافظ رياض الدين . وقال مرارا : أنصفوا أنتم .

فقال المفتى : إذا ثبت الجعل [أى التحريف] فى موضع من الوثيقة ، فإن هذه الوثيقة لا تبقى مُعتبرة . ولما ثبت بإقراركم الجَعْل والتحريف فى سبعة أو ثمانية مواضع من الأناجيل ؛ فكيف يُعتمد عليها ؟ وهذا الأمر يعرفه الحكام الحاضرون فى هذه الجلسة معرفة جيدة وأشار إلى « أسمت » [مشير الضبطية] وقال : اسألوه . فسألوه . فلم يقل شيئا .

ثم قال المفتى : إذا كان اختلاف العبارات مسلما عندكم ، فإذا وُجدت عبارتان مختلفتان فهل تقدرون أن تعينوا أن إحداهما كلامُ الله جزما أم لا تقدرون ، أم أنَّ كلتاهما مشكوك فيهما ؟ قال القسيس : لا نقدر أن نعين إحداهما جزما .

قال المفتى : إن دعوى أهل الإسلام هى هذه : « إن هذا المجموع الموجود المستعمل الآن من كتب العهدين ليس كله كلام الله جزما » وقد ثبت بإقراركم هذا المعنى .

قال القسيس : زاد على الوقت الموعود نصف ساعة ، فتكون المباحثة غدا .

قال الفاضل المناظر النحرير : أقررتم بالتحريف فى ثمانية مواضع ، ونحنُ

نثبته إن شاء الله فى خمسين أو ستين موضعا بإقرار علماء النصارى.فإن كانت المباحثة على مقصودكم ؛ فلابد من مراعاة ثلاثة أشياء :

الأول : نطلبُ منكم السند المتصل لبعض الكتب . ولابد من بيانه .

والثانى : لابد من التسليم بالتحريف فى المواضع الخمسين أو الستين موضعاً التى أقر فيها علماء النصارى ؛ أو لابدَّ من التأويل . ولا نقول أنه يلزمكم تسليم قول « هورن » [الذى أوردها] طوعا أو كرها – وأنتم أدون من « هورن » – بل نقولُ : لابد أوَّلا من استماع هذه المواضع ، ثم اختيار أحد الأمرين ، أعنى : التسليم أو التأويل .

والثالث : مالم تفرغوا من التسليم بالتحريف فى هذه المواضع الخمسين أو الستين ، أو تأويلها ؛ لا تستدلوا بهذا المجموع علينا .

قال القسيس : نقبلُ بشرط . وهو أنى أسأل غدا : **أن الإنجيل الذى كان فى عهد نبيكم . أىّ إنجيل كان ؟** . .

قال الفاضل النحرير : هذا الشرط مقبول . ونبين غدا .

قال الحكيمُ : إن قلتم ؛ نبينُ الساعةَ .

قال القسيس : الآن طالت المدة ، وأسمعُ غداً .

ثم قام الفريقان .

وتمت الجلسة الأولى .

الجلسة الثانية : انعقدتْ هذه الجلسة يوم الثلاثاء الثانى عشر من رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة ، والحادى والعشرون من نيسان الأفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد ، وقت الصباح ، فى المكان المعهود . واجتمع فيها الخواص والعوام ، أزيد من الجلسة الأولى ، وكان من حضار تلك الجلسة : « اسمت » حاكم صدر ديوانى [أى مشير الضبطية] وريد حاكم صدر يورد [أى مشير النظارة المالية] ووليم حاكم المعسكر والقسيس وليم كالين ، والقسيس هارلى ، وغيرهم من أمراء الانكليز والمفتى محمد رياض الدين والفاضل أسد الله قاضى القضاة والفاضل فيض أحمد سرشته دار صدر يورد [أى باشكاتب النظارة المالية]

والفاضل حضور أحمد والفاضل أمير الله وكيل راجه بنارس ، والفاضل قمر الإسلام إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد والفاضل أمجد وكيل الدولة الانكليزية [أى دعوبة ناظرى] والفاضل سراج الحق والكاتب خادم على مهتم مطلع الأخبار وغيرهم من رؤساء البلد ، من عوام المسلمين والنصارى والمشركين زهاء ألف رجل وكانت الكتب الدينية أيضا بين أيدى الفريقين أزيد من الجلسة الأولى .

فقام القسيس « بافاندر » على آخر ست ساعات ونصف ، وأخذ « ميزان الحق » بيده ، وشرع فى قراءة العبارات التى فيه عدة آيات من القرآن من الفصل الأول من الباب اللأول . لكنه لما كان يغلط فى قراءة الآيات قال قاضى القضاة : « اكتفوا على الترجمة لأن المعنى يتبدل بتبدل الألفاظ » قال القسيس : أعفونا ؛ لأن هذا من قصور لساننا . والعبارات هى هذه : ﴿ **وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم ، الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم** ﴾[1].

وأيضا فى سورة العنكبوت : ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم وإلٰهنا وإلٰهكم واحد ونحن له مسلمون** ﴾[2].

وأيضا فى سورة المائدة : ﴿ **اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتو الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم** ﴾[3].

ثم قال : وهذا الأمر ظاهر على كل فرد من أمة محمد [ﷺ] وهو أن الذين أعطوا الكتاب ، ولقبوا بأهل الكتاب : هم اليهود والنصارى.كما ورد فى حقهم فى سورة البقرة أيضا : ﴿ **وهم يتلون الكتاب** ﴾[4]وأيضا.ومعلوم من القرآن ؛ أن الكتب التى أعطيها اليهود والنصارى هى التوراة والأنجيل . ففى سورة آل عمران : ﴿ **وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس** ﴾[5] فعلم : أن التوراة والانجيل كانا موجودين فى عهد محمد

---

(١) الشورى : ١٥
(٢) العنكبوت : ٤٦
(٣) المائدة : ٥
(٤) البقرة : ٢١٣
(٥) آل عمران : ٣ ، ٤

[ﷺ] وأن المحمديين جعلوهما هادين للدين بعد تسليمهما وأن التحريف لم يقع فيهما إلى زمان محمد [ﷺ] .

قال الفاضل المناظر النحرير : يثبتُ من هذه الآيات : هذا القدر فقط وهو أن كلام الله نزل فى الزمان السالف وأؤمن به .

والانجيل نزل فى الزمان السالف [كما يُفهم من هذه الآيات] وكانا موجودين فى عهد محمد ﷺ [وإن كانا محرفين كما تدل عليه الآيات الأخرى] ويبعد بوجه ما ، أن يكون التحريف لم يقع فى هذه الكتب إلى زمان محمد ﷺ : كيف ؟ وقد شنع الله على أهل الكتاب فى مواضع من القرآن لأجل تحريفهم. وكما نؤمن بحكم الآيات القرآنية أن كلام الله نزل فى الزمان السلف ؛ نؤمنُ أن التحريف قد وقع فيهما. ولذا جاء فى الحديث : « لا تُصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » [فالذى يوجد بين أيدى أهل الكتاب مثل التوراة والانجيل : محرف] .

قال القسيس : لا تذكروا فى هذا الوقت الحديث . بل اذكروا آيات القرآن فقط .

قال الفاضل : يثبتُ من الآيات أيضا : الأمران المذكوران ، كما أقررتم بهما فى « ميزان الحق » .

قال القسيس : يُعلم من آيات سورة البينة : أن التحريف لم يقع قبل زمان محمد [ﷺ] ثم قرأ من الفصل الثالث من الباب الأول هذه الآيات : ﴿ **لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة * رسول من الله يتلوا صحفا مطهرة * فيها كتب قيمة * وما تفرق الذين أوتو الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة** ﴾[1] وقال : يُعلم من هذه الآيات أن اليهود والنصارى حرفوا كتبهم بعد ظهور محمد [ﷺ] وشيوع دعوته ، لا قبلهما . ثم قال : إن صاحب « الاستفسار » الذى تعرفونه وهو الفاضل « آل حسن » بين فى هذه الآية فى الصفحة ٤٤٨ هكذا : « لم ينعزلوا

---

(١) البينة : ١ – ٤

عن اعتقاد النبى المنتظر ، أو لم يختلفوا ، ولم يتفرقوا فى اعتقاده ، إلاَّ إذا جاء هذا النبى . فلهذا المعنى يمكن أن يُقال : أن التبديل والتحريف لم يقعا فى بشارات هى آخر الزمان إلى ظهوره » .

قال الفاضل النحرير : أن تفسير هذه الآيات على ما اختاره جمهور المفسرين ، واختاره حضرة عبد القادر المحدث الدهلوى ما ترجمته هكذا : ﴿ **لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب** ﴾ أى اليهود والنصارى ﴿ **والمشركين** ﴾ أى عابدى الأصنام ﴿ **مُنفكِّين** ﴾ عن أديانهم ورسومهم القبيحة وعقائدهم الفاسدة ، مثل عدم اعتقاد نبوة عيسى عليه السلام كما كان لليهود ، أو اعتقاد التثليث كما كان للنصارى ونحوهما ﴿ **حتى تأتيهم البينة * رسول من الله يتلو صحفا مطهرة * فيها كتب قيمة * وما تفرق الذين أوتو الكتاب** ﴾ فى أديانهم ورسومهم القبيحة وعقائدهم الفاسدة بأن تركها البعض واختاروا الاسلام ، وقام البعض عليها تعصبا وتعنتا ﴿ **إلا من بعد ما جاءتهم البينة** ﴾ أى رسول الله والقرآن .

وقال سيدنا حضرة عبد القادر فى الحاشية على آخر الآية الأولى :« ضلَّ جميع أهل الملل قبل محمد ﷺ ، وكان كل منهم مغرورا على غلطه . وما كان ممكنا أن تحصل لهم الهداية بواسطة حكيم ، أو ولى أو سلطان عادل ، ما لم يأت رسولُ عظيم القدر ، ومعه كتاب من الله ، ومدد قوى بحيث امتلأت الأقاليم بالايمان فى عدة سنين » انتهى .

فحاصل هذه الآيات : هذا القدر فقط ، وهو : أن أهل الكتاب والمشركين لن يمتنعوا عن رسومهم القبيحة ما لم يأتهم رسول عظيم الشأن ، ومن خالف بعد مجيئه فمخالفته هى لأجل التعصب لغير الحق والعناد . فاستدلالكم بهذه الآيات فى هذه الصورة ليس بصحيح . وجواب صاحب الاستفسار : تنزيلى . كما تدل عليه عبارته وهى هذه : « لو سُلِّم صحة هذا الاستدلال ؛ يثبت منه هذا القدر فقط » إلخ .

ومقصود صاحب الاستفسار : أن استدلالكم أوَّلا ليس بصحيح ، ولو سلم بصحته ، يثبتُ منه هذا القدر فقط وهو : أن بشارات محمد ﷺ لم

تُحَرف . وأنت تقول : أن التحريف لم يقع فى موضع من كتب العهدين ، وصاحب الاستفسار يصيحُ فى كتابه كله بوقوع التحريف .

قال القسيس : بينوا الآن أنَّ الانجيل الذى جاء ذكره فى القرآن . أى إنجيل

قال الفاضل : لم يثبتْ برواية ضعيفة أو قوية تعيينُه ، حتى يتبين أنه إنجيل متى أو يوحنا أو شخص آخر ؟ وما كنا مأمورين بتلاوته ؛ ليُعلم حاله .

أشار القسيس إلى أمراء الانكليز ، وقال : هؤلاء الجالسون كلهم أهل كتاب . فاسألوهم : أنه أى انجيل كان ؟ قال الجميع : إن الثابت بالقرآن هذا القدر فقط وهو أن الإنجيل نزل على عيسى عليه السلام ، ولا يُعلم أنه أى إنجيل كان ؟ وكانت أناجيل كثيرة مشتهرة فى ذاك الزمان . مثل إنجيل بَرْنابا ، وبرثُولماوس وغيرهما . فالله أعلم أن المراد أى انجيل من هذه الأُناجيل ؟ .

وكانت فى ذلك الزمان فرقة « مانى كيز » التى ما كانت تسلم بمجموع هذا الإنجيل المشهور ، وكانت فى ذلك الزمان فرقة تسمى « كولى رى دينس » كانت تقول : إنَّ الآلهة ثلاث : الآب ، والابن ، ومريم . ولعل هذا الأمر كان مكتوبا فى إنجيلهم ؛ لأن القرآن كذبهم . ولا يثبت من موضع أن سفر أعمال الحواريين ورسائلهم وسفر المشاهدات .كل ذلك داخل فى ذلك الإنجيل .

قال القسيس « فرنج » : أنتم لا تسلمون بالكتب المندرجة فى هذا الإنجيل ، التى هى ليس من قول عيسى عليه السلام ، وقد سلم مجلس « لوديسيا » هذه الكتب ، غير المشاهدات . وقرارها واجب التسليم ، وكبار علمائنا — الذين اعتبارهم عندنا فى الغاية مثل كليمنس اسكندريانوس وترتولين وأرجن وسائى برن وغيرهم — قرروا أن سفر المشاهدات أيضا واجب التسليم . لكن سنده المتصل لا يوجد عندنا ، بسبب الفتن والخصومات والمحاربات ، التى كانت فى الزمان السالف .

قال الحكيم : أن « كليمنس » فى أى زمان كان ؟ قال القسيس « فرنج » : فى آخر القرن الثانى . قال الحكيم : إنَّ نَقْل « كليمنس » فقرتين من سفر المشاهدات يثبتُ منه هذا القدر فقط . وهو أن « كليمنس » سلم

فى آخر القرن الثانى : أن سفر المشاهدات من تصنيف يوحنا . لكن سنده لم يُوجد قبل زمانه ، مع أن التواتر اللفظى لجميع الكتاب ، لا يثبتُ من فقرتيْن و « ترتولين » وغيره كانوا بعد « كليمنس » [لأن « ترتولين كانبر سبتر كارتهيج » فى سنة ٢٠٠ وسائى برن كان بشب كارتهيج سنة ٢٤٨ وأرجن كان فى وسط القرن الثالث وشرع هو فى إصلاح الترجمة السبعينية فى سنة ٢٣١] وقال « كيس » برسبتر الروم الذى كان فى سنة ٢١٢ إنه تصنيف « سرن هتس » الملحد .

وصرح « ديونيسيش » أن بعض القدماء قال : إنه من كلام « سرن هتس » الملحد .

قال القسيس فرنج : « كيس » عندنا ليس من العظام : وما ذكر « ديونيسيش » اسم بعض القدماء . ولا بأس بمخالفة واحد أو اثنين .

قال الحكيم : لا نذكر واحدا أو اثنين ، بل نقدر على إظهار أسماء مئتين من المنكرين ، مثل « يوسى بيسى » و « سرل » وكنيسة يورشاليم كلها فى عهده ، وغيرهم . ورده علماء محفل « لوديسيا » أيضا . وبعض الكنائس كانوا يردون فى عهد « جيروم » أيضا .

قال القسيس « بافاندر » : هذا الكلام خارج عن البحث . وكلامنا الآن فى الانجيل الذى كان موجودا فى عهد محمد [ﷺ] والتفت إلى الفاضل المناظر النحرير .

فقال الفاضل : أظهرنا مذهبنا . فإن علمتم أن هذا ليس بمذهب أهل الإسلام ، فاذكروا دليلا على هذا ، وإلا فسلِّموه . ونحن نقر أن كلام الله نزل على عيسى عليه السلام ؛ لكنا ننكر أنه عبارة عن مجموع هذا العهد الجديد ، وأنه لم يقع التغيير والتبديل فيه . وكلام الحواريين عندنا ليس بإنجيل ، بل الانجيل هو الذى نزل على عيسى عليه السلام .

قال صاحب « تخجيل من حرف الانجيل » فى الباب الثانى من كتابه ، فى حق هذه الأناجيل المشهورة : « إنها ليست هى الأناجيل الحق ، المبعوث بها الرسول ، المنزلة من عند الله تعالى » انتهى كلامه بلفظه .

ثم قال فى الباب المذكور : « والإنجيل الحق إنما هو الذى نطق به المسيح » انتهى كلامه بلفظه .

ثم قال فى الباب التاسع فى بيان فضائح النصارى : « وقد سلبهم بُولس هذا من الدين بلطيف خداعه ، إذ رأى عقولهم قابلة لكل ما يُلقى إليها . وقد طمس هذا الخبيث رسوم التوراة » انتهى كلامه بلفظه .

وقال الإمام القرطبى فى الباب الثالث من كتابه المسمى بكتاب « الإعلام بما فى دين النصارى من الفساد والأوهام » : « إن الكتاب الذى بيد النصارى الذى يسمونه بالانجيل ، ليس هو الإنجيل الذى قال الله فيه على لسان رسوله ﷺ : ﴿ **وانزل التوراة والإنجيل * من قبل هدى للناس** ﴾[1]. انتهى كلامه بلفظه .

ومثلها صرَّح العلماء الآخرون سلفا وخلفا . ولما لم يثبت من رواية مَّا : أن أقوال المسيح مكتوبة فى الإنجيل الفلانى ؛ لا نقدرُ على تعيين هذا الأمر ، وما نقل فى هذه الأناجيل الأربعة فمنزلته منزلة آحاد الأحاديث .

ولم تنقل رواية معتبرة عن مؤمنى القرن الأول .

ومن جملة أسباب عدم النقل : هذا السبب أيضا وهو أن « البابا » كان فى ذلك العهد متسلطا تسلطا تاما ، وما كان يجيز للعامة قراءة الإنجيل فى فرقته . فقلَّ فى المسلمين من رأى نُسَخ الإنجيل لهذا السبب . وكان السبب فى نواحى العرب غالبا هو هذا أو من الفرقة النسطورية .

فغضب القسيس « فرنج » على هذا . وقال : نسبتم العيب العظيم إلى انجيلنا ، والبابا لم يفعل فيه فسادا مَّا .

وشرع « بافاندر » **فى بيان حال إحراق أمير المؤمنين « عثمان » — رضى الله عنه — بعض نُسَخ القرآن .**

فقال الفاضل : إن هذا الكلام كان خارجا عن المبحث ؛ لكنكم لما شرعتم فيه فاسمعوا الجواب عنه.

---

(١) آل عمران : ٣ ، ٤

قال القسيس : لما اعترضتم على الإنجيل ، اعترضتُ أيضا . فارجعوا الآن ، إلى أصل المطلب . ولما كان أصلُ المطلب :أن القسيس بعد سؤال حال الإنجيل؛يُراعى ثلاثة أشياء ـ كما تقرر فى آخر الجلسة الأولى ـ

قال الفاضل : كلامنا من الأول ، وعلى ما تقرر أمس ، على مجموع كتب العهدين ، لا على الإنجيل فقط . فنطلبُ منكم السند المتصل لبعض كتب هذا العهد المجموع .

قال القسيس : تكلموا على الإنجيل .

قال الفاضل : كلامنا على المجموع ، وتخصيص الإنجيل لغو . فسكت القسيس . والظاهر : أنه لم يستحسن بيان السند المتصل لهذه الكتب ، وانجرَّ الكلام إلى الغلط والتحريف .

ثم أخرج القسيس « فرنج » طومارا طويلا كان معه ، وقرأ . ومُلَخَّصُ ما قرأ،هو أن علماءنا وجدوا اختلافات العبارة : ثلاثين ألفا أو أربعين ألفا . لكنها ليست فى نسخة واحدة ، بل فى نسخ كثيرة . لو فرقناها على النسخ ، يكون فى مقابلة كل نسخة نسخة منها : أربعمائة أو خمسمائة وإن وقع بعض الأغلاط من تصرفات المبتدعين . وقد وجد الدكتور « كريسباخ » فى انجيل متى ثلثمائة وسبعين سهوا فى الآيات والألفاظ . منها سبعة عشر شديدة ، ثقيلة . واثنان وثلاثون أيضا ثقيلة ، لكنها خفيفة بالنسبة إلى الأولى . والبواقى خفيفة . وصحح علماؤنا هذه الأغلاط فى أكثر المواضع . لأن هذا الأمر قريب .

وطريقة التصحيح : هى أن الكتاب الذى تكون نسخه كثيرة ؛ فتصحيحه يمكن . والكتاب الذى تكون نسخته واحدة فتصحيحه عسير . مثلا نسخة « ترنس » ونسخة « بتركيولس » يوجد للأولى عشرون ألف نسخة ، فصححها علماؤنا . وللأخرى نسخة واحدة ، فعدوا تصحيحها أمرا متعسرا ، وإذا كانت نسخ الإنجيل موجودة بالكثرة ؛ فتصحيحه ليس بممتنع .

ونحن الآن نبين عدة وجوه من قوانين التصحيح :

الأول : أن العلماء المذكورين كانوا إذا وجدوا عبارتين إحداهما دقيقة ،

والأخرى سلسلة فصيحة ؛ اختاروا الدقيقة ؛ لأن مقتضى الاحتياط والعقل والقياس : أنَّ العبارة السلسة لعلها تكون جَعْلية .

والثانى : كانوا إذا وجدوا عبارتين إحداهما مطابقة للقاعدة ، والأخرى مخالفة لها ؛ اختاروا المخالفة ؛ لأن المطابقة تحتمل أن يكون عَمِلها واحد من مهرة القواعد ، وأدرجها . وكتبَ العلماءُ المشار إليهم بعدما نبهوا على هذه الأغلاط : أنه لا يوجد غلط سواها ، وأنه لا يلزم فى المقصود الأصلى ، نُقْصان مًّا ، من هذا القدر من الأغلاط .

كما قال الدكتور « كنى كات » : « إنا لو أخرجنا بالفرض هذه العبارات المعروفة كلها ؛ لا يلزم نقصان فى مسألة معتبرة من مسائل الملة النصرانية ، وكذا لو أدخلنا هذه العبارات المحرفة . لا يلزمُ منها زيادة فى مسألة معتبرة من مسائل الملة » .

فأراد الحكيم أن يجيب . فمنعه القسيس « بافاندر » وكلما أراد الحكيم أن يُجيب كان القسيس « بافاندر » يمنعه ، ويقول : لا . لا .

ثم التفت القسيس إلى الفاضل المناظر . فقال المفتى « رياض الدين » لابد أن يُبين أولاً معنى التحريف ، ثم يُباحث عليه ، لينكشف الحال للحاضرين حق الإنكشاف . فأراد القسيس أن يقول شيئاً فى هذا الباب . فقال المفتى : هذا ليس مَنْصبُكم ، بل الذين يدعون التحريف عليهم البيان . فالتفت الفاضل المناظر إلى القسيس ، وقال : معنى التحريف المتنازع فيه عندنا ، وفى إصطلاحنا هو : التغيير الواقع فى كلام الله ، سواء أكان بسبب الزيادة ، أو النقصان ، أو تبديل بعض الألفاظ ببعض آخر ، وسواء أكان منشأً هذا التغيير الشرارة والخبث ، أو الإصلاح باعتبار غلبة الوهم . وندعى : أن التحريف وقع فى الكتب المقدسة باعتبار هذه الأمور كلها . فإن أبيتم فعلينا الإثباتُ .

قال القسيس « بافاندر » : نحنُ نعترفُ أسضاً بسهو الكاتب ، فى الكتب المقدسة .

قال الفاضل المناظر : إن سهو الكاتب عندنا هو : أن يُريد شخص كتابة

اللام مثلاً ، فيكتب بدلها الميم ، أو يريد أن يكتب الميم ، فيكتب سهواً بدلها النون . فهل المراد بالسهو عندكم أيضاً هذا السهو ؟ أو هذه الأمور أيضاً داخلة فيه وهى أن يُدرج أحدٌ عبارة الحاشية فى المتن ، أو يزيد قصداً من جانبه الجمل ، أو يُسقطها ؟

وهنا اضطرب القسيس من سماع لفظ « الجُمَل » ولعله فهم الجملة بمعنى مجموع الكتاب . وقال : لا تقولوا الجمل ، بل قولوا : أن يزيد آيات أو يسقطها .

قال الفاضل : إن إطلاق الجملة عندنا يجيء على مثل « زيد قائم » لكنى أترك هذا اللفظ الآن ، وأقول كما أمرتم : « أو يزيد قصداً من جانبه الآيات ، أو يسقطها ، أو يلحق شيئاً بطريق التفسير ، أو يبدل لفظاً بلفظ آخر » .

قال القسيس : إن هذه الأشياء كلها داخلة عندنا فى سهو الكاتب ، سواء أكان وقوعها قصداً أو سهواً ، أو جهلاً أو غلطاً . لكن مثل هذا السهو ، يُوجد فى الآيات فى خمس أو ست . وفى الألفاظ فى مواضع كثيرة .

قال الفاضل المناظر : لما كانت زيادة الآيات وإسقاطها ، وتبديل بعض الألفاظ ببعض ، سواء أكانت هذه الأشياء قصداً أو سهواً ، داخلة فى سهو الكاتب – على اصطلاحكم – ووقع مثل هذا السهو المصطلح فى الكتب المقدسة ؛ فهذا هو التحريف عندنا ، وما بقى بيننا وبينكم إلاَّ النزاع اللفظى فقط ؛ لأن الأمر الى ندعى أنه تحريف . تقولون : إنه سهو الكاتب . فالإختلاف فى التعبير والاسم ، لا فى المعبر عنه والمسمى .

ونظيره : أن رجلا أعطى أربعة مساكين درهما . وكان أحدهم روميا ، والثانى حبشيا ، والثالث هنديا ، والرابع عربيا . واتفقوا على أن يشتروا به شيئا. فالرومى ذكر اسم العنب فى لسانه ، وأنكر الحبشى ، وذكر هو أيضا اسمه فى لسانه فأنكر الهندى . وذكر هو اسمه فى لسانه ، فأنكر العربى ، وقال :

لا نشترى إلا عنبا . فتخاصموا وتشاتموا لأجل عدم فهم كلّ مقصودَ الآخر ؛ لسبب اختلاف الاسم فقط . فكما كان بين هؤلاء الأربعة نزاع لفظى ، وكان مقصودهم فى الحقيقة واحداً ؛ فكذا حالُ سهو الكاتب والتحريف ؛ لأن الشىء الذى نسَميه تحريفا ؛ تسمُّونه سَهْو الكاتب .

ثم قال الفاضل النحرير بصوت رفيع مخاطبا الناس : إن النزاع الذى بيننا وبين القسيس ، كان نزاعا لفظيا فقط ؛ لأن التحريف الذى كنا ندعيه : قبله القسيس ، لكنه سماه « سهو الكاتب » قال القسيس : لم يلزم نقصان فى المتن من مثل هذا السهو . فسأل قاضى القضاة « محمد أسد الله » متحيرا : المتن ماذا ؟ قال القسيس « بافاندر » ساخطاً من هذا السؤال : بينتُ مراراً ، وإلى كم مرة أبين ؟ ثم قال : إنه — أى المتن — عبارة عن ألوهية المسيح ، والتثليث ، وكونه كفارة وشافعا ، وعن تعاليمه .

قال الفاضل المناظر : ادعى جامعو تفسير « هنرى وإسكات » بأن المقصود الأصلى لم يقع فيه تفاوت مًّا ، من هذه الأغلاط ، لكنا لا نفهمه ؛ لأنه اذا ثبت التحريف . فأى دليل على أنه لم يقع فيه تفاوت ما ، من هذه الأغلاط ؟ لأنه إذا ثبت التحريف بجميع أنواعه قصدا وسهوا ، وإصلاحا وهميًّا من المبتدعين ، ومن أهل الديانة — كما ستعرف بَعْدَ اختتام المباحثة إن شاء الله تعالى — فأى دليل على أنه لم يقع فى تسع أو عشر آيات فيها ذكر التثليث ؟ .

لأن المحرفين الذين حَرَّفوا المواضع التى هى غير مقصودة قصدا وسهوا واصلاحا ؛ كيف يُرجى منهم عدم التحريف فى المواضع المقصودة ؟ مع أنها أهم بالتحريف من الأولى .

قال القسيس : إن تحريف المتن يثبتُ إذا وجدتم نسخة عتيقة لا يكون فيها ذكر ألوهية المسيح عليه السلام ، ويوجد فى هذه النسخة المتداولة الآن . ولا يكون فيها ذكرُ كفارة المسيح ، ويوجد فى هذه .

قال الفاضل النحرير : على ذمتنا هذا القدر فقط . وهو أن نُثبت كون هذه النسخة مشكوك فيه وثبت بحمد الله ، وصار الكتاب كله بهذا الإثبات مشكوكا

فيه . لكنكم لما ادعيتم سلامة بعض المواضع عن التحريف ، مع الاعتراف بوقوعه فى بعض آخر ، فإثبات تلك السلامة على ذمتكم ، لا على ذمتنا .

وبقى أمر آخر قابل لأن يسئل عنه . وهو هذا : أتُسلمون أن سهوا من هذه السهوات التى هى مُسَلمة عندكم – وهى تحريفات بعينها عندنا – تُوجد فى جميع النسخ أم لا ؟

قال القسيس : نعم . مثل هذا السهو يُوجد فى جميع النسخ، فاعترض عليه القسيس « فرنج » فقال القسيس « بافاندر » : غلطتُ . ورأيُ القسيس « فرنج » أحسن .

قال قاضى القضاة : لا فائدة فى الرجوع ؛ لأن قولكم الأول صار معتبرا . قال القسيس : لَا . غلطتُ أنا . ولا أقول جزما.فإنه لعل هذا السهو لا يكون فى المتن العبرى ، ويكون فى اليونانى ، أو بالعكس . قال الفاضل المناظر : إن أظهرنا بعض المقامات التى أقر فيها مفسروكم أنها كانت فى سالف الزمان كذا ، والآن لا توجد فى المتن العبرى ، الذى هو مُعبر عندكم . فماذا تقولون ؟ قال القسيس : لا يلزم منها نقص فى المتن .

قال الحكيم : لا شك أنه يقع الخلل فى المقصود الأصلى ، إذا كانت اختلافات العبارات كثيرة ، فمثلا : لو فرضنا أن العبارات المختلفة تُوجد فى عدة نسخ « كلستان » ولا يثبت ترجيح بعض تلك العبارات على بعض ، فلا نقدر فى هذه الصورة أن نقول جزما : أن عبارة « السَّعْدى » هـذه . فكيف إذا اختلفت مئات من النسخ ولا يكون لإحداهما ترجيح على الأخرى ؟ فلا شك فى إمكان وقوع التغيير فى المقصود الأصلى . والإنجيل عندنا : عبارة عن قول المسيح عليه السلام ، وهو صار مشتبها .

قال القسيس : أجيبونى بالاختصار . أتُسلمون المتن أم لا ؟ فإن سلمتم تكون المباحثة فى الأسبوع الآتى ، لأنا لا نستدل فى المباحثة الباقية إلا بالأدلة النقلية من هذا الكتاب ، ونَعلمُ أن العقل محكوم الكتاب ، لا أن الكتاب محكوم العقل .

قال الفاضل : لما ثبتت الزيادة والنقصان فى هذه الكتب – على

اعترافكم – وثبت التحريف فيها ؛ صارت مشتبهة عندنا بهذا السبب . ولا نعتقد البتة أنَّ الغلط لم يقع فى المتن ؛ فلا يصح لكم أن تُوردوا دليلا من هذه الكتب علينا ، فى المباحثة الآتية فى مسألتى التثليث والنُّبوة ؛ لأنه لا يكون حجة علينا .

قال القسيس « فرنج » : إنكم خرجتم هذه التحريفات والأغلاط من تفاسيرنا . وهؤلاء المفسرون مُعتَبرون عندكم ، وهم كما كتبوا هذه المقامات ، كتبوا أيضا : أنه لا يوجد الفساد فى غير هذه المواضع .

وقال القسيس « بافاندر » أيضا : سَلْه .

قال الفاضل النحرير : نقلنا أقوال هؤلاء العلماء إلزما ، لا من حيث إنهم معتبرون عندنا ، وأن جميع أقوالهم قابلة للاعتبار والالتفات . والتفت إلى القسيس « بافاندر » وقال : وأنتم نقلتم شيئا عن « البيضاوى » و « الكشاف » ، قال القسيس : نَعَمْ . قال الفاضل النحرير : إن هذين المفسرين كما كتبا الأمور التى نقلتموها ، زاعمين أنها مفيدة لمقصودكم ، هكذا كتبا ، هما وسائر المفسرين كافة : أن محمداً ﷺ رسول الله ، ومنكره كافر . والقرآن كلام الله بلا شك . فهل تسلمون أقوالهم هذه أيضا ؟ قال القسيس : لا . قال الفاضل : فكذا لا نسلم القول الآخر لعلمائكم .

ثم قال القسيس : أجيبونى بالاختصار . تُسَلِّمون المتن أم لا ؟ قال الحكيم : إن هذا السؤال محتاج إلى التفصيل . فما لم تفرغ عن إظهار قول ، لا نُجيب . قال القسيس : أجيبونى بالاختصار بلا أو نعم . قال الفاضل النحرير : لا نُسلم المتن ، لأن المتن الذى هو عبارة عن المقصود الأصلى عندكم ؛ صار مشتبها بسبب التحريف عندنا . وقد اعترفتم فى الجلسة الأولى فى سبعة أو ثمانية مواضع ، وفى الجلستين بأربعين ألف اختلاف عبارة . واختلافُ العبارة هى عندنا التحريف . وكان غرضنا فى هذا الباب : هذا القدر وهو أن نُثْبت كون هذا الكتاب مشكوكا فيه ومحرفا . وقد ظهر بفضل الله .

وإثباتُ عدم التحريف فى المتن – أى المقصود الأصلى – على ذمتكم .

ونحن حاضرون إلى شهرين للمباحثة بلا عذر ، إلاَّ أن هذا الكتاب لا يكون حجة علينا . والدليل المنقول منه لا يكون كافيا لإلزامنا ، نعَم.إن كان عندكم دليل آخر فى مسألتى التثليث والنبوة فأوردوه .

والتفت الفاضل « فيض أحمد » الباشكاتب . إلى القسيس بافاندر وقال : العجب أن يقع التحريف فى الكتاب ، ولا يقع نقص مَّا .

واختتمت المباحثة التقريرية على هذا . وودع كل من الفريقين ، الفريق الآخر .

ثم وقع التحرير على رجاء المباحثة التقريرية ، لكنها لم تقع،والآن أنقل مكاتيب الفريقين أيضا ، وأترك عنوان المكاتيب ، كما اعتذرت أولاً[1].

---

(١) رأيتُ أنا كثيرين من النصارى يعترضون على صحة القرآن بالكلام المكتوب فى كتب السيرة النبوية والأحاديث النبوية وتفاسير القرآن . وهو أن أبا بكر الصديق لما جمع القرآن ، جمعه ناقصا . والدليل على نقصانه : سقوط آيات زادها الكتَّاب فى مصحف عثمان وأن عثمان حرق مصاحف ، وحرم القراءة بلهجات أقرها النبى نفسه ولم ينسخها . هذا مجمل ما سمعتُه من كثيرين : ناظرونى . وقرأتهُ أيضا فى كتبهم . مثل « ميزان الحق لبافاندر وغيره .

وفى مدينة « سِرْت » فى « ليبيا » التقيتُ فى أحد الفنادق الكبرى بنصارى من أهل العلم ، وقد عرفوا من الزى الدينى الذى كنتُ أرتديه أننى من مصر . وابتدرنى أحدهم بالترحيب . ثم رجانى أن أجلس معهم للاستفسار عن أمور فى دين الإسلام ، يجهلونها . وقد أجبتُهم على قدر علمى . الفراغ ؛ قالت لى امرأة كانت معهم : نحن نعلمُ أن القرآن الذى معكم هو غير القرآن الذى تركه نبيكم . وذكرتْ من الأدلة : ما ذكره المفسرون فى أول سورة الأحزاب . وما ذكره أهل الحديث فى جمع القرآن وتدوينه .

وأجبتُ بما خلاصته : إن ثبوت القرآن لم يكن بالتدوين وحده ، بل به وبحفظه فى الصدور . والدليل على ذلك — وأشرتُ إليهم — أنكم لو فتحتم المصحف وقلتم لى : اقرأ من كلمة كذا . لقرأتُ لكم من صدرى ما فى المصحف . واعلموا : أن الأحاديث النبوية المكتوبة مروية بطريق الواحد . ورواية الواحد مثل شهادته . لا تقبل ما لم يُضم إليه آخر . وعندكم فى التوراة وفى الإنجيل : أن شهادة الواحد لا تقبل مطلقا . وأذا وُجدت بينة تصدقه ، لا تقبل شهادته أيضا . وعندنا نفس المعنى فى القرآن وهو أن الحقوق تثبت بالإشهاد .

وإذا كانت شهادة الواحد مظنونة ، والآحاديث المكتوبة كلها بشهادة الواحد . فإنه لا يحتج بها مطلقا على إثبات الشك فى تواتر القرآن . من فم النبى ﷺ إلى هذا الزمان . بل إن الشيعة يقولون : إن أبا بكر الصديق وعثمان بن عفان لم يجمعا القرآن . إذ هو مجموع ومكتوب فى حياة النبى ﷺ وطال النقاش فى هذا الموضوع . وتطرق إلى موضوعات أخرى . لا داعى لذكرها الآن . وأذكر مهنا نص كلام شيخ الإسلام محمد بن عمر المتوفى سنة ٦٠٦ هـ فى أساس التقديس عن حجية أخبار الآحاد .

= قال رحمه الله تعالى ما نصه :

« نقول : أما التمسك بغير الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز ويدل عليه وجوه :

الأول : أن أخبار الآحاد مظنونة . فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته . وإنما قلنا . إنه مظنة . وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين . وكيف ؟ « والروافض » لما اتفقوا على عصمة « على » رضى الله عنه وحده . هؤلاء المحدثون كفروهم . وإذا كان القول بعصمة « على » - كرم الله وجه - يوجب عليهم تكفير القائلين بعصمة ، « على » فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة ؟ وإذا لم يكونوا معصومين ، كان الخطأ عليهم جائزاً ، والكذب عليهم جائزاً . وحينئذ لا يكون صدقهم معوماً ، بل مظنوناً . فثبت : أن خبر الواحد المظنون . فوجب أن لا يجوز التمسك به لقوله تعالى : ﴿ **إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً** ﴾ ولقوله : ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علم** ﴾ ولقوله : ﴿ **وأن تقولوا على الله مالا تعلمون** ﴾ ترك العلم في فروعه الشرعية - لأن المطلوب فيها الظن - فوجب أن يبقى في مسائل الأصول على هذا الأصل .

والعجب من الحَشْوية . أنهم يقولون : الإشتغال بتأويل الآيات المتشابهة جائز . لأن تعيين ذلك التأويل : مظنون . والقول بالظن في القرآن لا يجوز ثم إنهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد ، مع أنها في غاية البعد عن القطع واليقين . وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون ، فلأن يمتنعوا عن الكلام في ذات الحق تعالى ، وفي صفاته ، بمجرد الروايات الضعيفة أولى .

الثاني : إن أجل طبقات الرواة قدراً ، وأعلاهم منصباً : الصحابة - رضى الله عنهم - ثم إنا نعلم ، أن رواياتهم لا تفيد القطع واليقين . والدليل عليه : أن هؤلاء المحدثين رووا عنهم : أن كل واحد منهم طعن في الآخر ، ونسبه إلى مالا ينبغي .

أليس من المشهور : أن عمر طعن في خالد بن الوليد ؟ وأن ابن مسعود وأبا ذر ، كان يبالغان في الطعن في عثمان ؟ ونقل عن عائشة - رضى الله عنها - أنها بالغت في الطعن في عثمان .

وأليس أن عمر قال في عثمان : إنه يحلف بأقاربه ؟ وقال في طلحة والزبير : أشياء أخر ، تجرى هذا المجرى .

أليس أن علياً - كرم الله وجه - سمع أن أبا هريرة يوماً كان يقول : أخبرني خليلي أبو القاسم . فقال له على : متى كان خليلك ؟

أليس أن عمر - رضى الله عنه - نهى أبا هريرة عن كثرة الرواية ؟ .

أليس أن ابن عباس - رضى الله عنه - طعن في خبر أبي سعيد في المرق ، وطعن في خبر أبي هريرة في غسل اليدين . وقال : كيف يصنع بمهر أسنا ؟ .

أليس أن أبا هريرة لما روى : « من أصبح جنباً فلا صوم له » طعنوا فيه ؟ .

أليس أن ابن عمر لما روى : « أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » : طعنت عائشة فيه ، بقوله تعالى : ﴿ **ولا تزر وازرة وزر أخرى** ﴾ .

أليس أنهم طعنوا في خبر فاطمة بنت قيس : وقالوا : لا ندع كتاب ربنا ، وسنة نبينا ، لخبر امرأة ؛ لا ندرى أصدقت أم كذبت ؟ .

أليس أن عمر طالب أبا موسى الأشعرى في خبر الاستئذان بالشاهد وغلظ الأمر عليه ؟ .

أليس أن علياً كان يستحلف الرواة ؟ .

=

= أليس أن علياً قال لعمر – رضى الله عنهما – فى بعض الوقائع : إن قاربوك فقد غشوك ؟ .

واعلم : أنك إذا طالعت الحديث ، وجدت من هذا الباب مالا يعدو ولا يحصى .

وإذا ثبت هذا ، فنقول : الطاعن . إن صدق ، فقد توجه الطعن إلى المطعون ، وإن كذب فقد توجه على الطاعن ، فكيف كان فتوجه الطعن لازم إلا أنا قلنا : إن الله تعالى أثنى على الصحابة – رضى الله عنهم – فى القرآن على سبيل العموم . وذلك يفيد ظن الصدق . ولهذا الترجيح قبلنا رواياتهم فى فروع الشريعة . أم الكلام فى ذات الله وصفاته فكيف يمكن بناؤه على هذه الروايات الضعيفة ؟ .

الثالث : وهو أنه اشتهر فيما بين الأمة : أن جماعة من الملاحدة ، وضعوا أخباراً منكرة ، واحتالوا فى ترويجها على المحدثين ، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها ، بل قبلوها . وأى منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح فى الإلهية ، ويبطل الربوبية ؟ فوجب القطع فى أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخارى والقشيرى فهما ما كان عالمين بالغيوب ، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما ، وأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة فى زمان الرسول ﷺ إلى زماننا ، فذلك لا يقوله عاقل . وغاية ما فى الباب : أنا نحسن الظن بهما ، وبالذين رويا عنهم . إلا أنا (إذا) شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر ، لا يمكن إسناده إلى الرسول ﷺ قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين .

الرابع : إن هؤلاء المحدثين يخرجون الروايات بأقل العلل . مثل : إنه كان مائلاً إلى حب « على » ، فكان رافضياً ، فلا تقبل روايته . ومثل : كان « معبد الجهنى » قائلاً : بالقدر ، فلا تقبل روايته . وما كان فيهم عاقل يقول : إنه وصف الله تعالى بما يبطل إلهيته وربوبيته ، فلا تقبل روايته (إن) هذا من العجائب .

الخامس : إن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ما كتبوها عن لفظ الرسول ، بل سمعوا شيئاً فى مجلس ، ثم أنهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر . ومن سمع شيئاً فى مجلس مرة واحدة ، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين ، لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها . وهذا كالمعلوم بالضرورة . وإذا كان الأمر كذلك ، كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ : ليس من ألفاظ الرسول ﷺ بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوى وكيف يقطع بأن هذا الراوى ما سمع ما جرى فى ذلك المجلس ؟ فإن من سمع كلاماً فى مجلس واحد ، ثم إنه ما كتبه ، وما كرر عليه كل يوم ، بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين . فالظاهر : أنه ينسى منه شيئاً كثيراً ، أو يتشوش عليه نظم الكلام وترتيبه وتركيبه . ومع هذا الإحتمال فكيف يمكن التمسك به فى معرفة ذات الله تعالى وصفاته ؟

واعلم : أن هذا الباب كثير الكلام . إلا أن القدر الذى أوردناه كاف فى بيان أنه لا يجوز التمسك فى أصول الدين بأخبار الآحاد والله أعلم » ا هـ



مكاتيب الفريقين
بعد المباحثة التقريرية

المكتوب الأول من القسيس : أرسلتُ قبلُ إليكم كتابَ العجز ؛ لأجل استكشاف نمرة صفحة « حل الإشكال » التى كتبتُ فيها – على قولكم – : إنه لم تظهر عبادةِ الأصنام من نبى ، وحملتم على المعانى الأخرى . وما أخبرتمونى عن نمرة الصفحة وهذا العبد يعلم أنه ما كتب غالبا مثله ، فأرجوا من لطفكم أن تخبرونى فى هذه المرة ، عن نمرة الصفحة لأعلم ماذا كتبتُ وأن تأملتم فى تحريرها فى هذه المرة ، ظننتُ لعلكم أردتُم على خلاف مرادى عدم عبادة نبى للأصنام من مفهوم عبارتى التى هى مندرجة فى الصفحة الستين من الحصة الأخيرة من « ميزان الحق » وقلتم : إن المراد بالإنجيل المذكور : قول المسيح ، للحورايين ، فَيَسأل هذا العبد : هل رأيتم هذا المعنى فى تفسير من التفاسير ، أو هو تحقيقكم ؟ فإن كان من تفسير فاكتبوا لى عباراته بلفظه ، وإن كان من موضع آخر فَمُنُّوا علىَّ بتحريره ، وإن لم يكن هذا الأمر ههنا . أى فى هذا البلد لسبب ضرورة عزم السفر . فإذا وصلتم – مع الخير – إلى « دهلى » فاكتبوا من هناك . وتذكروا العبد ، إلى أن يحصل التلاقى مرة أخرى بالأمور اللائقة له ، وبإعطاء الكتب الموعودة فى المكتوب الأول .

فى ١١ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ .

الرد من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم لأجل استكشاف نمرة صفحة « حل الإشكال » مشتملا على أنى إن تأملت تحريرها هذه المرة ؛ ظننتم أنى أردت على خلاف مرادكم من مفهوم عبارتكم ، التى هى مندرجة فى الصفحة الستين من الحصة الأخيرة من « حل الإشكال » من السطر الثانى إلى الثامن لطلب السند على قولى فى حق الإنجيل . وصار سببا للتعجب ،

ويظهر منه ظهوراً بينا : أن مطمح نظركم – من أجل إيذاء قلبى — أحلتم على طريقة التجاهل إلى عبارة اعترضتم فيها – على زعمكم – على نبوة حضرة خير البشر ﷺ وإلاَّ كيف يُظن أنكم نسيتم تحريركم ، بحيث استنبطتم المعنى المذكور من الموضع الذى لا مناسبة له بهذا المعنى ، أو أن مطمح نظركم : التعريض بوقوع الغلط فى نَقْلى . فإن كان الأول فبعيد عن أخلاقكم ، ولا أستحسن أن أكتب شيئا فى جوابه . وإن كان الثانى فليس بمستحسن أيضا . وأى مانع لى أن أعرض عن أغلاطكم فى مثل هذه الأمور ، مثل ما كتبتم فى الصفحة ١٠٣ من « حل الإشكال فى جواب الاستفسار » هكذا : « كتب فى الصفحة ٤٢٤ أن قوانين الصرف والنحو والمعانى والبيان وسائر الفنون ، لا تُرى قبل عهد الإسلام عند أحد منْ اليهود والمسيحيين » انتهى .

وهذا النقل ليس مطابقا للأصل إذ لا يُوجد فى هذا المقام من الإستفسار لفظ سائر الفنون بل فيه لفظ « مفردات اللغة » فحرفتموه الى « سائر الفنون » ثم اعترضتم عليه . وكان غرض صاحب « الاستفسار » فى هذا المقام : مجرد ذكر الفنون التى تتعلق باللسان الأصلى للتوراة والإنجيل .

ومثل ما كتبتم فى الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحق » : يَدَّعى القرآنُ والمفسرون فى هذا الباب .. الخ . وهذا بهتان محض لا أثر له فى القرآن ولا فى التفاسير . كما قلتُ فى ابتداء الجلسة الأولى أيضا . ومثل ما كتبتم فى الفصل الثالث من الباب الأول من « ميزان الحق » فى كتاب « الغانى » المسمى بـ « دبستان » يقولون : ان عثمان .. الخ ، ووقع فى هذا الكتاب فى بيان مذهب « الشيعة الاثنا عشرية » هكذا : « بعضى أزيشان كويندكه عثمان » الخ . فأسقطتم من هذه العبارة لفظ « بعضى أزيشان » لتكون النسبة بحسب الظاهر إلى كل الفرقة ، وأمثال هذه الأغلاط : أغلاط أخرى . لا أستحسن أن أذكرها فى المكاتيب ، لأؤذيكم فى هذا الباب .

وما سألتم عن حال رقم الثمرة : فطالعوا الصفحة ١٠٥ من « حل

الاشكال » من السطر الثانى إلى السابع . ولما وقع فى « الاستفسار » فى عدة مواضع مثل الصفحة المذكورة - أى التى نقل عنها القسيس - والصفحة ٥٩٥ لفظ « عبادة العجل ، وعبادة الأصنام » وكان اعتراض صاحب « الاستفسار » نظرا إلى كلا الأمرين ، حملت عبادة العجل فى السطر السابع ، بمعنى عبادة مطلق الأوثان ، ومع ذلك لا يرتفع اعتراضه . وما قلت فى حق الانجيل إنه هو المكتوب فى الكتب الإسلامية ، وهو المفهوم من بعض الآيات القرآنية ، وسيحصل لكم اطلاع كامل على تحقيق هذا الأمر من بعض الرسائل ، التى ستطبع .

وبقيت لى شكاية . وهى انكم اخترتم فى هذه المباحثة خِلافَ دأب المناظرة ؛ لأن شريككم القسيس « فرنج » بقى مشتغلا بقراءة طوماره ، إلى مدة . وسمعنا بكمال الرضا : أنه أراد الحكيم « محمد وزير خان » شريكى أن يجيب عنه منعتموه ، وكلما كان يريد الجواب كنتم تمنعونه ، حتى غضب . وقال : ألست شريك المناظرة ؟ . وامتنعتم بعد هذا بلطائف الحيل . فأى أمر من الإنصاف هذا ؟ .

وهذا المنع وإن لم يضرُّ فى حقنا ، بل أظهر عجزكم عند الحاضرين كلهم ، وظهر لهم أن غرضكم : ليس إلا أن لا يظهر للحاضرين تحريف آخر ، أزيد من الذى ظهر عليهم ، بإقراركم . وكنتُ جعلتُ الحكيم مطمئن الخاطر ، لكن لما اتضح بإظهار القسيس « وليم كلين » أن هذ المباحثة تُطبع فى اللسان الانكليزى و « أوردو » وحصل توهُّم أن تقرير القسيس « فرنج » الذى منعتم الحكيم عن جوابه ؛ لعلَّهُ يُطبع . فناسب أن يُرسل جواب الحكيم إليكم ، ليطبع تحت التقرير المسطور ؛ لئلا يختلج فى قلب ناظر المباحثة - الذى لم يكن حاضرا فى محفلها - أن الجانب الثانى لماذا أعرض عن الجواب التفصيلى لهذا التقرير ؟ وسيرسل هذا الجواب أيضا بعد كتابى هذا . فالإنصاف أن يُطبع مع التقرير المذكور . وتذكّرونى دائما بإرسال المكاتيب ، والأمور اللائقة بى .

فى ١٤ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ١٣ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد يوم الخميس .

المكتوب الثانى من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفت الحالات ، وما كتبتم من شكاية الحكيم « محمد وزير خان » فجوابه : إنَّ ظنَّه إن كان بسبب أنه ما حصلتْ له فرصةُ بيان المطالبِ وإظهارها فى ذلك اليوم ؛ فقولوا : بأن تنعقد جلسة المباحثة مرة أخرى . وأنا والقسيس « فرنج » راضياً كمال الرضا على هذا الأمر ، ليرتفع عذر الحكيم « محمد وزير خان » وهو يذكر أدلة تُثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ، ووقع فرق فى تعليماته وأحكامه ، والإنجيل المستعمل الآن غير الإنجيل الذى كان فى زمان محمد ﷺ ؟ لأنى تمنيت إثبات هذا الأمر من جناب الفاضل ، وما فعلَهُ .

وإذا ثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ؛ ثبت أن المباحثة تَمت على ما كان مرامكم ، وإلاَّ فيرجى أن نباحث فى المسائل الباقية بأن توردوا اعتراضات فى ألوهية المسيح وتثليث ذات الله . وهذا العبد يذكر أدلة يُنكر المسيحيون لأجلها رسالة رسول الإسلام ، وأحقية القرآن ، وإن لم تكن لكم فرصة الإقامة فى « أكبر آباد » فليجعل الحكيم فاضلا من فضلاء هذا البلد شريكا له ، ويُوصل هذه المباحثة إلى الاختتام . ورأيتُ نمرة صفحة « حل الاشكال » واطلعتُ على ما كتبتُ ، وكان سبب عدم تذكرى هذا المقام : أنكم نقلتم مطالب الصفحة المذكورة بألفاظ أخرى .

الرد من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وانكشف ما فيه ، واستحسنتُ استحسانا بليغا رضاكم ورضا القسيس « فرنج » على أن تنعقد جلسةُ المباحثة مرة أخرى ، لترتفع شكاية الحكيم « محمد وزير خان » وإن شاء الله لا أرجع إلى « شاهجهان آباد » — يعنى « دهلى » — إلى أن تُختم المباحثة . وعندى أنَّ قبول شروط أربعة فى هذه المباحثة . وإن كان فى شرط من هذه الشروط قُبح مَّا ، فنبهونى عليه بالدليل .

الأول : أن تحصل الإجازة لكل من الفريقين بأن يكتب كلٌّ منهما على الورق أمرا ، يكون له مقيداً ، من الكلام و [أن يكتب] الاعترافات التى جرت على لسان الفريق الثانى فى الجلستين . وهذا الفريق يُثبت عليه شهادته . وهكذا يُفعل فى الجلسات الآتية بأن كل فريق يُقَدِّم ورقا مكتوبا ، وقت اختتام الجلسة ، أو فى غدها ، والآخر يُثْبت عليه شهادَتَه . وهذا الأمرُ أقربُ إلى حسن الضبط ، وان لم تكن إليه حاجة كثيرة ؛ لأن ما جرى على لسان

الفريقين ويجرى ، كان على رؤوس الأشهاد . وقد سمعه الكثيرون من الناس. وبعض الأشخاص من السامعين من الجانبين يكتبون الأقوال المهمة ويتركون غيرها . فأريد نظرا إلى حسن الضبط : أن الأمر الذى يكون نافعا من كلامنا . تقدِّمونه مكتوبا إلينا ؛ لنُثبت عليه شهادتنا بلا عُذْر . وكلُ أمر من كلامكم وكلام القسيس « فرنج » نفهمه مناسبا ؛ نُقَدمه مكتوبا وتثبتوا أنتم شهادتكم عليه .

وهذا مثلُ ما ادَّعيتم فى عنوان الفصل الثانى من الباب الأوَّل من « ميزان الحق » ونسبتم إلى القرآن والتفاسير ، وسلَّمتم أنه غلط .

ومثلُ ما قبلتم من إمكان النسخ الذى هو مصطلح لأهل الإسلام ، واعترفتم بالنسخ فى التوراة بذلك المعنى ، وجرى مرارا فى المجمع العام على لسانكم : أن التوراة منسوخة بهذا المعنى . وما كان عذركم إلاَّ أن الإنجيل لا ينسخ . لقول المسيح الذى هو خاص عندنا وعامٌ عندكم .

ومثل ما اعترف القسيس « فرنج » من جانبكم فى الجلسة الأولى : أن التحريف وقع فى سبعة أو ثمانية مواضع من الكتب المقدسة ، وأظهرتم عليه رضاكم .

ومثلُ ما اعترفَ فى تلك الجلسة القسيس الممدوح عليه المذهب المختار بأربعين ألف أُمر. نُعَبر نحنُ عنها باختلاف العبارة ، وتعبرون عنها بسهو الكاتب .

ومثلُ ما سلمتم فى الجلسة الثانية بسهو الكاتب فى الكتب المقدسة ، ثم فسرتموه بعد التماسى هكذا : « إن أُدرجَ أحدُ عبارةَ الحاشية فى المتن ، أو زاد الآيات أو أسقطها – وهذا القسم من التصرف فى خمسة أو ستة مواضع – أو بَدَّل بعض الألفاظ ببعضها – وهذا فى المواضع الكثيرة – أو زاد لفظا على طريق التفسير . سواء أكان هذا الإدراج والزيادة والإسقاط والتبديل ، قَصْدا أو سهوا ، أو غلطا ، أو جهلا . فهذه الأشياء كلها داخلةٌ عندنا فى سَهْو الكاتب »

ومثلُ ما ،ذكرتُ أمراً أو أمران آخران أيضا ، تطلعون عليهما حين تقديم الورق المكتوب .

والشرط الثانى : أن كلامنا من الأوَّل على مجموع كتب العهدين ، لا على العهد الجديد فقط . ولأجل ذلك جرى هذا القول فى الجلستين مرات . على لساننا ، وتقررت المباحثة فى مكتوبات الفريقين أيضا فى مُطلق النَّسخ والتحريف ، لا فى نَسْخ العهد الجديد وتحريفه . فلا يظهر تخصيصُ بالعهد الجديد فى المسألتين من جانبكم ، إلى اختتام المباحثة .

والشرط الثالث : أن لا يظهر لفظ « لا » من جانبكم وقت الجواب . وأن لا تكون المباحثة على طريقة الحُكَّام لا على طريقة العلماء . ولا يظهر إن شاء الله من جانبنا أمر يكون خلاف آداب المناظرة. ولابد للفريقين من أن يسمع كل منهما أوَّلا كلام المجيب أو السائل . ثم يتكلم بعد فراغه بلا أو نَعَمْ . وإن زادت جلسة أو جلستان فى هذه الصورة ؛ فلا حرج . لأجل هذه الزيادة ، فى حق الفريقين .

الشرط الرابع : أن المباحثة فى نبوة محمد ﷺ وأحقية القرآن تكونُ بعد مباحثة التثليث وألوهية المسيح . فلا تقولوا فى تلك المباحثة فى حق حضرة خير البشر ﷺ وحق القرآن المجيد ألفاظاً تَثْقُل على السامعين ، وتكون كريهة على محاورة لسان « أُردو » ولا نمنعكم من إنكارهما ، ولا عن إيراد المطاعن عليهما ، بل أوردوا ما ظهر عليكم ، وأنا أُجيبُ بفضل الله عنها .

أرجو أن تقبلوا هذه الشروط الأربعة .

. وما طلبتُم من الحكيم مُحمد وزير خانَ أن يذكر أدلة تُثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ، ووقع فرق فى تعليماته وأحكامه ، وأن الانجيل المستعمل الآن هو غيرُ الانجيل الذى كان فى زمان محمد ﷺ صار سببا عجيبا عظيما لثلاثة وجوه :

الأول : أنَّ هدَفَنا كان إثباتَ الشك فى ذلك المجموع – أى مجموع كتب العهدين – وقد ثبت بفضل الله . وقد ظهر منكم الاعتراف فى الجلسة الأولى

على رؤوس الأشهاد وقوع التحريف فى سبعة أو ثمانية مواضع ، وكذا الاعتراف فى اليوم الثانى بسهو الكاتب . وما بقى بيننا وبينكم إلاَّ نزاع لفظى – كما عرفت – ثم بعدما اعترفتم بالتحريفات فى المواضع الكثيرة ؛ ادعيتم عَدَم تحريف المتن ، الذى هو عبارة عن التعاليم الفاضلة ، والأحكام ، والتثليث ، وكَوْن المسيح كفارة . فإثباته على ذمتكم لا على ذمتنا .

والثانى : كان هدفنا – على مضمون كتابكم المحرر ٧ نيسان – أن نكون فى مسألتى النسخ والتحريف والتثليث مُعترضين ، وكان هدفكم أن تكونوا مُجيبين . فإثباته لازم على ذمتكم ، بحكم هدفكم ، ونحن بُرآء الذمة عن هذه الأمور .

والثالث : أنّ الحكيم يريد جواب تقرير « فرنج » ولهذا يشكوكم . وأية مناسبة لمطلوبكم من هذا ؟ نَعَم.إذا فرغ هو من الجواب ، يكونُ فى الأمور الأخرى على ذمة كل فريق على حكم هدفه . فالحاصل عن استدعاءكم هذا : عذر ضعيف . وما اعتذرتم فى الإحالة إلى الصفحة الستين ؛ استحسنتُ . والمظنون الغالب الآن أن يكون سَبَبُها ما كتبتُم ، لا إيذائى . وأحمد الله على أنه لا غلط فى نقلى ؛ غير أنى نقلتُ مطالبكم بألفاظ أخرى .

فى ١٧ رجب سنة ١٢٧٠ و ١٦ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثالث من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفتْ الحالات .

والجواب عنه أولا : إنَّ المباحثة تكونُ على قاعدة وترتيب رَضِى بهما الطرفان من قبل .

وثانيا : إنَّ الشرط الأول الذى كتبتموه فى هذا المكتوب ما عدا الشروط السابقة ، لا إنكار لى ولا للقسيس « فرنج » عليه وإن كان سببُه التطويل . وأما المباحثة فى الجلستين الماضيتين فتمت عندنا بهذا المضمون ، يعنى اعترافنا : أن النَّسخ وقع فى التوراة فى المسائل الفرعية . لا فى الأصول الإيمانية . ثم وقع بهذا المضمون : أن الفروعَ اختُتِمت بظهور المسيح . وكان قولنا فى الإنجيل : إنه ما نسخ ولا يُنسخ على حُكْم قول المسيح فى الإنجيل .

يعنى فى الآية ٣٣ من الأصحاح الحادى والعشرين ، من إنجيل لوقا ، ثم كان جوابنا فى ادّعاء التحريف : أن التحريف والتبديل من سَهْو الكاتبين ، ووقع فى النقط والحروف والألفاظ ، وفى بعض الآيات أيضا ، وأن علماءنا أخرجوا من مثل هذه الأغلاط من جميع النسخ القديمة ثلاثين ألفا ، إلاَّ أنها ما كانت فى كل نسخة ، بل أخرجوا هذه الأغلاط من جميع النسخ القديمة ، التى كانت فى العدد زائدةً على ستمائة وخمسين . وفى بعض أغلاطٌ قليلة ، وفى البعض الآخر كلمات زائدة . لو قُسِّمتْ هذه الأغلاط التى هى ثلاثون ألفاً على ستمائة وخمسين ، بحساب مساوى لخرج فى مقابلة كل نسخة ستةٌ وأربعون غلطاً لا غير .

وأذكر هنا أيضا : أنه من مقابلة هذه النسخ كلها ، صُححت أكثر الأغلاط ، وبقيت الآن ألفاظٌ قليلة ، وآيات عديدة مشتبهة . ثم قدمنا شهادة علمائنا الذين بذلوا أعمارهم فى مقابلة النُّسَخ ، وأثبتنا أنه لم يقع بسهو الكاتبين وغيره فرقٌ مًّا ، فى أصل متن الانجيل – أعنى فى المطلب الأصلى – بل هو على أصله فى جميع التعاليم . وأحكامُ الانجيل الآن هى التى كانت من الأول . وهذا الأمر يُعلمُ – بغير شهادة علمائنا المذكورين – مِنْ تطابق الأناجيل المتداولة مع النُّسَخ التى كانت رائجة قبل زمان محمد ﷺ

ثم قلتم بعد دلائلنا هذه : يمكن وقوع تفاوت مًّا فى المضمون . فطلبتُ منكم دليلَ هذا الأمر . وقلتُ : اخرجوا إنجيلا كان مشهورا رائجا فى الأوقات الماضية ، وأثبتوا منه أن تعليمات ذلك الانجيل وأحكامه غير ما هو فى الانجيل المتداول . فما أوردتم دليلا لإثبات مقصودكم . فقلتُ من أجل سكوتكم : إن ادعاءكم ادعاءُ تخمين وظن فقط . وتمت الجلسة الثانية على هذا . فإن قدمتم حالات الجلستين بهذا المضمون بعد تحريرها ، أُثبتُ أنا والقسيس « فرنج » الشهادة وإلا فلا

ويبقى ادعاؤكم فى حق تبديل المضمون بلا برهان .

وقلتُ فى جواب شكاية الحكيم « محمد وزير خان » : إن كانت أدلة

لإثبات الادعاء المذكور ؛ رضينا بانعقاد الجلسة ، ليُقَدم هذه الدلائل . فإن استقر رأيكم على انعقاد الجلسة مرة أخرى ؛ يكونُ ابتداء المباحثة من هذا الأمر لا غير .

وثالثا : ما كتبتُ فى « ميزان الحق » لى فى مَبْدأ الفصل الثانى . وهو « أن القرآن والمفسرين يدعون أن الإنجيل نسخ بظهور القرآن » وقلتم : هذا غلط . سلمتُ هذا الغلط بهذا الشرط وهو : أنه ما جاء بيان مّا ، ولا إشارة إليه فى آية من القرآن ، ولا فى التفاسير ، وإنما قبلته من عموم ادعاء المحمديين . وما كان مطلبٌ من مطالبى أيضا مُتعلقا به . لأطلبَ منهم وجهه ؛ لأنى ما سمعت إنكاره من أحد من المحمديين غيركم ، والأغلبُ أنكم قلتم أولا : إن هذا الأمر خلاف القرآن والتفاسير ، ثم ادعيتم وقلتم : إن الانجيل مَنْسوخٌ . فلم تدعون ادعاءً لا تجدونه بزعمكم فى القرآن ؟

ورابعا : إن شرطكم الثانى يقبله هذا العبد ، إذا أثبتم أمرا من هذين الأمرين بالدليل : إما أن قول المسيح ليس بمعتبر ، وإما أن الآيات التى أحلتُ إليها مثل الآية ٣٩ من الأصحاح الخامس من إنجيل يوحنا ، ومن الآية الخامسة والأربعين إلى السابعة والعشرين ، ومن الرابعة والأربعين إلى الخامسة والأربعين من الأصحاح الرابع والعشرين من إنجيل لوقا ، لا تُوجد فى النسخ القديمة من الإنجيل ، بل أُلحقتْ فى الأناجيل من بَعدُ .

وقد أجبتُ بهذه الآيات عن اعتراضاتكم التى كنتم تريدون أن تقدِّموها فى حق كتب العهد العتيق . وما دام لم يثبت أحد الأمرين ، فإنه لا تكونُ المباحثة فى كتب العهد العتيق معكم أو مع فاضل آخر محمدى ؛ لازمة . وقولُ المسيح أزيدُ اعتبارا من اعتراضات هؤلاء ، وكاف ووافٍ لدفعها . وليُعلم أنَّ شهادةَ المسيح دليلٌ على صحة التوراة وأحقيتها ؛ لأن جميع الأمور التى تستنتجون أنتم والمحمديون الآخرون ؛ من فهمهم فقط . لا أنه يتطرق نقص مّا ، منها فى أحقية التوراة وصحتها .

خامسا : شرطكم الثالث ليس محتاجا إلى أن يُتوجه إليه أو يُجاب عنه .

بقى الشرط الرابع . والعجبُ أنكم تذكرونه الآن . وكنتم تعرفون من الأول أنا لا نعتقد القرآن حقا ، ولا محمدا ؛ فكيف نقول على محاورة المحمديين ، ولسان « أردو » : حضرة محمد ﷺ ، أو محمد خير البشر ﷺ ، والقرآن الشريف ؟ نَعَم . لا نَذُمُّ ولا نطعن قَصْدا . غير أنا نقول فى كل محل وموقع : إن القرآن ليس بحق ، ومحمدا ليس بنبى صادق . لكن هذه الأقوال لا نقولها لأجل الإيذاء ، بل لأن الحق فى زعمنا نحن النصارى ، هو هذا .

فى ١٨ نيسان سنة ١٨٥٤ .

وكتب هذا القسيس فى حاشية هذا المكتوب على قوله ثلاثين ألفا : « الذى جرى وقت المباحثة على لسانى أو لسان القسيس « فرنج » أربعين ألفا ؛ كان من طريق السهو ؛ لأن الكتاب الذى أخرج منه القسيس الموصوف حال سهو الكاتب ، كتب فيه : ثلاثون ألفا » انتهى .

ثم كتب على العبارة التى كانت بين الخطين القوسين هكذا : « أخذتُ هذه الفقرة بين الحلقة لأنها لم تذكر فى المباحثة » انتهى .

رد الفاضل : وصل كتابكم الكريم ، لكنه لمَّا لم يظهر منه المقصود ظهورا يقينيا بسبب الإجمال ، فى عشرة مواضع ؛ احتاجُ بالضرورة إلى استيضاحها ، مع استكشاف أمر آخر ، قبل أن نكتبَ الجوابَ التفصيلى . فوضحوها ولا تكتبوا مجملاً فى هذه المرة .

الموضع الأول : هو هذا:« إن المباحثة تكون على قاعدة وترتيب يرضى بهما الطرفان من قبل » فماذا أردتم بقولكم : يرضى بهما الطرفان من قبل ؟ ». أأردتم الأمر الذى تقرر بواسطة المكاتيب أم شيئا آخر ؟ فإن كان الأول – وهو الغالب – فمن جملة المسائل التى تقررت المباحثة فيها بواسطة المكاتيب : النَّسْخُ المطلق ، والتحريفُ المطلق . وهما أعم من أن يكونا فى العهد العتيق أو الجديد . لا النسخ والتحريف الواقعان فى العهد الجديد فقط . ولذلك كان قولنا مرارا فى الجلستين من أولهما إلى آخرهما : إن كلامنا على مجموع العَهْدَيْن ، لا على العهد الجديد . فلم تخصصون العهد الجديد ؟ وإن كان الثانى فما رضى به الطرفان قط إلى الآن . فلابد من التصريح بالمراد .

الموضع الثانى : هو هذا: « اعترفنا أن النسخ وقع فى التوراة فى المسائل الفرعية فقط . لا فى الأصول الإيمانية » ولما كان الكلام فى الجلستين متعلقا بنسْخٍ هو مصطلح أهل الإسلام فى الأحكام الشرعية – لا ما هو مصطلح الانكليز فى الانتظامات الانكليزية – ويجىء فى الأوامر والنواهى فقط . وإياه وضَّحتُ فى الجلسة الأولى ، فى أثناء ذكر ما جرى على لسانكم من منسوخية أحكام التوراة . وكتبتُ فى مكتوبى السابق ، أى المكتوب الثانى بعد المباحثة التقريرية مطابقا له . فالغالب : أن المراد بالنسخ فى كلامكم هو هذا النسخ . وإن سميتموه تكميلا . لكن صرحوا بهذا الأمر لئلا يبقى اشتباهٌ لأحد . وهو أن مرادكم به هو هذا ، لا ما فهمتم غلطا أولا . وكتبتم فى « ميزان الحق » أخيرا . وهو : أن الأصول الإيمانية التى لا يطرأ عليها النسخ – الذى كلامنا فيه – هل توجد فى التوراة فى غير الأحكام العشرة[1] أم لا ؟ فإن قلتم تُوجد ؛ ففصّلوها .

(١) يقصد الوصايا العشر .

ونصها فى التوراة العبرانية ترجمة البروتستانت هكذا :

« ثم تكلم الله بجميع هذه الكلمات قائلا : أنا الرب إلهك الذى أخرجك من أرض مصر من بيت العبودية . لا يكن لك آلهة أخرى أمامى . لا تصنع لك تمثالا منحوتا ، ولا صورة مَّا ، مما فى السماء من فوق ، وما فى الأرض من تحت ، وما فى الماء من تحت الأرض . لا تسجد لهن ولا تعبدهن ، لأنى أنا الرب إلهك إله غيور . أفتقد ذنوب الآباء فى الأبناء ، فى الجيل الثالث والرابع من مبغضى . وأصنع إحسانا إلى ألوف من محبى وحافظى وصاياى لا تنطق باسم الرب إلهك باطلا ؛ لأن الرب لا يُبرىء من نطق باسمه باطلا ، اذكر يوم السبت لتقدسه . ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك ، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك . لا تصنع عملا ما ، أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذى داخل أبوابك ؛ لأن فى ستة أيام ، صنع الرب السماء والأرض والبحر وكل ما فيها . واستراح فى اليوم السابع ، لذلك بارك الرب يوم السبت وقدسه ، أكرم أباك وأمك ؛ لكى تطول أيامك على الأرض التى يُعطيك الرب إلهك ، لا تقتل ، لا تزن لا تسرق ، لا تشهد على قريبك شهادة زور ، لا تشته بيت قريبك . لا تشته امرأة قريبك ، ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئا مما لقريبك » .

وتزيد التوراة السامرية على نص العبرانية هذا النص :

« ويكون إذ يدخلك الله إلهك إلى أرض الكنعانى ، التى أنت داخل إلى هناك لوراثتها فلتقم لك حجارة كبارا وتشيدها بشيد ، وتكتب على الحجارة كل خطوب الشريعة هذه . ويكون عند عبوركم الأردن تقيمون الحجارة هذه التى أنا موصيكم اليوم فى جبل جرزيم ، وتبنى هناك مذبحا لله إلهك ، مذبح حجارةٍ لا تجز عليها حديدا ، حجارة كاملة . تبنى مذبح الله إلهك ، وتصعد عليه صعائد الله إلهك ، وتذبح سلائم وتأكل هناك وتفرح فى حضرة الله إلهك . وذلك الجبل فى جيزة الأردن ، تبع طريق مغيب الشمس بأرض الكنعانى ، الساكن فى البقعة مقابل الجلجال ، جانب مرج البهاء ، مقابل نابلس » ا . هـ .

الموضع الثالث : هو هذا : « التحريف والتبديل من سهو الكاتبين وغيره. وقع فى النُّقَط والحروف والألفاظ ، وفى بعض الآيات أيضا » وفى هذه العبارة — كما يبدو — لفظ « وغيره » معطوف على السهو ، فيكون مرادكم من هذا : أن سهو الكاتبين ، غير السهو القصدى ، كما قلتم فى الجلسة الثانية ، وكما اعترف بعض المحققين من النصارى وهو « هورن » فى المجلد الثانى من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ بالتحريف القصدى ، الصادر عن المبتدعين ، والتحريف القصدى الصادر عن النصارى المتدينين أيضا . كما ستعرف فى آخر هذه الترجمة فى القول الثالث ، من أقوال الموافقين فى اعتراف هذا المحقق .

فإن كان مرادكم هذا فوضِّحوه ، ووضحوا أيضا : أن المراد ببعض الآيات هل هى الآيات السبعة أو الثمانية التى قبلتم تحريفها بالمعنى الذى ندعيه أو أزيد ؟ فإن كانت هى فوضحوها بأنها الآيات الفلانية ؛ ليحصل لنا العلم على مختاركم ، ونقدم بعد الفراغ من الشهادة فى الجلسات الآتية ؛ الآيات الأخرى التى تكون غيرها ، ونطلع على حسنها وقبحها . وإن كان هذا اللفظ يشمل خمسين أو ستين أيضا ، فصرِّحوا فى هذه الصورة . وإن تعسَّر تفصيل الكلِّ ؛ ففصلوا تسعة أو عشرة مواضع عظيمة .

الموضع الرابع : هو هذا : « إن علماءنا خرّجوا من مثل هذه الأغلاط ثلاثين ألفا » الخ . ما هو مرادكم بهذا القول ؟ أجميع المصححين المشهورين ، الذين كانوا بصدد التصحيح فى القرن الثامن عشر ، أخرجوا الأغلاط بهذا القدر ، بعد مقابلة النُّسَخ ، أو أخرج بعض المصححين منهم فى بعض الأوقات الأغلاط المذكورة ؟ وكذا ما هو مرادكم بستمائة وخسمين نسخة ؟ أهى النُّسَخ التى قُوبلت إلى هذا الحين بهذا القدر ، أو هى نسخ بهذا القدر قوبلت فى بعض الأوقات ؟ وهل قابلوا النسخ الأخرى فى وقت آخر ، وأخرجوا الأغلاط الأخرى ، وكتبوا فى الصورة الثانية أسماء المقابلين ؟

الموضع الخامس هو هذا : « بقى الآن ألفاظ قليلة ، وآيات عديدة مشتبهة » ولما كان الكل ثلاثين ألفا ويصح إطلاق الأكثر على الزائد من النصف . فإذاً ما هو المراد بالألفاظ القليلة ؟ هل هى ألوف تكون أقل من

خمسة عشر ألفا ؟ أو هى مئات أو عشرة أو عشرين ؟ وما المراد بالآيات العديدة ؟ إن كان المراد بالألفاظ القليلة والآيات العديدة : عشرة أو عشرين لفظا ، أو عشرة وعشرين آية ؛ ففصّلوها . لكونها قليلة .

الموضع السادس : هو هذا : « جميعُ التعاليم وأحكام الانجيلِ الآن » الخ . ما المراد منه ؟ لأنه إما أن فقرة من حكم مّا ، وتعليم مّا ، لم يُحرَّف . وإما أن فقرة أو فقرات ، وإن حرفت ، لكنَّ مضمونَها لما كان مستنبطا من موضع آخر ، لم يتغيَّر المطلب الأصلى فى زعمكم بهذا الاعتبار .

الموضع السابع : لابد من تفسير المتن . أى المطلب الأصلى . كما هو اصطلاحكم ، وإن لم نسمع هذا الاصطلاح من غيركم ، تفسيرا واضحا بأنا نطلقه على هذا القدر .

الموضع الثامن : ما مرادكم بنَسْخ الإنجيل ؟ هل هو الذى كان رائجا قبل زمان محمد ﷺ وكان مكتوبا قبل زمانه ﷺ وكان مستعملا بين النصارى . وهو موجود إلى هذا الحين ، أم شى آخر ؟ فإن كان الأول – كما كتبتم فى « ميزان الحق » – فنسألكم فى هذه الصورة : أتتفق جمهور علمائكم على أن هذه النُسخ كتبت قبل زمان محمد ﷺ أو هذا رأى البعض ، أو رأيكم فقط ؟ ثم هذا الأمر . هل هو يقينى عندكم ؟ وإن كان ؛ فبينوا دليلَه ؛ لأن بعض كتب الإسناد التى هى عندنا قد تفحَّصنا فيها ، فما وجدنا فيها دليلا يُعتمد عليه . أم تقولون هذا باعتبار ظنكم الغالب ؟

الموضع التاسع : ثبوت تحريف المتن . أى المطلب الأصلى ، وكذا تحريف بعض الآيات التى تتمسكون بها . منحصر عندكم فى أن توجد نسخة عتيقة لا توافق النسخ المستعملة فى هذا المتن ، وفى هذه الآيات ، ويمكن ثبوته بطريق آخر أيضا ؟ فإن كان ممكنا فصرّحوا بأنكم إن أثبتم بهذا الطريق نُسَلمه أيضا .

الموضع العاشر : لفظ « ويريوس ريدنك » الذى جرى على لسانكم فى الجلسة الأولى وترجمتموه بسهو الكاتب . تعريفه بحسب اصطلاحكم ماذا ؟ وهل يوجد الفرق بينه وبين لفظ « أراته » أم لا ؟

فأرجو من لطفكم أن تنبهونى على هذه الأمور العشرة بعبارة واضحة لا يكون فيها إجمال . كما هو عادتكم . لأكتب بعده الجواب التفصيلى لكتابكم الكريم . وأظهر ما يكون منظورا لى فى أمر المباحثة [وهذا هو الالتماس الأول]

والالتماس الثانى : نبِّهونى أيضا عن عدد المصححين الذين قابلوا النُّسَخ – وهم معتبرون عند المسيحيين – وعن أسمائهم وزمانهم ، وكم عدد مصححى العهد العتيق منهم ؟ وكم عدد مصححى العهد الجديد منهم ؟

فى ٢٠ رجب سنة ١٢٧٠ و ١٩ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم الأربعاء .

المكتوبُ الرابع من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشف مضمونُه . والجوابُ : إنَّ بيان أجوبة سؤالاتكم تحتاجُ إلى كتاب . فكيف تسع فى مكتوب ؟ وليس جوابها ضروريا لأن بعض سؤالاتكم يتعلقُ بالمسائل التى فرغنا من مباحثتها . والبعضُ منها بحيث إن شئتم تقدمونه فى المباحثة الآتية . وكتبتُ بالتوضيح : أن المباحثة كيف اختتمت ؟ وإلى أين وصلتْ فى علمى وعلم القسيس « فرنج » ؟ وأن الباقى منها هو أن تثبتوا ادعاءكم بأن مضمون الإنجيل تبدل . وكتبتُ أيضا : أن جلسة المباحثة ، إن انعقدتْ يكونُ ابتداؤها من هذا الأمر لا غير ، وما كتبتم فى جوابه شيئا ، بل قدمتم سؤالات . فقولوا : إن ابتداءها من هذا الأمر مقبول عندكم أم لا ؟ فإن كان مقبولا عندكم أيضا تنعقدُ المباحثة مرة أخرى وتقدمون أمرا يكون متعلقا بهذه المسألة ونجيبُ بعد الاستماع والتأمل . ولا ضرورة فى الجواب قبل المباحثة . وإن لم يكن مقبولا تكون المباحثة موقوفة . وكانت الإشارة إلى هذا فى المكتوب السابق .

فى ٢١ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وحصل التَّعجب التام . فوا أسفى أنكم تتفوهون مرة بعد أخرى ، بعذر ضعيف ؛ لأجل سد باب المناظرة . ولما سلمتم تحريف الآيات فى هذا المجموع – أى مجموع العهد الجديد – على رؤوس الأشهاد فى ثمانية مواضع . منها : هذا الموضع وهو الآية ٧ و ٨ من الأصحاح الخامس من الرسالة الأولى ليوحنا . وفسرتم سهو الكاتب بتفسير ، هو التحريف الذى كنا

نُدَّعيه وصار بالنظر إليه وقوعُ التحريف بالفعل مُسلَّما عندكم ؛ فضلاً عن الإمكان . فكيف تكلفوننا بتسليم سلامة المقصود الأصلى من التحريف فى هذا المجموع ؟ أى شرط من الإنصاف هذا ؟ .

تأملوا . إذا ثبت التحريف فى الوثيقة فى سبعة أو ثمانية مواضع ، وقبله صاحب الوثيقة . ثم ادعى أنا وإن حرفنا فى مواضع عديدة ، لكنا ما حرفنا المقصود الأصلى . فهل يُسمع كلامه ؟ على أن هدفنا – كما قلنا قبل هذا أيضا فى مسائل النسخ والتحريف والتثليث – كان بحكم مكتوبكم التاسع من مكاتيبكم قبل المناظرة التقريرية هدف الاعتراض . وأن هدفكم كان هدف المجيب فأنصفوا .

إنَّ إثبات سلامة المقصود الأصلى من التحريف فى ذمتكم البتة . ونحنُ أثبتنا الشك فى هذا المجموع والتحريف فيه ، بتسليمكم فى ثمانية مواضع من الآيات . فذمتنا فارغة يقينا وذمتكم مشغولة . ويكفى لنا أن نقول الآن : إن هذا المجموع مشكوك فيه . وكيف لا يكون مشكوكا فيه ، وعلماء النصارى سلفا وخلفا شاكّون فى أكثر أسفار هذا المجموع ؟ فضلا عن الشك فى الفقرات . وكثير منهم قد اعترفوا بأن الرسالة الثانية لبطرس ، ورسالة يعقوب ، ورسالة يهوذا ، والرسالة الثانية والثالثة ليوحنا ، ومشاهدات يوحنا ، ليس من تصنيفات الحواريين ، كما تبين تفصيل أقوالهم فى كتاب « الإعجاز العيسوى » الذى سيصل إليكم إن شاء الله تعالى . فلو كان سندٌ متصل لهذا المجموع ؛ لما وقع هذا الاختلاف ، ولَمَا قال العلماءُ المعتبرون مثله .

وكذا لا يوجد سند متصل لإنجيل « متى » الذى هو أول الأناجيل . وكان فى اللسان العبرانى على ما اختاره القدماء . ولا يوجد الآن فى الدنيا . والموجود الآن ترجمته اليونانية ، ولا سند لها أيضا . حتى لا يُعلم إلى الآن – على سبيل الجزم – اسمُ المصنِّف وحاله . ويُعلم شرحُ هذه الأمور من أقوال بلرمن وكردتيس وكسابن ووالقن وتاملائن وكيو وهمند ومل وهارود وأودن وكين بل وآدم كلارك وسائى من وتلى منت وبرى تيس وديوبن وكامت وميكالنس وارى نيس وأرجن وسرل وابنى فانيس وكريرانتم وجيروم وترى كرى نازين زن وايدجسو وتهيو فلكت ويوتهى ميس ولى بيس ويوسى بيس

واتهمابى سيس واكستاين واسى ددر ، وغيرهم من العلماء المتقدمين والمتأخرين ، الذين ذكرهم « لاردنر » و « واتسن » وغيرهما . فى كتبهم .

فكيف نسلم بأن هذا الإنجيل كلام الله ؟ وحال تراجم أهل الكتاب من البدء أسوأ . فوقوع المفاسد من مترجم هذا الإنجيل مظنون . ونجد فيه غلطا صريحا فى أكثر المواضع من أجل هذا السبب . منها ستة أغلاط صريحة فى الأصحاح الأول .

وماذا أقول فى حق عدم كون السند المتصل لكتب العهد العتيق ؟ هذه الكتب التى لا سند لها ، ولا يُعلم أسماء مصنفيها أيضا ؛ لا يمكن أن تكون علينا حجة البتة .

ولما كانت المباحثة مشروطة بشرط واحد عندكم ، كما كتبتم فى المكتوبين ، وكان هذا الشرط عندنا خلاف دأب المناظرة يقينا ، وقد رددناه فى الجلسة الثانية . وقلنا مرارا فى عدم تسليمه ؛ فهمنا أنكم عملتم حيلة لتعطيل المباحثة بالعذر الضعيف . وعطلتموها . ونحن نعطلها أيضا . وهذا المكتوب هو المكتوب الأخير من جانبنا ، ولن نكتب بعده مكتوبا . فلا تكتبوا أنتم أيضا .

لكنكم إن طبعتم المباحثة ، فلابد أن تلاحظوا أمرين :

الأول : أن تكتبوا حال النَّسْخ المصطلح عليه عند أهل الإسلام كما وضحته بالتوضيح التام فى الجلسة الأولى .

والثانى : أن تطبعوا مكتوباتكم ومكتوباتى كلها ، سواء كتبت قبل المباحثة التقريرية أو بعدها . ليعلم الناظر : أنَّ الغالِب أيُّ شخص ؟ والمغلوب أى شخص ؟ وأن أى شخص كان يقول على طريقة المناظرة ؟ وأى شخص كان يقول على خلافها ؟

وما كتبْتَه فى « ميزان الحق » فى مبدأ الفصل الثانى وهو أن القرآن والمفسرين يدَّعون أن الانجيل نُسخ بظهور القرآن . وقلتم : هذا غلط . فحرفتم هنا تحريفا قصديا تحريركم ، وتقريرى . وتحريركم فى الصفحة ١٤ من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ فى لسان « أردو » هكذا : « يدعى القرآن والمفسرون

فى هذا الباب : أنه كما نسخ التوراة بنزول الزبور ، ونسخ الزبور بظهور الإنجيل ، فكذلك نسخ الإنجيل بسبب القرآن » .

ثم فى الصفحة ٢٠ من النسخة المذكورة هكذا : « لا اصل لادعاء الشخص المحمدى بأن الزبور ناسخ للتوراة ، والإنجيل ناسخ لهما » وكان تقريرى أن : ما كتبتموه فى الموضعين غلط محض . ما جاء ذكره فى موضع من القرآن المجيد ، ولم يثبتْ فى تفسير من التفاسير مجموعُ هذا الكلام ، بل ثبت ضده من التفاسير والكتب وقد قرآت لكم عبارة التفسير العزيزى والتفسير الحسينى فى محفل المناظرة . والغلط الفاحش فى تحريركم على ما قلت فى الجلسة الأولى من المناظرة هو ادعاءكم : أن الزبور ناسخ للتوارة . ومنسوخ من الإنجيل » وهذا بهتان صريح .

وما كتبتم من أنه لابد من إثبات أحد الأمرين : إما أن قول المسيح ليس بمعتبر إلى آخره . فعندنا : إنْ ثبت قولُ المسيح فإنكارُه مُنْكر وقبيح ، إلاَّ أن ثبوته عسير لا تقدرون أن تُثْبتوه بالدليل اليقينى . ولكنى أقطع النظر عن هذا .

وأقول أولا : إن كلامنا لمَّا كان على مجموع أسفار العهد العتيق والعهد الجديد ؛ فما لم تُثبتوا عدم تحريف هذا المجموع ، ولم تذكروا السند المتصل له ؛ لا يلزم علينا أن نلتفت إلى آية منه .

وثانيا : لو سلمنا بالفرض والتقدير : أن تلك الأقوال هى أقوال المسيح لا يثبتُ منها مقصودكم . كما صرح به « بيلى » ونقل قوله فى الجلسة الأولى .

وثالثا : لو سلمنا بالفرض أن مقصودكم يثبتُ بشهادة المسيح ؛ فلا يثبت منها إلاَّ هذا القدر وهو أنّ بعضَ أسفار العهد العتيق لم تُحرف إلى زمانه . ولا يثبت بها عدم تحريف هذه الأسفار بعد زمانه ؛ لأنه فى المجلد الأول من تفسير « هنرى وإسكات » أن « أكستاين » كان يلزم اليهود بتحريف التواريخ . ويقول : إنهم فعلوا هذا الأمر لتصير الترجمة اليونانية غير معتبرة ، ولعناد الدين النصرانى . وكان هذا الرأى عاما بين قدماء النصارى ، وكانوا يقولون : إن اليهود حرفوا فى سنة ١٣٠ م تقريبا .

فعلى رأى أكستاين وجمهور القدماء وقع هذا التحريف فى القرن الثانى . وهكذا يمكن وقوعه فى الموضع الآخر أيضا . فكيف يثبتُ بشهادة المسيح – فى زعمكم – نَفْى هذا الأمر ؟ انتهى ملخصاً ولما عطلتم المباحثة بالعذر الضعيف ، فلا حاجة إن أن أكتب الأقوال الأخر المتعلقة بالمباحثة الآتية .

فى ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٣ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم الأحد .

صورة المضبطة التى كتبها « السيد عبدالله » فى آخر رسالة المباحثة التى هى فى لسان « أردو »

تمت هذه المباحثة ، والحمد لله ، ولما كان هذا العبد حاضرا فى الجلستين ، كتب التقرير الذى سمعه بأذنيه . لكن القسيس « بافاندر » طبع كلام الجانبين فى ذلك الوقت ، وأسقط كثيرا من الأقوال مع علمه وفهمه بها ، وحرَّف فى جواب أكثر الأقوال ؛ فلذلك أرسل هذه الرسالة للذين كانوا شركاء فى الجلسة ، راجيا منهم : أنَّ المناظرة إن كانت مطابقة للواقع زَيِّنوها بشهاداتكم خدمة للدين ﴿ **ولا تكتموا الشهادة وَمَن يكتمها فإنه آثم قلبه** ﴾[1] .

صورة شهادة الحاضرين[2]:

---

(١) البقرة ٢٨٣

(٢) **تعليق على صورة المضبطة :**

قصد السيد عبدالله بصورة المضبطة : أن يؤكد للناس ثبوت التحريف فى الكتاب المقدس . وثبوت التحريف لا يثبت بشهادة حاضرى المناظرة فقط ، فإنه ثابت من الكتب ذاتها .

وقد أشار القرآن إلى النصارى بأنهم ورثوا الكتاب أى التوراة من اليهود ، وإنهم ليشكون فى صحته . وذلك فى قوله تعالى : ﴿ **وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفى شك منه مريب** ﴾[الشورى ١٤] وأشار إلى اليهود والنصارى بقوله : ﴿ **ولقد آتينا موسى الكتاب ؛ فاختُلف فيهْ ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم وإنهم لفى شك منه مريب** ﴾[هود ١١٠] والترجمة الأخيرة للكتاب المقدس سنة ١٩٨٩ فى بيروت تثبت الشك فيه . وأنقل ههنا ما فى صفحتين فقط من التعليقات على الترجمة :

ا – الآية ٤٢ أصحاح ٣٢ تثنية . فيها : « ومن رؤوس العدو الشعراء » التعليق عليها هو : « نتبع هنا النص اليونانى ، وهو يختلف عن النص العبرى هذا : « اهتفى لشعبه أيتها الأمم ؛ لأنه يثأر لدم عبيده ، ويرد الانتقام على خصومه ، ويطهر شعبه أرضَه » .

ب – نبأ وفاة موسى . التعليق عليه :

= « إن هذه الفقرة التي تواصل في ٣٤ : ١ عبر بركات موسى ، هي تأليف المحرِّر الكهنوتي الذي صاغ التوارة كتب الشريعة الخامسة في صيغتها النهائية ، بعد أن ضم إليها تثنية الاشتراع . ويكرر هنا المصدر الكهنوتي ما سبق أن قاله في عد ٢٧ : ١٢ - ١٤ »

قلت : كلام هؤلاء المعلقين معناه : أن المحرر الكهنوتي ، أي كاتب التوراة هو الذي كتب الأسفار الخمسة كلها . ومنها تثنية الاشتراع الذي هو أيضا من تأليفه ومن كتابته . لا موسى نفسه .

ت - بركات موسى ، معلقون عليها بما نصه :

« أضيفت قصيدة موسى هذه ، في نهاية تثنية الاشتراع ، بين اعلان وفاة موسى ورواية الوفاة . وهذه القصيدة هي وصيته ، كما أن تك ٤٩ هي وصية يعقوب يحيط بها نشيد (الآيات ٢ - ٥ و ٢٦ - ٢٩) . تذكر عن الأسباط أقوالاً وأمثالاً لا شك أنها كانت منفصلة بعضها عن بعض ، كما أنها تعكس صورة أحوال تاريخية يصعب تقديرها ، وقد لا تعود إلى حقبة واحدة من التاريخ . وتفترض هذه الأقوال أن الاسباط كانت قد استقرت في أراضيها النهائية وأن لبعضها تاريخاً طويلاً (رأوبين ودان ، مع العلم بأن شمعون قد أهمل لأنه دمج في يهوذا) . ويبدو أن هذه المجموعة من الأقوال أقرب عهداً من مجموعة تك ٤٩ ، ومن جهة أخرى فإن الآية ٧ قد تدل على تاريخ سابق للملك داود ، إلا اذا كانت تلمح إلى الانشقاق » .

ث - معلقون على « وأتى من ربوات قادِش » التي هي في ترجمة البروتستانت : « وعن يمينه نار شريعة لهم » [تث ٣٣ :٢] معلقون على قادش بما نصه :

« أي من العشائر المجتمعة » .

ج - معلقون على « أنت المحب للشعوب » بما نصه :

« الشعوب » هي أسباط اسرائيل ، « القدّيسون » يمثلون اسرائيل عامة ، آخر الآية غير أكيد » .

ح - معلقون على « وأمرنا موسى بالشرعية » بما نصه :

« لا شك أن هذه العبارة تعليق » .

خ - معلقون على « وليحيي رجاله المعدودون » [تث ٣٣ - ٦] بما نصه :

« سقط عنوان بركة رأبين . ما لبث هذا السبط أن انحط . نتبع هنا النص اليوناني وهو يختلف قليلاً عن النص العبري » .

د - يعلقون على : « وقال للاوى : أعطوا لاوى » بما نصه :

« هكذا في الترجمة اليونانية » .

وهذا هو نص ترجمة ١٩٨٩ عن بركات موسى الثلاث :

« وهذه هي البركة التي بارك بها موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته . فقال : أقبل الرب من سيناء ، وأشرق لهم سعير ، وسطع من جبل فاران ، وأتى من ربْوات قادِش . من جنوبه إلى المنحدرات إليهم ، أنت المحب للشعوب ، جميع القديسين في يدك . وهم يسجدون عند قدمك ، يقتبسون من كلماتك ، أمرنا موسى بالشريعة » ا . هـ .

وهذا هو نص ترجمة اليسوعيين :

« وهذه هي البركة التي بارك في موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته . فقال : أقبل الرب من سيناء =

« كيفية هذه المناظرة التى حررت فى هذه الرسالة صحيحة البتة ، وصادقة جزما » وكيل راجه بنارس « محمد أمير الله »

« هذه المباحثة وقعت بحضورى » باشكاتب النظارة المالية « قادرى فيض أحمد »

« كل ما الرسالة حق ، واقع بحضرتى » « محمد سراج الحق بن الفاضل فيض أحمد المزبور »

« كنت موجودا فى جلسة اليوم الثانى . والقدر الذى نقل عن تقرير هذا اليوم أشد ضبطا وأصح » « محمد أسد الله » قاضى القضاة ببلد أكبر آباد .

« كنت موجودا فى الجلستين كلتيْهما . وهذا التقرير كله وقع بين يدى ، وضُبط بالاحتياط التام » « محمد رياض الدين » المفتى .

« كنت فى جلسة اليوم الثانى وضبط تقرير هذا اليوم بالصحة » « محمد أمجد على » وكيل الدولة الانكليزية .أى دعويه ناظريه .

« كنت فى الجلستين . والتقرير كله صحيح ومطابق للواقع » « السيد الحافظ ولى حسن »

« كنت فى الجلستين . وهذا التقرير كله وقع بحضورى » « الحافظ خدا بخش »

« هذا بيان واقع ، وقع فى الحضور لا شبهة فيه » « إمام الدين » .

= وأشرق لهم من سعير، وتجلّى من جبل فاران . وأتى من رُبى القدس ، وعن يمينه قبس شريعة لهم . إنه أحب الشعب ، جميع قِدِّيسيه فى يدك . وهم ساجدون عند قدمك ، يقتبسون من كلماتك . أمرنا موسى بالتوراة ميراثا لجماعة يعقوب » ا . هـ .

وهذا هو نص ترجمة البرتستانت :

« وهذه هى البركة التى بارك بها موسى رجل الله بنى إسرائيل قبل موته . فقال : جاء الرب من سيناء ، وأشرق لهم سَعير ، وتلألأ من جبل فاران ، وأتى من ربوات القدس . وعن يمينه ، يتقبلون من أقوالك ، بناموس أوصا موسى ميراثا لجماعة يعقوب » ا . هـ .

انظر فى التراجم الثلاثة . واعلم : أن الترجمة اليونانية السبعينية تترجم هكذا : « وأتى مع عشرة آلاف قديس » فمن هو الذى سيأتى إلى فلسطين بعشرة آلاف من الصحابة الأطهار ؟ إنه النبى الآتى من جبل فاران . المعبر عنه فى كتب تفاسير التوراة بالمسيًّا الآتى . كما نقلنا فى كتاب البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل .

« كنت حاضرا فى جلستى المناظرة ، والتقرير كله صحيح لا ريب فيه » « محمد قمر الإسلام » إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد .

« كنت شريكا فى المباحثتين ، والتقرير كله ضبط بالصحة » « قادرى محمد جعفر بخش »

« هذا التنسيق واقع ، وأنا حاضر فى الجلستين » « خادم على » مهتم مطلع الأخبار .

« سمعت تقرير نصف الجلسة فى اليوم الثانى ، فحرر بعينه كما كان ، لا تفاوت فيه بمقدار ذرة » « محمد قمر الدين » مهتم أسعد الأخبار والمدرس الأول فى شنيرى كالج .

« التقرير الذى سمعته فى الجلستين . رأيته مكتوبا فى هذه الأوراق » « محمد عبد الشهيد كولوى »

« هذا العبد كان حاضرا فى الجلستين ، والتقرير المنقول فى هذه الرسالة وقع بلا زيادة ونقصان » « السيد الحافظ فضل حسين »

يقول « رفاعى » المترجم غفر الله له : إن شهادة الفاضل « فيض أحمد » باشكاتب النظارة المالية ، ونجله الفاضل « محمد سراج الحق » وكذا شهادة « مرزا إمام الدين بك » والكاتب « خادم على » مهتم مطلع الأخبار ، كانت فى اللسان العربى ، فنقلتُ شهادتهم بعباراتهم ، وكانت شهادة الفاضل « أمير الله » فى اللسان الفارسى ، والشهادات الباقية كانت بلسان « أُردو » فترجمتها إلى العربية ، ونقلت عباراتهم الأصلية بعينها على الحاشية ، ووضَعْتُ نسخة واحدة من رسالة « أردو » التى ترجمتها مع ترجمتى هذه فى كتبخانة « جامع بايزيد » فمن أراد تصحيح الترجمة أو رؤية الشهادات ؛ فليذهب إليه .

ولما طبع القسيس رسالة هذه المناظرة بعدما حرَّفها تحريفا تاما ؛ شُنِّع عليه من كل قطر من أقطار الهند . وكتب إليه الفاضل المناظر مكاتيب زاجرا ولائما عليه ، وكذا كتب إلى القسيس « فرنج » مكتوبا واحدا يلومه فيه على هذا التحريف . وكتب إلى الفاضل المناظر فى جواب مكاتيبه .

وهذه المكاتيب كلها جمعها الفاضل « أمين الدين الهندى » وطبعها

وضمها إلى آخر رسالة المناظرة التى طُبعت فى « دهلى » وهذه الرسالة توجد عند بعض أهل « الهند » فى « مكة المعظمة » — شرَّفها الله تعالى — وطلبتها من مكة . فإن وصلتْ إلىَّ وساعدنى الوقت ؛ أتُرجمُ هذه المكاتيب أيضا إن شاء الله ، ليظهر حال الباقى أيضا عند المنصفين .

وأنقل ههنا بعض فقرات من التى كتبها القسيس « فرنج » إلى الفاضل المناظر ، وهى هذه :

« الاختلاف الذى وقع فى بياننا فى عدد التحريفات ، سببه : أن العدد الكبير ليس بمتفق عليه البتة بين المصححين ، وهذا قريب من اليقين . والخمسة دخلت فى المتن بالتحريف سهوا أو قصدا » انتهى .

فجزم هذا القسيس فى هذا المكتوب بأن أربع آيات أو خمس آيات محرفة يقينا . وهذه الآيات وقعت فى المقصود الأصلى من الإنجيل . لا فى المطالب الغير مقصودة . مثل : تأثير الأرواح الخبيثة فى الأجسام البشرية ، وإبراء عيسى عليه السلام منه . فإن أمثال هذا من الأوهام الباطلة عند عقلاء أوروبا .

ومحققى فرقة البروتستانت — وان كانت الأناجيل مملوءة من تلك الأوهام الباطلة عندهم — قال محقق فرقة البروتستنت « بيلى » فى كتاب « الإسناد » فى الصفحة ٣٢٣ من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ هكذا :

« الذين يقولون : إن هذا الرأى الغلط — أى تسلط الجِنّ — كان عاما فى ذلك الزمان . فوقع فيه مؤلفو الأناجيل واليهود ، الذين كانوا فى ذلك الزمان . فلابد أن يُقبل هذا الأمر . ولا خوف منه فى صدق الملة النصرانية ؛ لأن هذه المسألة ليست من المسائل التى جاء بها عيسى عليه السلام بل اختلطت بالأقوال النصرانية اتفاقا ، بسبب كونها رأيا عاما فى تلك المملكة ، وذلك الزمان » انتهى .

وهذا التحريف الذى صدر عن القسيس ليس عيبا عند فرقته ، بل هو من سنة الأسلاف ، ومن المستحبات الدينية التى يصيح عليها المخالفون والموافقون سلفا وخلفا .

أما المخالفون : فأنقل عن أقوالهم ثلاثة أقوال على عدد التثليث :

القول الأول : نقل « اكهارن » الذى هو من العلماء المشهورين فى أهل « الجرمن » فى كتابه : قول المشرك « سلسوس » الذى كان فى القرن الثانى من القرون المسيحية هكذا : « بَدَّل المسيحيون أناجيلهم ثلاث مرات ، أو أربع مرات ، بل أزيد من هذا ، تبديلا . كأنّ مضامينها قد بُدلت » انتهى .

القول الثانى : نقل « لاردنر » المفسر فى المجلد الثالث من تفسيره فى ذيل بيان فرقة « مانى كيز » قول « فاستُس » الذى كان من أعظم علماء تلك الفرقة ، فى القرن الرابع ، من القرون النصرانية . هكذا : « أنكر أن الأشياء التى أدخلها آباؤكم وأجدادكم ، بالمكر ، فى العهد الجديد ، وعيبوا بها صورته الحسنة وأفضليته . لأن هذا الأمر محقق وهو : أن هذا العهد الجديد ما صنّفه المسيح ، ولا الحواريون ، بل صنفه رجل مجهول الاسم ، ونسبه إلى الحواريين ورفقاء الحواريين ، خوفا أن لا يعتبر الناس تحريره. ظانين أنه غير واقف على الحالات التى كتبها . وآذى المريدين لعيسى إيذاءا بليغا ، بتأليفه الكتب التى توجد فيها الأغلاط والتناقضات » انتهى .

القول الثالث : أقوال أُلوف من العلماء والحكماء من أهل أوروبا الذين ظهروا فى آخر القرن السادس عشر ، من القرون النصرانية وسموا أنفسهم « راشنلشت » ويسميهم المتعصبون من علماء البروتستانت ملاحدة . وزاد عدد متبعيهم يوما فيوما ، حتى امتلأت أقطار أوروبا بهم . وألفوا مئات من الكتب والرسائل ، يستهزئون على كتب العهدين . ومن دعاويهم فى حقها : أنها محرفة . فمن شاء فليرجع الى كتبهم . وقال « باركر » منهم مستهزئا فى كتابه : « قالت ملة البروتستانت : إن المعجزات الأزلية والأبدية حفظت العهد العتيق والجديد ، من أن تصل إليهما صدمة خفيفة ؛ لكن هذه المسألة لا تقدر أن تقوم فى مقابلة عسكر اختلاف العبارة ، التى هى ثلاثون ألفا » انتهى كلامه .

أما الموافقون : فأنقل من كلامهم ثلاثة أقوال أيضا على عدد التثليث . ومن شاء الزائد فليرجع إلى كتاب الفاضل المناظر النحرير ، المسمى بـ « إظهار الحق » فيجد فيه ثلاثين قولا :

القول الأول : قال « آدم كلارك » المفسر فى المجلد السادس من تفسيره المطبوع سنة ١٨٥١ فى ذيل تفسير الأصحاح الأول من رسالة بُولُس إلى أهل غلاطية هكذا : « إن هذا الأمر محقق وهو : أن الأناجيل الكثيرة الكاذبة ، كانت رائجة فى أول القرون النصرانية ، وكثرةُ هذه الأحوال الكاذبة الغير صحيحة هى التى هَيَّجت لوقا ، على تحرير الإنجيل . ويُوجد ذكر أكثر من سبعين ، من هذه الأناجيل الكاذبة ، والأجزاء الكثيرة من هذه الأناجيل باقية . وكان « فايرى سيوس » جمع هذه الأناجيل ، وطبعها فى ثلاث مجلدات » انتهى .

القول الثانى : قال « موشليم » المؤرخ فى بيان علماء القرن الثانى فى الصفحة ٦٥ من المجلد الأول من تاريخه المطبوع سنة ١٨٣٢ : « كان بين متبعى رأى « أفلاطون » و « فيثاغورث » مقولة مشهورة وهى أن الكذب والخداع لأجل أن يزداد الصدق ، وعبادة الله ؛ ليسا بجائزين فقط ، بل قابلان للتحسين . وتعلَّم أوَّلا منهم يهودُ مصر هذه المقولة قبل المسيح ، كما يظهر هذا جزما من كثير من الكتب القديمة . وقد أثَّر وباءُ هذا الغلط السوء فى النصارى ، كما يظهرُ هذا الأمر من الكتب الكثيرة التى نُسبت إلى الكبار كذبا » انتهى .

فظهر أن مثل هذا التحريف كان من المستحسنات عند أسلاف اليهود والنصارى . فأىُّ عجب من الأخلاف ؟

القول الثالث : قال « هورن » فى الصفحة ٣٢٥ من المجلد الثانى من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٣ : « الفرقُ الحَسَن بين « أراته » يعنى غلط الكاتب ، وبين « ويريوس ريدنك » يعنى اختلاف العبارة ، ما قال « ميكايلس » : أنه إذا وُجد الاختلاف بين العبارتين أو أكثر ؛ فلا تكون الصادقة إلا واحدة ، والباقية إما أن تكون تحريفا قصديا ، أو مِنْ سهو الكاتب . لكن تمييز الصحيحة عن غيرها عسيرٌ غالبا . فإن بقى شك مًا ؛ فليُطلق على الكل : اختلاف العبارة »

وإذا علم صراحة : أن سهو الكاتب أو اختلاف العبارة ، بحسب اصطلاحهم ، عبارة عن العبارة المشكوك فيها ، التى لا يُجزم فيها بأنها صادقة أو كاذبة ، ووجد فى كتبهم المقدسة ثلاثون ألفا من هذه الاختلافات . يثبتُ التحريف يقينا . ولذلك قال « باركر » مستهزئا عليهم ، ما قال . كما عرفت فى القول الثالث من أقوال المخالفين . وإذا علمت معنى اختلاف العبارة بحسب اصطلاحهم . فأقول : قال محققهم المذكور فى المجلد الثانى المسطور فى **سبب وقوعه فى كتبهم المقدسة** هكذا : « لوقوعه أسباب أربعة :

السبب الأول : غفلة الكاتب وسهوه . ويُتصور على وجوه :

الأول : أن الذى كان يُلقى العبارة على الكاتب أَلقى ما أَلقى . أو الكاتب لم يفهم ، فكتب ما كتب .

الثانى : أن الحروف العبرانية واليونانية كانت متشابهة ، فكتب أحدها ، بدل الآخر .

والثالث : أنَّ الكاتب ظن الإعراب خطأ . أو الخط الذى كان يكتب عليه جزء الحرف ، أو ما فهم أصل المطلب ؛ فأصلحَ العبارة بمحوها وكتب نظيرَهَا ، ثم كتب من الموضع الذى كان تركه مرة أخرى ، وأبقى ما كتبه قبلُ أيضا .

والرابع : أن الكاتب ترك شيئا وبعدَ ما كتب شيئا آخر ؛ تَنَبَّه ، وكتب العبارة المتروكة بعده ، فانتقلت العبارة من موضع إلى موضع آخر .

الخامس : أن نظر الكاتب أخطأ . ووقع على سطر آخر ، فسقطت عبارة ما .

والسادس : أن الكاتب غلط فى فهم الألفاظ المحققة . فكتب على فهمه كاملا . فوقع الغلط .

والسابع : أن جهل الكاتبين وغفلتهم منشؤُه العظيم هو وقوع « ويريوس ريدنك » بأنهم فهموا عبارة الحاشية – أو التفسير – جزءاً من المتن ، فأدخلوها .

والسبب الثانى : نُقصان النسخة المنقول عنها . وهو أيضا يُتَصَوَّر على

وجوه :

الأول : إمحاء إعراب الحروف .

والثانى : أن الإعراب الذى كان فى صفحة ، نظره فى جانب آخر منها ، فى صفحة أخرى ، فامتزج بحروف جزء منها .

والثالث : أن الفقرة المتروكة كانت مكتوبة على الحاشية ، لتكتب فى أى موضع ؛ فغلط .

والسبب الثالث : التصحيح الخيالى والإصلاح . وهذا أيضا وقع على وجوه :

الأول : أن الكاتب فهم العبارة الصحيحة فى نفس الأمر ناقصة ، وغلط فى فهم المطلب ، أو تخيل أن العبارة غلط بحسب القاعدة . وما كانت غلطا أو كانت غلطا ، لكن هذا الغلط كان صادرا عن المصنف فى نفس الأمر

الثانى : أن بعض المحققين لم يكتفوا على إصلاح الغلط بحسب القاعدة فقط . بل بدَّلوا العبارة الغير فصيحة بالفصيحة ، أو أسقطوا الفضول أو الألفاظ المترادفة التى لم يظهر لهم فرق بينها .

والثالث : وهو أكثر الوجوه وقوعا : أنهم سووا الفقرات المتقابلة . وهذا التصرف وقع فى الإنجيل خصوصا ، ولأجل ذلك كثر الإلحاق فى رسائل « بولس » لتكون العبارات التى نقلها عن العهد العتيق ، مطابقة للترجمة اليونانية .

والرابع : أن بعض المحققين جعل العهد الجديد مطابقا للترجمة اللاتينية .

والسبب الرابع : التحريف القصدى . الذى صدر عن أهل الديانة ، أو من المبتدعين . وما ألزم أحد فى المبتدعين القدماء أزيد من « مارسيون » وما استحق الملامة أحد أزيدَ منه ، لسبب هذه الحركة . وهذا الأمر محقق وهو : أن بعض التحريفات القصدية ، صدرت عن الذين كانوا من أهل الديانة والدِّين . وكانت هذه التحريفات ترجح بعدهم لتؤيد بها مسألة مقبولة ، أو يدفع بها الاعتراض الوارد عليها » انتهى كلامه ملخصا .

وأورد « هورن » أمثلة كثيرة فى بيان أقسام كل سبب من الأسباب

الأربعة ، ولما كان فى ذكرها طول ، تركتها لكونى أذكر الأمثلة التى نقلها لتحريف أهل الدين والديانة من كتاب « فاف » قال : « مثلا تُرِك قصدا الآية الثالثة والأربعين من الأصحاح الثانى والعشرين ، من إنجيل لوقا ؛ لأن بعض أهل الدين ، ظنوا أن تقوية الملاك للرب منافية لألوهيته ، وتُرِك قصدا فى الأصحاح الأول من إنجيل متّى هذه الألفاظ « قبل أن يجتمعا فى » وهذه الألفاظ : « ابنها البكر » فى الآية الخامسة والعشرين . لئلا يقع الشك فى البكارة الدائمة لمريم عليها السلام ، وبدل لفظ « اثنى عشر بأحد عشر » فى الآية الخامسة من الأصحاح الخامس عشر من الرسالة الأولى ، إلى أهل « كورنثوس » لئلا يقع إلزام الكذاب على « بولس » لأن « يهوذا الإسخريوطى » كان قد مات قبل .

وترك بعض الألفاظ فى الآية الثانية والثلاثين من الأصحاح الثالث عشر من إنجيل مرقس ، وردَّ هذه الألفاظ بعضُ المرشدين ؛ لأنهم تخيلوا أنها مؤيدة لفرقة « ايرين » وزيد بعض الألفاظ فى الآية الخامسة والثلاثين من الأصحاح الأول من إنجيل لوقا فى الترجمة السريانية والفارسية والعربية واتهيوبك ، وغيرها من التراجم . وفى كثير من نقول المرشدين فى مقابلة فرقة « يوتى كينس » لأنها كانت تُنكر : « فإن عيسى عليه السلام فيه صفتان » انتهى كلامه .

فبيَّن « هورن » جميع الصور المحتملة فى التحريف ، وأقر بأنها وقعت فى كتبهم المقدسة . فما بقيت دقيقة من دقائق التحريف .

ولما ثبت أن الكذب والخداع كانا بمنزلة المستحبات الدينية ، لأسلاف من اليهود والنصارى ، وأن حضرات أسلاف النصارى اخترعوا أناجيل كاذبة ، أزيد من سبعين ، وأن جميع أنواع التحريف وقع فى الكتب المسلّمة عندهم أيضا ؛ فلا شكاية لنا من القسيس المزبور فى تحريفه تقرير المباحثة ؛ لأنه اقتدى بسنة الأسلاف . وتحريفه ليس بأشنع من تحريف الكتب المقدسة ، ومن اختراع الأناجيل الزائدة على السبعين .

فأكف لسان القلم عن إظهار أمثال هذا الأمر . وأقول متضرعا وداعيا :
﴿ **ربنا لا تُزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة، إنَّك أنت**

الوهاب ﴾[1]

وصلى الله على خير الخليقة محمد وآله وأصحابه أجمعين

﴿ وآخر دعواهم : أن الحمدُ لله رب العالمين[2] **﴾**

تم الكِتَاب



(١) آل عمران : ٨١ .

(٢) يونس : ١٠

الفهرس

الموضوع	الصفحة



السعر ٤ جنيهات